سلسلة التراث الإسلامي المشجر (٨)

تشجيرزاد المستقنع



د. عماد علي جمعة
جامعة القصيم

دار النفائس للنشر والتوزيع
الأردن

الكتاب متوفر
على متجر أبل (Apple Store) مكتبة نون المفكرون الجدد

سلسلة التراث الإسلامي المشجر (٤)

زاد المستقنع

في اختصار المقنع

للشيخ شرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد الحجاوي ت٨٩٥هـ

تنسيق وتشجير

د. عماد علي جمعة

الطبعة الثانية: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

جوال: ٠٥٠٧٨٦٧٥٣٦، بريد إلكتروني: quddomy@hotmail.com

يطلب الكتاب من المكتبات التالية:

- **السعودية**: دار طيبة: ٠٥٠٥٤٥١٢٤٤٧، دار الحديث: ٠٥٠٦٤٠٣٤٢٨/ ٠١٤٥٨٩١٠٦، جرير(وفروعها)، العبيكان (وفروعها): ٠١٤٦٥٤٤٢٤، الرشد (وفروعها): ٠١٤٥٩٣٤٥١، دار ابن الجوزي (وفروعها): ٠٣٨٤١٢١٠٠، المؤيد (وفروعها)، التدمرية (وفروعها): ٠١٤٩٢٥١٩٢، الجنوب/ أبها (وفروعها): ٢٢٤٧٥٧٧
- **الأردن**: دار النفائس للنشر والتوزيع: ٥٦٩٣٩٤٠ - **قطر**: الدوحة - مكتبة جرير - **البحرين**: مكتبة الفاروق: ٢٧٢٧٣٤٦٤
- **الإمارات**: دبي - دار القلم - **الجزائر**: مكتبة القدس: ٢١٣٧٣٧٤٩١١٧+ - **الكويت**: مكتبة أهل الأثر: ٢٦٥٦٤٤٠

الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، هاتف: ٥٩٦٣٩٤٠ - فاكس: ٥٦٩٣٩٤١ - ص.ب ٩٢٧٥١١ - عمان ١١١٩٠ الأردن، بريد إلكتروني alnafaes@hotmail.com

الفهرس

مقدمة المنسق

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد،

فهذا تنسيق لكتاب زاد المستقنع للحجاوي [ت٨٩٥هـ] رحمه الله تعالى، والذي هو اختصار لكتاب المقنع لابن قدامه [ت٦٢٠هـ] رحمه الله تعالى، وقد تمثل تنسيقه بما يلي:

١. استخدام علامات الترقيم.

٢. استخدام التعداد الرقمي والنقطي.

٣. توظيف الألوان في طباعة النص، وفيما يلي مفتاح الألوان:

- ✓ اللون الأخضر: للآيات القرآنية الكريمة، وعناوين الأبواب.
- ✓ اللون الأزرق: للأحاديث النبوية الشريفة، والكلمات الأساسية في المتن كالعناوين أو ما يشبه العناوين.
- ✓ اللون الزهري: لإضافات المنسق، وهي محدودة لا تؤثر في النص، وعلى محدوديتها فإنها تتمثل في: التعداد النقطي والرقمي، ومعاني المفردات، وما يشبه ذلك.
- ✓ اللون الأحمر: لعناوين الكتب الأساسية.
- ✓ اللون الأسود: لمتن الكتاب الأساسي.

وهناك دلالات أخرى للألوان لن تخفى على القارئ، إن شاء الله تعالى.

وختاما، أرجو الله تعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يستخدمنا لما فيه خير الإسلام والمسلمين.

وإن ملاحظات طلبة العلم وطالباته الكرام، ستجد كل ترحيب على العنوان المذكور أدناه، وصل اللهم على سيدنا محمد عبدك ورسولك، وعلى آله وصحبه أجمعين.

د/ عماد علي جمعة

جامعة القصيم/ المملكة العربية السعودية

جوال: (٠٥٠٧٨٦٧٥٣٦) (٠٠٩٦٦)

أصل زاد المستقنع، وفصله

المقنع لابن قدامة ت٦٢٠هـ

زاد المستقنع في اختصار المقنع للحجاوي ت٨٩٥هـ

نظم الزاد

١) نظم محمد بن قاسم الخالدي
٢) نيل المراد لسعد بن عتيق
٣) روضة المرتاد لسليمان المزيني

تحقيقات للزاد

١) د. عبد الرحمن عسكر
٢) د. محمد الهبدان
٣) د. عبدالله الطيار وزملاؤه

شروح مسجلة للزاد وبعضها مفرغ

١) شرح محمد العثيمين
٢) شرح عبد الله بن جبرين
٣) شرح عبد الله البسام
٤) شرح محمد المختار الشنقيطي
٥) شرح عبد الله بن حميد
٦) شرح عبد العزيز القاسم
٧) شرح سليمان بن ناصر العلوان
٨) شرح حمد بن عبد الله الحمد

شروح زاد المستقنع

١) الروض المربع لمنصور البهوتي ت١٠٥١هـ

حواشي وكتب على الروض ال مربع:

١) حاشية عبد الوهاب بن فيروز ت١٢٠٥هـ
٢) حاشية عبد الله بن عبد الرحمن با بطين
٣) حاشية عبد الله العنقري
٤) حاشية عبد القادر بن بدران
٥) حاشية إبراهيم بن ضويان
٦) الروض المربع المشبع لفيصل المبارك
٧) المختارات الجلية لعبد الرحمن بن سعدي
٨) حاشية ابن قاسم
٩) حاشية عبد الرحمن بن ناصر السعدي
١٠) حاشية محمد بن عثيمين
١١) حاشية إبراهيم بن أبي بكر الذنابي

٢) الشرح الممتع لمحمد بن عثيمين
٣) الشرح المختصر لصالح الفوزان
٤) أدلة الروض المربع وتعليلاته على زاد المستقنع لمساعد بن عبد الله السلمان
٥) شرح د. عبد الكريم النملة، ربع العبادات تقريبا، ركز على تطبيق القواعد الأصولية

حواشي ودراسات متنوعة على الزاد

١) حاشية عبد الغني العتيلي
٢) حاشية عبد العزيز آل بشر النجدي
٣) كلمات السداد لفيصل المبارك
٤) الزوائد على الزاد لمحمد أبا الخيل
٥) حاشية علي الهندي
٦) السلسبيل في معرفة الدليل لصالح البليهي
٧) الملخص الفقهي لصالح الفوزان
٨) الإرشاد إلى توضيح مسائل الزاد لصالح الفوزان
٩) المدخل إلى زاد المستقنع لسلطان بن عبد الرحمن العيد

مقدمة صاحب زاد المستقنع

الحمد لله حَمدًا لا يَنفدُ، أفضلَ ما يَنبَغِي أَن يُحمَدَ، و صلَّى اللهُ وسَلَّمَ على أَفضَلِ المُصطَفين محُمَّدٍ، وعلى آله وأَصحابه ومن تَعبَّد، أما بعد،

فهذا مُختَصرٌ في الفقهِ، من مُقنِع الإمَامِ المُوفَّقِ أَبي مُحمَّدٍ على قولٍ واحدٍ، وهو الراجِحُ في مَذهبِ أَحمدَ.

ورُبَّما:

حَذَفتُ منهُ مَسائِلَ نادِرةَ الوقوعِ.

وزدتُ ما على مِثلِهِ يُعتَمَدُ.

إذ الهِمَمُ قَد قَصُرت والأسبابُ المُثَبِّطةُ عَن نَيلِ المُرادِ قَد كَثُرت، وهوُ بعونِ اللهِ مع صِغَرِ حَجمِهِ، حَوى ما يُغني عن التَّطويل، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ، وهو حسبُنا ونعمَ الوكيل.

كتابُ الطهارَة

وهي: ارتفاعُ الحدثِ، وما في معناه. و زوالُ الخَبثِ. المياهُ ثلاثةٌ:

طهور	طاهر	والنَّجسُ	
		تعريفه	كيفية تطهيره
▪ لا يَرفَعُ الحدثَ، ولا يُزيلُ النجسَ الطارئَ، غيرُهُ. ▪ وهو: الباقي على خِلقَتِه. ● فإن تغير: أ - بغيرِ مُمازج: كقطع كافورٍ، ودُهنٍ، أو بملحٍ مائي. ب - أو سُخِّنَ بنجسٍ. كُره. ● وإن تَغيرَ: أ - بمُكثِه. ب - أو بما يشق صونُ الماءِ عنهُ، من نابتٍ فيه، وورقِ شجرٍ. ت - أو بمجاورةِ ميتةٍ. ث - أو سُخِّنَ بالشمسِ أو بطاهرٍ. لم يُكره. ● وإن استُعملَ في طهارةٍ مستحبةٍ: - كتجديدِ وضوءٍ. - وغُسلِ جُمعةٍ. - وغَسلَةٍ ثانيةٍ وثالثةٍ. كُره. ● وإن بلغَ قُلتين؛ وهو الكثير، وهما: خمسمائةِ رطلٍ عراقي، تقريبًا: - فخالَطتهُ نجاسَةٌ: غيرَ بولِ آدميٍّ، أو عذرتِهِ المائعةِ، فلم تُغيرهُ. - أو خالطه البول، أو العذرةُ، ويَشُقُّ نَزحهُ، كمصانعِ طريقِ مكةَ. فطهورٌ. ولا يرفعُ: حدثَ رجل، طَهورٌ يسيرٌ، خلت به امرأةٌ، لطهارةٍ كاملةٍ، عن حدثٍ.	- وإن تغيرَ -أي الماء الطهور-، لونُهُ، أو طعمُهُ، أو ريحُهُ: أ) بطبخٍ. ب) أو ساقطٍ فيهِ. - أو رُفعَ بقليلِه حدثٌ. - أو غُمِسَ فيه يدُ قائمٍ من نومِ ليلٍ، ناقضٍ لوُضوءٍ. - أو كان آخر غسلةٍ زالت النَّجاسةُ بها. فَطاهرٌ.	١. ما تغيرَ بنجاسةٍ. ٢. أو لاقاها، وهو يسيرٌ. ٣. أو انفصلَ عن محلِّ نجاسةٍ قبلَ زوالِها.	● فإن أُضيف إلى الماءِ النَّجسِ: طَهورٌ كثيرٌ، غير ترابٍ ونحوه. ● أو زالَ تغيرُ النجسِ الكثيرِ بنفسِهِ. ● أو نُزِحَ منهُ، فبقيَ بعدهُ كثيرٌ غيرُ متغيرٍ. طَهُرَ.

قواعد في الطهارة

الأولى والثانية

الأولى: وإن شكَّ:

- في نجاسة ماءٍ، أو غيره.
- أو طهارته.

بنى على اليقين.

الثانية: وإن اشتبه طهورٌ بنجسٍ:

- حُرِمَ استعمالُهما.
- ولم يتحرَّ.

ولا يُشتَرطُ للتيمم:

- إراقُتهما.

ولا خلطُهُما.

الثالثة والرابعة

الثالثة: وإن اشتبه طهور بطاهرٍ:

أ - توضأَ منهما وضُوءًا واحدًا، من هذا غرفةٌ ومن هذا غرفةٌ.

ب - وصلى صلاةً واحدةً.

الرابعة: وإن اشتبهت ثيابٌ طاهرةٌ:

١. بنجسةٍ.
٢. أو بمحرمةٍ.

✓ صلى في كل ثوبٍ صلاةً بعددِ.

١. النجسِ.
٢. أو المحرمِ.

✓ وزادَ صلاةً.

باب الآنية

الأواني عموما وأواني الكفار

الأواني عموما كل إناءٍ، طاهرٌ، ولو ثمينًا، يُباحُ : اتخاذُه واستعمالُهُ، إلا :

أ - آنيةَ ذهبٍ، وفضةٍ.

ب- ومُضبَّبًا بهما.

فإنَّه يَحرُمُ اتخاذُها واستعمالُها، ولو على أنثى.

- وتَصحُ الطهارةُ منها.
- إلا: ضَبَّةً يسيرةً، من فضةٍ، لحاجةٍ.
- وتُكرَهُ: مباشرتُها لغير حاجةٍ.

آنية الكفار وثيابهم وتُباحُ:

- آنيةُ الكفار: ولو لم تَحلَّ ذَبائِحُهُم.
- و ثِيابُهُم، إن جُهِلَ حالُها.

جلد الميتة وأجزاؤها، وما أبين من حي

جلد الميتة ولا يَطْهُرُ جِلدُ ميتةٍ: بدباغٍ.

ويُباحُ استعمالُهُ:

- بعدَ الدبغِ.
- في يابسٍ.

من حيوانٍ طاهرٍ في الحياةِ.

أجزاء الميتة، وما أبين من حي:

١. وعَظمُ الميتةِ.
٢. ولبنُها.
٣. وكلُّ أجزائِها.

نجسةٌ.

غيرَ: شعرٍ ونحوهِ.

وما أُبينَ من حيٍّ فهو: كمَيْتَتِه.

باب الاستنجاء

يُستحبُّ:	ويُكره:	ويحرُمُ:	كيفية الاستجمار
١. عندَ دخولِ الخلاءِ، قولُ: • "بسم اللهِ"[ترمذي]. • "أعوذُ باللهِ من الخُبثِ والخَبائِثِ"[بخاري]. ٢. و عند الخروج منهُ، قولُ: • "غُفرانَكَ"[ترمذي]. • "الحمدُ للهِ الذي أَذهبَ عني الأذى وعافاني"[ابن ماجة]. و تقديمُ الرجلِ: ٣. اليسرى دخولًا. ٤. و يُمنى خروجًا. عكسَ مسجدٍ، و نعلٍ. ٥. و اعتمادُهُ على رجلِهِ اليسرى. ٦. و بُعدُهُ في فَضاءٍ. ٧. و استتارُهُ. ٨. وارتيادُهُ لبولِهِ مكانًا رُخوًا. ٩. و مسحُهُ بيدهِ اليسرى إذا فَرغَ من بولهِ، من أصلِ ذكرهِ إلى رأسهِ ثلاثًا، و نترهُ ثلاثًا. ١٠. و تحولُهُ من موضعه ليستنجيَ في غيره، إن خافَ تلوثًا.	١. دخولهُ بشيءٍ فيهِ ذكرُ اللهِ تعالى، إلا لحاجةٍ. ٢. و رفعُ ثوبهِ قبلَ دُنوِّهِ منَ الأرضِ. ٣. و كلامُه فيهِ. ٤. و بولُه في شقٍّ ونحوهِ. ٥. ومسُ فرجهِ بيمينهِ. ٦. و استنجاؤُهُ، واستجمارهُ بها. ٧. واستقبالُ النَيِّرَيْنِ.	١. استقبالُ القبلةِ، واستدبارُها، في غير بنيانٍ. ٢. و لبثهُ فوقَ حاجتهِ. ٣. و بولُه في طريقٍ، وظلٍ نافعٍ، وتحتَ شجرةٍ عليها ثمرةٌ.	ويَستجمرُ بحجرٍ، ثم يَستنجي بالماءِ. ويُجزئُه الاستجمارُ، إن لم يَعْدُ الخارجُ موضعَ العادةِ. ويُشترطُ للاستجمارِ بأحجارٍ ونَحوِها أن يكون: ١. طاهرًا منقيًا. ٢. غيرَ: عظمٍ، وروثٍ، وطعامٍ، ومحترمٍ، ومتصلٍ بحيوان. ويشترطُ: ثلاثُ مسحاتٍ مُنقيةٍ فأكثر، ولو بحجرٍ ذي شُعبٍ. ويُسنُ: قَطعُهُ على وِترٍ. ويجبُ الاستنجاءُ لكل خارجٍ، إلا الريح. ولا يَصحُّ قبله وضوءٌ ولا تيممٌ.

باب السّواكِ وسننِ الوضوءِ وما ألحقَ بذلك

من أحكام السواك	سنن متنوعة	ومن سنن الوضوءِ:
التَسوكُ: ▪ بِعودٍ لينٍ. ▪ مُنقٍ. ▪ غيرِ مُضرٍ. ▪ لا يتفتتُ. لا: بإصبعه، وخِرقةٍ. مسنونٌ كلَّ وقتٍ، لغيرِ صائمٍ بعدَ الزوالِ. متأكدٌ، عندَ: ١.صلاةٍ. ٢.و انتباهٍ. ٣.و تغيرِ فمٍ. ويَستاكُ: عَرضًا، مُبتدئًا بجانبِ فمهِ الأيمن.	ويَدَّهنُ: غِبًّا. ويكتحل: وِترًا. ١. ويجبُ التسميةُ في الوضوءِ، معَ الذكرِ. ٢. ويَجبُ الختان، ما لم يَخف على نفسهِ. ٣. ويُكرهُ القَزَعُ.	١. السواكُ. ٢. وغَسلُ الكفينِ ثلاثًا، ويجبُ من نومِ ليلٍ، ناقضٍ لوضوءٍ. ٣. و البداءَةُ بمضمضةٍ. ٤. ثم استنشاقٍ. ٥. و مبالغةٌ فيهما لغير صائم. ٦. و تخليلُ: ▪ اللحيةِ الكثيفةِ. ▪ و الأصابعِ. ٧. و التيامُنُ. ٨. وأَخذُ ماءٍ جديدٍ للأُذنين. ٩. و الغسلةُ الثانيةُ. ١٠. والغسلة الثالثةُ.

باب فروضِ الوضوءِ وصفتِهِ

فروضُهُ ستةٌ:	**النية في الوضوء**	**وصفةُ الوضوءِ:**
١. غَسلُ الوجهِ؛ والفمُ والأنفُ منهُ. ٢. و غَسلُ اليدينِ. ٣. و مَسحُ الرأسِ؛ ومنهُ الأُذنان. ٤. و غَسلُ الرجلينِ. ٥. و الترتيبُ. ٦. و الموالاةُ؛ وهي: أن لا يُؤخِّرَ غَسلَ عضوٍ حتى يَنشفَ الذي قبلَهُ.	والنيةُ شرطٌ لطهارةِ الأحداثِ كُلِّها. فينوي رفع الحدث، أو الطهارة لما لا يباح إلا بها. فإن نوى: ▪ ما تُسنُّ له الطهارةُ كقراءةٍ، أو تجديدًا مسنونًا. ▪ ناسيًا حدثه. ارتفعَ. • وإن نوى غُسلًا مَسنونًا: أجزأ عن واجبٍ. • وكذا عكسه. • وإن اجتمعت أحداثٌ تُوجبُ وضوءًا أو غُسلًا، فنوى بطهارتِهِ أحدها: ارتفع سائرُها. • ويَجبُ الإتيانُ بها؛ عند أول واجباتِ الطهارةِ، وهو التسميةُ. وتُسنُّ: ▪ عندَ أولِ مسنوناتِها، إن وُجِدَ قبلَ واجبٍ. ▪ و استصحابُ ذِكرِهَا في جميعها. ويجبُ: استصحابُ حكمِها.	▪ أن ينوي. ▪ ثُمَّ يُسمي. ▪ و يغسلُ كَفيهِ ثلاثًا. ▪ ثُمَّ يتمضمضُ، ويستنشقُ. ويغسلُ وجهَهُ: o من منابتِ شَعرِ الرأسِ، إلى ما انحدرَ من اللحيينِ والذَّقن طولًا. o ومن الأُذُنِ إلى الأُذُنِ عَرضًا، و ما فيه: • من شعرٍ خفيفٍ. • و الظاهِرَ الكثيفَ. • مع ما استرسلَ منه. ▪ ثم يديه مع المرفقين. ▪ ثم يمسحُ كلَّ رأسهِ مع الأُذنينِ مرةً واحدةً. ▪ ثم يغسلُ رجليهِ مع الكعبينِ. • ويغسلُ الأقطعُ: بقية المَفروضِ. • فإن قُطع من المِفصلِ، غسلَ رأسَ العضدِ منه. ▪ ثم يرفَعُ نظرهُ إلى السماءِ ويقول ما وردَ. ▪ وتُباحُ: معونتُهُ. ▪ و له تنشيفُ أعضائِهِ.

باب مسحِ الخُفينِ

مدة المسح، وشروطه، وما يمسح عليه	من أحكام مسح المقيم والمسافر	ولا يمسحُ:	من أحكام المسح
يجوزُ: ▪ يومًا وليلةً. ▪ ولمسافرٍ، ثلاثةً بلياليها. ▪ و من حدثٍ. بعدَ لبس، على: ١. طاهرٍ. ٢. مباحٍ. ٣. ساترٍ للمفروضِ. ٤. يثبتُ بنفسهِ. • من: خُفٍّ. • وجوربٍ صفيقٍ ونحوِهِما. • و على عمامةٍ: لرجلٍ، محنكةٍ، أو ذات ذُؤابة. • و خُمُرِ نساءٍ: مُدَارةٍ تحتَ حُلُوقِهِن. في حدثٍ أصغرَ. • و جبيرةٍ؛ لم تتجاوز قدرَ الحاجةِ، ولو في أكبرَ، إلى حَلِّها. إذا لَبِسَ ذلك: بعد كمالِ الطهارةِ.	• ومن مسحَ في: ١.سفرٍ ثم أقامَ. ٢.أو عكسَ. ٣.أو شكَّ في ابتدائِهِ. فَمَسْحَ مقيمٍ. • وإن أحدثَ ثم سافرَ قبلَ مسحِهِ: فمسحَ مسافرٍ.	١. قلانس تلبس في الرأس. ٢. ولا لفافة. ٣. ولا ما يسقط من القدم. ٤. أو يُرى منه بعضُه.	فإن لبسَ خفًّا على خُفٍّ قبلَ الحدثِ، فالحكمُ للفوقاني. ويمسحُ: ▪ أكثرَ العمامة. ▪ و ظاهرَ قدمِ الخفِّ، من أصابعِهِ إلى ساقِه، دونَ أسفلهِ وعقبِهِ. ▪ و على جميعِ الجبيرةِ. ومتى ظهرَ: ▪ بعضُ محلِّ الفرضِ، بعد الحدثِ. ▪ أو تمت مدتُهُ، استأنفَ الطهارةَ.

باب نواقضِ الوضوءِ

يَنقضُ:	تيقن الطهارة والحدث وعدمه	ويحرمُ على المحدثِ:
١. ما خرجَ من سبيلٍ.	ومن تيقن:	١.مسُّ المصحفِ.
٢. و خارجٌ من بقيةِ البدنِ:	▪ الطهارةَ، وشكَّ في الحدثِ.	٢.و الصلاةُ.
▪ إن كان بولًا.	▪ أو بالعكس.	٣.و الطوافُ.
▪ أو غائِطًا.	بنى على اليقين.	
▪ أو كثيرًا نجسًا غيرهما.	فإن تيقنَهُما، وجَهِلَ السابقَ: فهو بضدِّ حالهِ قبلَهُما.	
٣. و زوالُ العقلِ: إلا يسيرَ نومٍ، من قاعدٍ، أو قائمٍ.		
٤. و مَسُّ ذكرٍ، مُتصلٍ، أو قُبُلٍ، بظهرِ كفهِ أو بطنِهِ.		
٥. و لمسُهُما: من خُنثى مُشكلٍ.		
٦. و لمسُ ذكرٍ ذكرَهُ، أو أنثى قُبُلَهُ، لشهوةٍ فيهما.		
٧. و مسُّهُ امرأةً بشهوةٍ، أو تمسُّهُ بها.		
٨. و مسُّ حَلقَةِ دبرٍ.		
لا مسُّ:		
✓ شعرٍ. - وسنّ. - وظُفرٍ. - و أمردَ.		
✓ ولا مع حائلٍ.		
✓ ولا ملموس بَدنُهُ، ولو وَجَدَ منهُ شهوةً.		
٩. وينقضُ غسلُ ميتٍ.		
١٠. و أكلُ اللحمِ، خاصةً من الجزورِ.		
١١. و كلُّ ما أوجبَ غُسلًا أَوجبَ الوضوءَ، إلا الموتَ.		

باب الغُسلِ

وموجبُه:	ومن لَزِمهُ الغُسلُ:	من أحكام الغسل	الغسل الكامل والغسل المجزئ	ماء الوضوء والغسل، وما يسن للجنب
١. خُروجُ المنيِّ، دفقًا، بلذةٍ، لا بدونهما، من غير نائم. • وإن انتقل: ▪ ولَم يَخرج، اغتسلَ لهُ. ▪ فإن خرجَ بعدهُ لم يُعِدهُ. ٢. و تَغييبُ حَشفَةٍ أصليةٍ، في فرجٍ أصليٍّ، قُبُلًا كانَ أو دُبرًا، ولو من: بهيمةٍ، أو ميتٍ. ٣. و إسلامُ كافرٍ. ٤. و موتٌ. ٥. و حيضٌ. ٦. و نفاسٌ. لا ولادةٌ عاريةٌ عن دمٍ.	١. حَرُمَ عليهِ قراءةُ القرآن. ٢. ويَعْبُرُ المسجدَ لحاجةٍ. ٣. ولا يلبثُ فيهِ بغيرِ وضوءٍ.	ومن: ١. غَسَّلَ ميتًا. ٢. أو أفاقَ: ▪ من جنونٍ. ▪ أو إغماءٍ بلا حُلمٍ. سُنَ لهُ الغُسلُ.	و الغُسلُ الكامِلُ: أن يَنويَ. ١. ثُم يُسمي. ٢. و يَغسلَ: ▪ يديهِ ثلاثًا. ▪ و ما لَوَّثَهُ. ٣. و يَتوضأ. ٤. ويَحثي على رأسهِ ثلاثًا تُروِّيهِ. ٥. ويَعِمَّ بدنَه غُسلًا ثلاثًا. ٦. ويَدلُكَهُ. ٧. وَيتيامنَ. ٨. ويغسلَ قدميهِ مكانًا آخرَ. و المجزئُ: ١. أن ينويَ. ٢. ويسمّي. ٣. ويعمَّ بدنَهُ بالغسلِ مرةً.	ويتوضأُ: بمدٍّ. ويَغتسلُ: بصاعٍ. فإن: • أسبغ: بأقلَّ. • أو نوى بغسلهِ الحدثين. أجزأه. ويُسنُّ لجنبٍ: ١. غَسلُ فرجهِ. ٢. والوضوءُ: ▪ لأكلٍ. ▪ ونومٍ. ▪ و لمعاودةِ وطءٍ.

باب التّيمُّم

وهوَ: بَدلُ طهارةِ الماءِ.	ما يجب على من فقد الماء	ما يتيمم به، وفروض التيمم	النية في التيمم، ومبطلاته، وصفته
١. إذا دخل وقت فريضة.	ويَجب طَلَبُ الماءِ في:	ويَجبُ التيممُ:	وتُشترطُ النيةُ: لما يُتيممُ لهُ من حدثٍ أو غيرهِ.
٢. أو أبيحت نافلة.	١. رَحله.	١. بِترابٍ.	١. فإن نوى أحدَهَا، لم يُجزئهُ عن الآخرِ.
٣. وعُدِمَ الماء.	٢. و قُربِهِ.	٢. طَهورٍ.	٢. وإن نوى نفلًا، أو أطلقَ: لم يُصلِّ بهِ فرضًا.
٤. أو زادَ على ثمنه كثيرًا.	٣. و بدلالَةٍ.	٣. غَير مُحترقٍ.	٣. وإن نواهُ، صلّى كُلَّ وقتهِ فروضًا ونوافلَ.
٥. أو بِثَمَنٍ يُعجزُهُ.	• فإن نسيَ قُدرتَهُ عليهِ وتيمَّم:	٤. لهُ غُبارٌ.	ويَبطلُ التيممُ:
٦. أو خافَ باستعمالِهِ، أو بطلبه:	أعادَ.	وفروضُهُ:	١. بخروجِ الوقتِ.
• ضررًا في بدنه.	• وإن نوى بتيمّمِهِ:	١. مسحُ وجهِهِ.	٢. و بمبطلات الوضوءِ.
• أو رفيقهِ.	١. أحداثًا.	٢. و يديهِ إلي كوعيْهِ.	٣. و بوجودِ الماءِ، ولو في الصلاةِ، لا
• أو حُرمتهِ.	٢. أو نجاسةً على بدنهِ، تضره إزالتها.	٣. و الترتيبُ.	بعدَهَا.
• أو مالِهِ:	٣. أو عَدِمَ ما يُزيلُها.	٤. والموالاةُ، في حدثٍ أصغرَ.	والتيممُ آخرَ الوقتِ لراجي الماءِ: أولى.
بعطشٍ، أو مرضٍ، أو هلاكٍ، ونحوه.	٤. أو خَاف بردًا.		وصفتُهُ:
شُرِعَ التيمُّمُ.	٥. أو حُبِسَ في مصرٍ، فتيممَ.		١. أن ينويَ.
ومن وجَدَ ماءً يكفي بعضَ طُهرهِ، تيمَّمَ بعد	٦. أو عدِمَ الماءَ والترابَ.		٢. ثم يُسمّيَ.
استعمالِهِ.	صلى ولم يُعِد.		٣. ويَضرِبَ الترابَ بيديهِ، مفرجتي الأصابع.
ومن جُرِحَ:			٤. يمسحُ وجهَهُ بباطِنِهِما.
١. تَيمَّم لَهُ.			٥. و كفيهِ براحتيهِ.
٢. وغَسلَ الباقي.			٦. ويُخللُ أصابعَهُ.

باب إزالةِ النجاسةِ

من أحكام التطهير	من أحكام التطهير	بعض الأشياء الطاهرة والأشياء النجسة
يُجزئُ في غَسلِ النجاساتِ كلِّهَا إذا كانت : ١ . على الأرضِ : غسلةٌ واحدةٌ تذهبُ بعينِ النجاسةِ . ٢ . و على غيرها : • سبعٌ إحداها : ١ . بترابٍ، في نجاسةِ : كلبٍ، وخنزيرٍ . ٢ . ويُجزئُ عن الترابِ : أُشنانٌ (أشن: عطر أبيض دقيق) ونحوُهُ. • و في نجاسةِ غيرِهِمَا: سبعٌ بلا تُرابٍ.	ولا يَطهُرُ مُتنجِّسٌ: ١. بشمسٍ. ٢. ولا ريحٍ. ٣. ولا دلكٍ. ٤. ولا استحالةٍ، غيرَ الخمرةِ. فإن: ١. خُلِّلَت. ٢. أو تَنجَّسَ دُهنٌ مائعٌ: لم يطهرا. وإن خفيَ مَوضِعُ نَجاسةٍ: غُسِلَ حتى يُجزَمَ بزواله. ويَطهُرُ بولُ غلامٍ لم يأكل الطعامَ، بنضحهِ. ويُعفى في غير مائعٍ و غيرِ مطعومٍ عن: ١. يسيرِ دمٍ نَجسٍ من حيوانٍ طاهرٍ. ٢. و عن أثرِ استجمارٍ.	ولا يَنجسُ: ١. الآدميُ بالموتِ. ٢. وما لا نفس له سائلةٌ، مُتَولدٌ من طاهرٍ. • وبَولُ ما يُؤكلُ لحَمُهُ. • ومَنِيُّهُ. • وروثُهُ. • ومني الآدميِّ. • ورُطُوبَةُ فَرجِ المرأةِ. • وسُؤرُ: الهرِ، وما دونها في الخلقةِ. طاهرٌ. ١. وسِباعُ البهائمِ. ٢. و الطيرُ. ٣. و الحمارُ الأهليُّ، والبغلُ منهُ. نجسةٌ.

باب الحيض

أحكام الحيض

لا حيضَ:

١. قبلَ تمامِ تِسعِ سنينٍ.

٢. ولا بعدَ خمسينَ سنةٍ.

٣. ولا معَ حملٍ.

✓ وأقلُّهُ: يومٌ وليلةٌ.

✓ وأكثرُهُ: خمسةَ عشرَ يومًا.

✓ وغَالبُهُ: ستٌّ أو سبعٌ.

✓ وأقلُّ طُهرٍ بينَ حَيضتينِ: ثَلاثةَ عَشرَ يومًا.

✓ ولا حَدَّ لأكثرِهِ.

وتَقضي الحائضُ: الصومَ لا الصلاةَ

ولا يَصحان منها، بل يَحرُمانِ.

ويَحرُمُ وَطؤُهَا في الفرجِ، فإن فعلَ فعليه:

١. دينارٌ.

٢. أو نصفُهُ.

كفارةٌ.

و يَستمتعُ مِنها بما دُونَهُ.

وإذا انقطعَ الدمُ ولم تغتسل، لم يُبح غيرُ:

١. الصيامِ.

٢. والطلاقِ.

والمبتدأةُ:

١. تَجلسُ أقلَّهُ، ثُمَّ تَغتسلُ وتُصلي.

٢. فإن انقطعَ لأكثرِهِ فما دُون: اغتسلت إذا انقطع.

٣. فإن تكررَ ثلاثًا: فحيضٌ؛ تقضي ما وجبَ فيهِ.

٤. وإن عَبَرَ أكثرَهُ، فمُستحاضَةٌ.

٥. فإن كانَ:

١. بعضُ دمِها أحمرَ، وبعضُهُ أسودَ.

٢. ولم يعبر أكثرَهُ.

٣. ولم ينقص عن أقلِّهِ.

فهو حيضُها، تَجلِسهُ في الشهرِ الثاني.

والأحمرُ: استحاضَةٌ.

وإن لم يكن دَمُهَا متميزًا: جَلست غالبَ الحيضِ من كلِّ شهرٍ.

والمستحاضة:

١. المعتادةُ ولو مُميزةً: تجلسُ عادَتَها.

٢. وإن نسِيَتهَا: عَمِلت بالتمييزِ الصالحِ.

٣. فإن لم يكن لها تمييزٌ فغالِبَ الحيضِ.

١. كالعالمةِ بموضعِه.

٢. الناسيةِ لعددِهِ.

وإن علمت عددهُ.

ونَسيت موضِعهُ من الشهرِ، ولو في نصفهِ:

١. جلستها من أولِهِ.

٢. كمن لا عادةَ لها ولا تمييزٌ.

ومن زادت عادَتُهَا، أو تَقدمت، أو تأخرت:

١. فما تكررَ ثلاثًا: فحيضٌ.

٢. وما نقصَ عن العادةِ: طُهرٌ.

٣. وما عادَ فيها: جَلَسَتْهُ.

والصُّفرةُ والكدرةُ في زمنِ العادةِ: حيضٌ.

ومن رأت: يومًا دمًا، ويومًا نقاءً:

١. فالدمُ: حيضٌ.

٢. والنقاءُ: طهرٌ، ما لم يعبر أكثرَهُ.

والمستحاضةُ ونحوُهَا:

١. تَغسلُ فَرجَها.

٢. وتَعصبُهُ.

٣. وتتوضأُ لوقتِ كلِّ صلاةٍ.

٤. وتُصلي فروضًا ونوافلَ.

٥. ولا تُوطأ إلا مع خوفِ العنتِ.

٦. ويُستحبُ غُسلهَا لكلِّ صلاةٍ.

أحكام النفاس

وأكثرُ مُدةِ النفاسِ: أربعونَ يومًا.

ومتى طَهرت قَبلَهُ: تَطهرت وصلَّت.

ويُكره وَطؤها قبلَ الأربعينَ بعدَ التطهيرِ.

فإن عاوَدَهَا الدمُ، فمشكوكٌ فيهِ:

١. تصومُ.

٢. وتُصلِّي.

٣. وتقضي الصوم الواجبَ.

وهو كالحيضِ فيما:

١. يحلُّ.

٢. و يحرمُ.

٣. و يجبُ.

٤. و يسقطُ.

غيرَ:

١. العِدةِ.

٢. و البلوغِ.

وإن ولدت توأمينِ:

١. فأولُ النفاسِ.

٢. وآخرُهُ.

من أولهِمَا.

كتابُ الصلاة

تجب على كل:	ولا تَصحُ من:	صلاة الصغير	تأخير الصلاة عن وقتها	جحدها، وتركها
١.مسلمٍ. ٢.مكلفٍ. إلا: ١) حائضًا. ٢) ونفساءَ. ويقضي من زالَ عقلُهُ: ١) بنومٍ. ٢) أو إغماءٍ. ٣) أو سكرٍ و نحوه.	١. مجنونٍ. ٢. ولا كافرٍ، فإن صلى فمسلمٌ حُكمًا	✓ ويُؤمرُ بها صغيرٌ لسبعٍ. ✓ و يُضربُ عليها لعشرٍ. ✓ فإن بلغَ في: ١. أثنائها. ٢. أو بعدها في وقتها: أعاد.	ويَحرمُ تأخيرُهَا عن وقِتهَا؛ إلا: ١. لناوِ الجمعِ. ٢. و لمُشتغِلٍ بِشرطِهَا الذي يُحصِّلُهُ قريبًا.	ومن جحدَ: وجوبها؛ كفرَ. وكذا تاركها تهاونًا: ١. ودعاه: إمامٌ، أو نائبُهُ، فأصرَّ. ٢. وضاقَ وقتُ الثانيةِ عنهَا. ولا يُقتلُ حتى يُستتابَ ثلاثًا فيهِمَا.

باب الأذانِ والإقامة

حكمهما	من أحكام المؤذن	الأذان والإقامة	من أحكام الأذان	ويُسنُّ لسامعهِ:
هما: فَرضا كفايةٍ، على: ١. الرجالِ. ٢. المقيمينَ. ٣. للصلواتِ المكتوبةِ. يُقاتَلُ أهلُ بلدٍ تركُوهُمَا. وتَحرمُ: أُجْرَتُهُما. لا: رِزقٌ من بيتِ المالِ؛ لعدمِ مُتطوعٍ.	و يكونُ المؤذنُ: ١. صَيِّتًا. ٢. أمينًا. ٣. عالمًا بالوقتِ. فإن تَشاحَّ فيه اثنان: ١) قُدِّمَ أفضلُهُمَا فيهِ. ٢) ثم أفضلُهُمَا في دينهِ وعقلهِ ٣) ثم من يختَارُهُ الجيرانُ. ٤) ثم قُرعةٌ.	وهوَ: خمسَ عشرةَ جملةً، يرتلها على: ١. عُلوٍ. ٢. مُتطهرًا. ٣. مُستقبلَ القبلةِ. ٤. جَاعلًا إصبعيهِ في أُذنيهِ. ٥. غَيرَ مُستديرٍ. ٦. مُلتفتًا في الحيعلةِ يمينًا وشمالًا. ٧. قائلًا بعدهما في أذانِ الصبحِ: "الصلاةُ خيرٌ من النومِ"، مرتين. وهي: إحدى عشرةَ: ١. يَحدُرُهَا. ٢. ويُقيمُ من أَذَّنَ. ٣. في مكانه إن سَهُلَ.	ولا يَصِحُ إلا: ١. مُرتبًا. ٢. مُتواليًا. ٣. من عَدلٍ. ولو: ١. مُلَحَّنًا. ٢. أو مَلحُونًا. ويُجزئُ: من مُميزٍ. ويُبطِلُهُمَا: ١. فصلٌ كثيرٌ. ٢. و يسيرٌ محرمٌ. ولا يُجزئُ قبلَ الوقتِ، إلا لفجرٍ بعدَ نصفِ الليلِ. ويُسنُّ: جُلوسهُ بعد أذانِ المغربِ يسيرًا. ومن: ١. جَمعَ. ٢. أو قضى فوائتَ. ✓ أذَّنَ للأولى. ✓ ثم أقامَ لكلِّ فريضةٍ.	١. مُتابعتُهُ سِرًّا. ٢. و حوقلتُه في الحيعلةِ. ٣. و قولُهُ بعدَ فراغهِ: ✓ "اللهمَ ربَّ هذهِ الدعوةِ التامةِ. ✓ والصلاةِ القائمةِ. ✓ آتِ محمدًا الوسيلةَ والفضيلةَ. ✓ وابعثهُ مقامًا محمودًا الذي وعدتَهُ" [بخاري]

باب شروطِ الصلاة، شُروطها قَبلها، منها:

١. الوقتُ

فوقتُ الظهرِ:

- ✓ مِن الزَّوالِ، إلى مُساواةِ الشيءِ فَيئَهُ، بعد فَيءِ الزوالِ.
- ✓ وتعجيلُهَا أفضلُ؛ إلا:

١. في شدةِ حرّ، ولو صلّى وحدَهُ.
٢. أو معَ غيمٍ، لمن يُصلي جماعةً.

ويَليهِ وقتُ العصرِ:

١. إلى مصيرِ الفيءِ مِثلَيهِ بعدَ فَيء ِالزوالِ.
٢. و الضرورةُ: إلى غُروبها.
٣. ويُسنُّ تَعجيلُهَا.

ويَليهِ وقتُ المغربِ:

١. إلى مغيبِ الحُمرةِ.
٢. ويُسنُّ تعجيلُهَا.
٣. إلا ليلةَ جمعٍ لمن قَصدَهَا مُحْرِمًا.

ويَليهِ: وقتُ العشاءِ:

١. إلى الفجرِ الثاني، وهو: البياض المعترضُ.
٢. وتأخيرُها إلى ثُلُث الليلِ أفضل، إن سهل.

ويَليهِ: وقتُ الفجرِ:

١. إلى طلوعِ الشمسِ.
٢. وتَعجيلُها أَفضلُ.

- وتدركُ الصلاةُ بتكبيرةِ الإحرامِ في وقتِهَا.
- ولا يُصلّي قبلَ غلبةِ ظنِّهِ بدخولِ وقتِهَا:

أ) إما باجتهادٍ.
ب) أو بخبرٍ مُتيقنٍ.

- فإن أحرمَ باجتهادٍ فبانَ قبلَهُ:

١. فنفلٌ.
٢. وإلا ففرضٌ.

وإن أدركَ مكلفٌ من وقتِها قدرَ التحريمةِ، ثم:

أ) زالَ تكليفُهُ.
ب) أو حاضت.

ثم:

١. كُلِّفَ.
٢. وطهرت. قَضَوْهَا.

ومن صارَ أهلًا لوجوبها قبل خروج وقتِها.

أ) لزمتهُ.
ب) وما يُجمعُ إليها قبلَها.

ويجبُ: فورًا، قضاءُ الفوائتِ مرتبًا.

ويَسقطُ الترتيبُ:

أ) بنسيانِه.
ب) و بخشيةِ خروجِ وقتِ اختيارِ الحاضرةِ.

٢. و الطهارةُ من: الحدثِ، و النَّجسِ.

٣. ومنها: سترُ العورة، فيجب بما لا يصفُ بَشَرتَها.

وعورةُ:

أ) رجلٍ.

ب) وأمةٍ.

ج) وأُمّ ولدٍ.

د) ومُعَتَقٍ بعضُهَا.

من السرةِ إلى الركبةِ.

وكلُّ الحرةِ عورةٌ، إلا وجهَهَا.

وتستحبُّ صلاتهُ في ثوبين.

ويَكفي:

- سترُ عورتِهِ في النفل.
- مع أَحدِ عاتقَيهِ في الفرض.
- و صلاتُها في:

١. درعٍ.

٢. وخمارٍ.

٣. ومِلحَفَةٍ.

ويُجزئُ: سترُ عورتِها.

وَمَن:

- انكشفَ بعضُ عورتهِ، وفَحُشَ.
- أو صلّى في ثوبٍ:

أ) محرمٍ عليه.

ب) أو نَجسٍ.

أعادَ.

لا مَن حُبِسَ في محلٍّ نجسٍ.

١. ومَن وَجدَ كفايةَ عورتهِ: سترَهَا.

٢. وإلا فالفرجَين.

٣. فإن لم يكفهمَا، فالدبرَ.

٤. وإن أعِيرَ سُترةً، لَزِمَهُ قَبولُها.

ويُصلي العاري:

١. قاعدًا بالإيماءِ استحبابًا فيهِما.

٢. ويكون إمامُهُم وسطَهُم.

٣. ويُصلي كل نوعٍ وحدَهُ.

٤. فإن شقَّ: صلى الرجالُ، واستدبرَهُم النساءُ، ثم عَكَسُوا.

٥. فإن وجدَ سُترةً قريبةً في أثناءِ الصلاةِ: سترَ وبَنَى.

٦. وإلا ابتدأَ.

ويُكرهُ في الصلاةِ:

أ) السدلُ.

ب) و اشتمالُ الصَّماءِ.

ج) و تغطيةُ وجهِهِ، واللثامُ على فمِهِ وأنفهِ.

د) و كفُّ كُمِّهِ، ولفُّهُ.

هـ) و شَدُّ وسَطِهِ؛ كَزُنَّارٍ.

من أحكام اللباس

وتَحرمُ:

أ) الخُيلاءُ في ثوبٍ، وغيرِهِ.

ب) و التصويرُ و استعمالُهُ.

ويَحرمُ استعمالُ:

١. منسوجٍ، أو مموهٍ بذهبٍ قبلَ استحالتِه.

٢. وثيابُ حريرٍ.

٣. و ما هو أكثرُهُ ظهورًا على الذكورِ، لا:

١) إذا استويا.

٢) أو لضرورةٍ.

٣) أو حِكَّةٍ.

٤) أو مرضٍ.

٥) أو قملٍ.

٦) أو جربٍ.

٧) أو حشوٍ.

٨) أو كان علمًا، أربعَ أصابعَ فما دونَ.

٩) أو رِقاعًا.

١٠) أو لَبِنَةَ جَيبٍ، وسُجُفِ فِرَاءٍ.

ويُكرهُ: المُعصفَرُ، و المُزعفَرُ، للرجالِ.

٤. ومنها اجتنابُ النجاساتِ:

فمن حَمَلَ:

- نجاسةً، لا يُعفى عنها.
- أو لاقاها:

أ) بثوبه.

ب) أو بدنه.

لم تصحَّ صلاتُهُ.

- وإن طَيَّنَ أرضًا نَجِسةً، أو فَرَشَها طَاهِرًا: كُرِهَ وصحَّت.
- وإن كانت بطرفِ مصلّى متصلٍ، صحت، إن لم يَنجرَّ بمشيه.
- ومن رأى عليهِ نجاسةً:

أ) بعدَ صلاتِهِ.

ب) وجَهِلَ كونَها فيها.

لم يعدها.

وإن عَلِمَ:

أ) أنها كانت فيها.

ب) لكن جهِلَها، أو نسيهَا.

أعاد.

- ومَن جُبِرَ عظمُهُ بنجسٍ، لم يجب قلعُهُ مع الضررِ.
- وما سقطَ منه من عضوٍ أو سنٍّ، فطاهرٌ.

ولا تَصح الصلاةُ في

أ) مقبرةٍ.

ب) و حُشٍّ.

ج) و حمامٍ.

د) وأعطانِ إبلٍ.

هـ) و مغصوبٍ.

و) و أَسطِحَتِهَا.

وتصحُّ إليها.

ولا تَصحُّ الفريضة:

أ) في الكعبة.

ب) ولا فوقها.

وتَصحُّ النافلةُ، باستقبالِ شاخصٍ منها.

٥. ومنها استقبالُ القبلةِ:

فلا تَصحُّ بدونهِ إلا:

أ) لعاجزٍ.

ب) و مُتنفلٍ، راكبٍ، سائرٍ، في سَفرٍ، ويَلزمه افتتاحُ الصلاةِ إليها.

ج) و ماشٍ، ويلزمه: الافتتاحُ، والركوعُ، والسجودُ إليها.

وفرضُ:

١. من قَرُبَ من القبلةِ: إصابةُ عينها.
٢. و مَنْ بَعُدَ: جِهتُها.
٣. فإن أَخبرَهُ ثقةٌ بيقينٍ.
٤. أو وجدَ محاريبَ إسلاميةً: عَمِلَ بها.
٥. ويَستدلُ عليها في السفرِ: بالقطب.
٦. ويستدلُ عليها: بالشمسِ والقمرِ، ومنازلهما.

وإن اجتهَدَ مُجتهدانِ:

١. فاختلفا جِهةً، لم يتبع أحدُهُما الآخر.
٢. ويتبعُ المقلِّدَ: أوثقهُما عندَهُ.

ومن صلّى بغير اجتهادٍ ولا تقليدٍ، قضى إن وجدَ من يُقلِّدُهُ.

ويَجتهد العارفُ بأدلةِ القبلةِ لكل صلاةٍ:

- ويصلي بالثاني.

ولا يقضي ما صلّى بالأولِ.

٦. و منها النية:

- فيجبُ أن ينويَ عين صلاةٍ معينةٍ.

ولا يُشترطُ في:

أ) الفرضِ.
ب) و الأداءِ.
ج) و القضاءِ.
د) و النفلِ.
هـ) والإعادةِ.

نيتُهُنَّ.

- ويَنوي مع التحريمةِ.
- ولهُ تقديمُها عليها بزمنٍ يسيرٍ في الوقت.

فإن:

١. قطعَها في أثناءِ الصلاةِ.
٢. أو ترددَ.

بَطَلت.

- وإذا شك فيها: استأنفها.

وإن قلب منفردٌ:

١. فرضَهُ نفلًا في وقتهِ المتسعِ: جازَ.
٢. وإن انتقلَ بنيةٍ من فرضٍ إلى فرضٍ: بَطَلا.

- ويَجبُ نيةُ:

١. الإمامةِ.
٢. و الائتمامِ.

- وإن نوى المنفرد الائتمام: لم يصح فرضًا أو نفلًا، كنيةِ إمامتهِ فرضًا.
- وإن انفردَ مؤتمٌ بلا عذرٍ: بَطَلَت.
- وتَبطُلُ صلاةُ مأمومٍ، بِبُطلانِ صلاةِ إمامه، فلا استخلافَ.
- وإن أحرمَ إمامُ الحيّ بمن أحرمَ بهم نائبُهُ، وعادَ النائبُ مؤتمًّا: صح.

باب صفة الصلاة

يُسنُّ:

١. القيامُ عندَ "قدْ" من أقامتها [أي من قد قامت الصلاة].

٢. و تَسويةُ الصفِ.

ويقولُ:

١. الله أكبرُ.

٢. رافعًا يديه.

٣. مضمومةَ الأصابع.

٤. ممدودةً حذوَ منكبيهِ كالسجودِ.

ويُسمِعُ:

١. الإمامُ: من خَلفَهُ، كقراءته في أَوَّلَتي غيرِ الظهرينِ.

٢. وغيرُهُ: نفسَهُ.

- ثم يقبضُ كوعَ يسراهُ تحتَ سُرتهِ.
- وينظرُ مسجدَهُ.
- ثم يقولُ:"سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك" [ترمذي].

- ثم يستعيذُ.
- ثم يبسملُ سرًّا، وليست من الفاتحةِ.
- ثم يقرأُ الفاتحةَ، فإن قطعَها:

١. بِذِكْرٍ، أو سكوتٍ، غير مشروعين، وطالَ.

٢. أو تركَ منها تشديدةً.

٣. أو حرفًا.

٤. أو ترتيبًا.

لَزِمَ غيرَ مأموم إعادتُها.

- ويجهرُ الكلُّ بـ: "آمين" في الجهرية.
- ثم يقرأ بعدَها سورةً وتكونُ:

١. في الصبح: من طوالِ المفصلِ.

٢. و في المغرب: من قصاره.

٣. و في الباقي: من أوساطه.

ولا تصحُّ الصلاةُ، بقراءةٍ خارجةٍ عن مصحفِ عثمانَ.

- ثم يركعُ:

١. مكبرًا.

٢. رافعًا يديه.

٣. ويضعهما على ركبتيه.

٤. مُفرَّجتي الأصابع.

٥. مستويًا ظهرُهُ.

٦. ويقولُ: "سبحانَ ربي العظيم" [مسلم].

- ثم يرفعُ رأسَهُ ويديهِ قائلًا إمامٌ ومنفردٌ: "سمع الله لمن حمدهُ" [مسلم].
- و بعد قيامِهِمَا:"ربنا ولك الحمد، ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد" [أحمد].
- و مأمومٌ في رفعه: "ربنا ولك الحمد" [بخاري] فقط.
- ثم يخرُّ: - مكبرًا. - ساجدًا على سبعةِ أعضاءٍ :

١، ٢ - رجليهِ. ٣، ٤ - ثم ركبتيهِ.

٥، ٦ - ثم يديهِ. ٧ - ثم جبهته، مع أنفهِ.

- ولو مع حائلٍ؛ ليسَ من أعضاءِ سجودهِ.

ويُجافي:

١. عَضُدَيه عن جنبيهِ.

٢. وبطنهُ عن فخذيهِ.

ويُفرقُ رُكبتيهِ.

- ويقولُ: "سبحان ربي الأعلى" [رواه مسلم].
- ثم يرفعُ رأسهُ:

١. مكبرًا.

٢. ويجلسُ مفترشًا يُسراهُ.

٣. ناصبًا يمناه.

٤. ويقولُ: "ربِّ اغفر لي" [رواه أحمد].

- ويَسجدُ الثانيةَ كالأولى.
- ثم يرفعُ:

١. مكبرًا.

٢. ناهضًا، على صدورِ قدميه.

٣. معتمدًا على ركبتيه؛ إن سَهُلَ.

تابع، باب صفة الصلاة

• ويصلّي الثانيةَ كذلك، ماعدا: ١. التحريمةَ. ٢. والاستفتاحَ. ٣. والتعوذَ. ٤. وتجديدَ النيةِ. • ثم يجلسُ: ▪ مفترشًا. ▪ ويداهُ على فخذيهِ. ▪ ويقبضُ خِنصَرَ اليمنى وبنصرها. ▪ ويُحلِّقُ إبهامَهَا مع الوسطى. ▪ ويُشيرُ بسبابتها في تشهّدِه. ▪ ويبسطُ اليسرى.	▪ ويقولُ: "التحياتُ للهِ والصلواتُ والطيباتُ، السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبي ورحمةُ اللهِ وبركاته، السلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصالحين، أشهدُ أن لا إله إلا الله، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسُولهُ" رواه البخاري، هذا التشهدُ الأول. ▪ ثم يقول: "اللهمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ، كما صلَّيتَ على آل إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ مجيدٌ، وبارك على محمدٍ وعلى آل محمدٍ، كما باركتَ على آل إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ مجيدٌ" رواه البخاري. ويستعيذُ من: ١. عذابِ جهنمَ. ٢. و عذابِ القبرِ. ٣. و فتنةِ المحيا والمماتِ. ٤. و فتنةِ المسيحِ الدجال. • و يدعو بما وردَ. • ثم يُسلِّمُ: ١. عن يمينهِ :"السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ". ٢. وعن يسارهِ كذلك.	• وإن كان في ثلاثيةٍ، أو رباعيةٍ: ١. نهضَ، مكبرًا بعد التشهدِ الأول. ٢. وصلّى ما بقي كالثانيةِ، بالحمد فقط. • ثم يَجلسُ في تشهدهِ الأخيرِ متوركًا. • والمرأةُ مثلُه، لكن: ١. تَضمُ نفسها. ٢. وتَسدُلُ رجليها في جانبِ يمينها.

فصل فيما يكره ويباح ويستحب في الصلاة

يُكرهُ في الصلاةِ:	و لهُ	من أحكام الصلاة
١. التفاتُه.	١. ردُّ المارِّ بين يديه.	وتُسنُّ صلاتُهُ:
٢. و رفعُ بصرهِ إلى السماءِ.	٢. و عدُّ الآيِ.	١. إلى سُترةٍ قائمةٍ كآخرةِ الرحلِ.
٣. و تغميضُ عينيهِ.	٣. و الفتحُ على إمامهِ.	٢. فإن لم يجد شاخصًا، فإلى خطٍّ.
٤. و إقعاؤُهُ.	٤. و لبسُ الثوبِ.	وتَبطُلُ: بمرورِ كلبٍ، أسودٍ، بهيمٍ، فقط.
٥. و افتراشُهُ ذراعيهِ ساجدًا.	٥. و العمامةِ.	ولهُ:
٦. و عبثُهُ.	٦. و قتلُ حيةٍ، وعقربٍ، وقملٍ.	١. التعوذُ عند آيةِ وعيدٍ.
٧. و تَخصرُهُ.	فإن أطالَ الفعل:	٢. والسؤالُ عند آيةِ رحمةٍ:
٨. و تَروُّحُهُ.	١. عُرفًا.	ولو في فرض.
٩. و فرقعةُ أصابعهِ.	٢. من غيرِ ضرورةٍ.	
١٠. و تشبيكُها.	٣. و بلا تفريقٍ.	
١١. و أن يكون حاقنًا.	بَطلَت، ولو سهوًا.	
١٢. أو بحضرةِ طعامٍ يشتهيه.	ويُباحُ: قراءةُ أواخرِ السور، وأوساطها.	
١٣. و تِكرارُ الفاتحة.	وإذا نابهَ شيءٌ:	
لا جمعُ سورٍ في فرضٍ كنفلٍ.	١. سبَّحَ رجلٌ.	
	٢. وصفّقت امرأةٌ، بِبطنِ كفها على ظهرِ الأُخرى.	
	ويَبصقُ:	
	١. في الصلاةِ: عن يسارهِ.	
	٢. وفي المسجد: في ثوبِهِ.	

فصل في أفعال الصلاة وأقوالها

أركانُها:	وواجباتُها:	سننها	حكم من ترك شرطا أو ركنا أو واجبا أو سنة
١. القيامُ.	١. التكبيرُ؛ غيرَ التحريمةِ.	وما عدا:	فمن تركَ:
٢. والتحريمةُ.	٢. والتسميعُ.	١. الشرائطَ.	١. شرطًا لغير عذرٍ، غيرَ النيةِ، فإنها لا تسقطُ بحالٍ.
٣. و الفاتحةُ.	٣. والتحميدُ.	٢. والأركانَ.	
٤. والركوعُ.	٤. وتسبيحتا الركوعِ والسجودِ.	٣. والواجباتِ المذكورةَ.	أو تعمدَ المصلي تركَ:
٥. والاعتدالُ عنهُ.	٥. وسؤالُ المغفرةِ مرةً مرةً، ويُسنُّ ثلاثًا.	سنةٌ.	٢. ركنٍ.
٦. والسجودُ على الأعضاء السبعةِ.	٦. و التَشهدُ الأول.		٣. أو واجبٍ.
٧. والاعتدالُ عنهُ.	٧. وجلستُهُ.		بَطلَت صلاتهُ.
٨. والجلوسُ بينَ السجدتين.			بخلافِ الباقي.
٩. والطمأنينةُ في الكلِّ.			وما عدا ذلكَ، سنن أقوال، و أفعال.
١٠. والتشهدُ الأخيرُ.			١. ولا يُشرعُ السجودُ لتركهِ.
١١. وجلستُه.			٢. وإن سَجَدَ فلا بأسَ.
١٢. والصلاةُ على النبي محمدٍ ﷺ فيه.			
١٣. والترتيبُ.			
١٤. والتسليمُ.			

باب سجود السَّهو

يشرع:

١ - لزيادةٍ.
٢ - ونقصٍ.
٣ - وشكٍّ.

لا في عمدٍ في الفرضِ والنافلةِ.

فمتىَ زادَ فعلًا؛ من جنسِ الصلاةِ:

١. قيامًا.
٢. أو قعودًا.
٣. أو ركوعًا.
٤. أو سجودًا:
   ١ - عمدًا: بطلت.
   ٢ - و سهوًا: يسجدُ لهُ.

وإن زادَ ركعةً:

١. فلم يعلم حتى فرغَ منها: سجدَ.
٢. وإن عَلِمَ فيها:
   - جلسَ في الحالِ، فيتشهد إن لم يكن تَشهد.
   - وسجدَ وسلَّم.

وإن سبَّحَ بهِ:

١. ثقتانِ.
٢. فأصرَّ.
٣. ولم يجزم بصوابِ نفسهِ:
   - بطلت صلاتُهُ.
   - و صلاةُ من تبعَهُ عالمًا.
١. لا جاهلًا.
٢. أو ناسيًا.
٣. ولا من فارقَهُ.

وعملٌ:

١. مستكثرٌ عادةٌ.
٢. من غيرِ جنسِ الصلاةِ:

يُبطلُها:

١. عمدُهُ.
٢. وسهوُهُ.

- ولا يُشرعُ ليسيرِه سجودٌ.
- ولا تبطلُ بيسيرِ أكلٍ وشربٍ:
  ١. سهوًا.
  ٢. أو جهلًا.
- ولا نفلٌ بيسيرِ شربٍ عمدًا.

- وإن أتى بقولٍ مشروعٍ في غيرِ موضعهِ:
  ١. كقراءةٍ في سجودٍ، وقعودٍ.
  ٢. وتشهدٍ في قيامٍ.
  ٣. وقراءةِ سورةٍ في الأخيرتَين.

١. لم تبطل.
٢. ولم يجب لهُ سجودٌ، بل يُشرعُ.

وإن سلَّمَ قبلَ إتمامِهَا:

١. عمدًا: بطلت.
٢. وإن كان سهوًا، ثم ذكر قريبًا: أتمها وسجدَ.

فإن:

١. طالَ الفصلُ عُرفًا.
٢. أو تكلمَ:
   - لغيرِ مصلحتِها: بطلت؛ ككلامهِ في صُلبِهَا.
   - و لمصلَحَتِها إن كان يسيرًا: لم تبطل.

وقهقهةٌ ككلام.

١. وإن نفخَ.
٢. أو انتحبَ من غيرِ خشيةِ اللهِ تعالى.
٣. أو تنحنحَ من غيرِ حاجةٍ، فبانَ حرفان.

بَطلَت.

فصل في الكلام على السجود لنقص

السجود للترك	السجود للشك	من أحكام سجود السهو
ومن تركَ ركنًا فذكرهُ: ١. بعدَ شروعهِ في قراءةِ ركعةٍ أُخرى: بطلت التي تركَهُ منها. ٢. و قبلَهُ: يعودُ وجوبًا فيأتي بهِ، وبما بعدَهُ. ٣. وإن عَلِمَ بعد السلامِ: فكتركِ ركعةٍ كاملةٍ. وإن نسي التشهدَ الأول: ١. ونهضَ: لزمهُ الرجوعُ، ما لم ينتصب قائمًا. ٢. فإن استتم قائمًا: كُره رجُوعُهُ. ٣. وإن لم ينتصب قائمًا: لزِمهُ الرجوعُ. ٤. وإن شرع في القراءةِ: حَرُمَ الرجوعُ. وعليهِ السجودُ للكلِّ.	١. ومَن شكَّ في عدد الركعاتِ: أخذَ بالأقلِّ. ٢. وإن شكَّ في تركِ ركنٍ: فكتركِهِ. ولا يسجدُ لشكه في: ١. ترك واجبٍ. ٢. أو زيادةٍ.	• ولا سجودَ على مأمومٍ، إلا تبعًا لإمامه. • وسجودُ السَّهو لما يُبطلُها عَمدُه: واجبٌ. • وتبطلُ: بتركِ سجودِ سهو أفضليتُهُ قبلَ السلامِ فقط. • وإن نسيَهُ وسلَّمَ: سجدَ إن قَرُبَ زمنُهُ. • ومن سها مرارًا: كفاهُ سجدتان.

باب صلاة التطوع وأوقات النهي

وآكدُهَا:	الوتر		والتراويحُ:
	وقته وعدده وما يقرأ فيه من القرآن	القنوت في الوتر	
١. كسوفٌ. ٢. ثم استسقاءٌ. ٣. ثم تراويحٌ. ٤. ثم وترٌ. ٥. ثم السننُ الراتبةُ:	و يُفعلُ بين العشاءِ و الفجرِ. ١) وأقلُّهُ: ركعةٌ. ٢) وأكثرُهُ: إحدى عشرةَ: ١. مثنى مثنى. ٢. ويُوترُ بواحدةٍ. وإن أوترَ: ١. بخمسٍ، أو سبعٍ: لم يجلس إلا في آخرِهَا. ٢. و بتسعٍ: • يجلسُ عَقِبَ الثامنةِ. • ويتشهدُ ولا يُسلم. • ثم يصلي الركعة التاسعةَ. • ويتشهدُ. • ويُسلمُ. وأدنى الكمالِ: ثلاثُ ركعاتٍ بسلامين، يقرأ: في الأولى بـ:"سبح". وفي الثانية بـ:"الكافرون". وفي الثالثة: بـ: "الإخلاص".	١. ويقنتُ فيها بعد الركوعِ. ٢. ويقولُ: -"اللهمَ اهدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيتَ، وتولني فيمن توليتَ، وبارك لي فيما أعطيتَ، وقني شرَّ ما قضيتَ، إنك تقضي ولا يُقضى عليكَ، إنَّه لا يذلُّ من واليتَ، ولا يعزُّ من عاديتَ، تباركتَ ربَّنا وتعاليتَ" [ترمذي]. -"اللهم إني أعوذُ برضاكَ من سخطكَ، وبعفوكَ من عقوبتكَ، وبك منكَ لا أحصي ثناءً عليكَ، أنت كما أثنيتَ على نفسكَ" [ترمذي]. -"اللهمُ صلِّ على محمدٍ، وعلى آل محمدٍ" [ترمذي] • ويَمسحُ وجههُ بيديهِ. ويُكرهُ: قنوتهُ في غيرِ الوترِ، إلا أن تنزلَ بالمسلمينَ نازلةٌ، غيرَ الطاعونِ، فيقنت الإمامُ في الفرائضِ.	▪ عشرون ركعةً. ▪ تفعلُ في جماعةٍ، مع الوترِ، بعد العشاءِ في رمضانَ. ▪ ويوترُ المتهجدُ بعدهُ. ▪ فإن تبعَ إمامهُ: شفعَهُ بركعةٍ. ▪ ويُكره التنفلُ بينهَا. ▪ لا: التعقيبُ بعدها في جماعةٍ.

تابع باب صلاة التطوع وأوقات النهي

صلاة التطوع				أوقاتُ النهي عن الصلاة
السنن الراتبة	صلاة الليل والضحى	سجود التلاوة	سجود الشكر	
١. ركعتان قبلَ الظهرِ. ٢. وركعتان بعدَها. ٣. وركعتان بعد المغربِ. ٤. وركعتان بعد العشاءِ. ٥. وركعتان قبل الفجرِ، وهما آكدُها. ومن فاته شيءٌ منها: سُنَّ له قضاؤُه.	• وصلاةُ الليل: أفضلُ من صلاةِ النهارِ. • وأفضلُها: ثُلثُ الليلِ بعد نصفهِ. • وصلاةُ ليلٍ ونهارٍ: مثنى مثنى. • وإن تطوعَ في النهارِ بأربعٍ كالظهرِ: فلا بأسَ. • وأجرُ صلاة قاعدٍ: على نصفِ أجرِ صلاة قائمٍ. وتُسنُّ صلاةُ الضُّحى: ١. وأقلها: ركعتانِ. ٢. وأكثرها: ثمانٍ. ٣. ووقتها: من خروجِ وقت النهي، إلى قُبيلِ الزوالِ.	وسجودُ التلاوة: صلاةٌ. ١. ويسنُّ للقارئِ، والمستمعِ دون السامعِ. ٢. وإن لم يسجد القارئُ، لم يسجد. ٣. وهو: أربعَ عشرةَ سجدةً، في: "الحجِّ" منها ثنتانِ. ٤. و يُكبرُ: • إذا سجدَ. • وإذا رفعَ. • ويجلسُ ويسلمُ، ولا يتشهدُ. ويُكرهُ للإمامِ: ١. قراءةُ سجدةٍ في صلاةٍ سرٍّ. ٢. و سُجودهُ فيها. ٣. ويَلزمُ المأمومَ متابعتهُ. ٤. في غيرِهَا.	ويُستحبُّ سجودُ الشكرِ: ١. عندَ تجددِ النعمِ. ٢. واندفاعِ النقمِ. ٣. وتبطلُ به صلاةُ غير جاهلٍ، وناسٍ.	وأوقات النهي خمسةٌ: ١. من طلوع الفجر الثاني، إلى طلوعِ الشمسِ. ٢. و من طلوعها، حتى ترتفعَ قيدَ رمحٍ. ٣. و عندَ قيامها، حتى تزولَ. ٤. و من صلاة العصر إلى غروبِها. ٥. و إذا شَرَعْت فيه حتى يتمَّ. ويجوزُ: ١. قضاءُ الفرائضِ فيها. ٢. و في الأوقاتِ الثلاثةِ. ٣. و فعل ركعتي الطوافِ. ٤. وتجوز إعادةُ جماعةٍ. • ويَحرمُ: تطوعٌ بغيرها في شيءٍ من الأوقاتِ الخمسةِ؛ حتى ما له سببٌ.

باب صلاةِ الجماعة

من أحكامها	من أحكامها	ويُسنُّ لإمامٍ:	إذا استأذنت المرأةُ للمسجدِ
تلزمُ الرجالَ للصلواتِ الخمسِ، ١. لا: شرطٌ. ٢. وله فعلها في بيتهِ. وتستحبُّ صلاةُ؛ أهل الثغرِ في مسجدٍ واحدٍ. والأفضلُ لغيرهم: ١. المسجد الذي لا تقامُ فيه الجماعةُ، إلا بحضورهِ. ٢. ثم ما كان أكثر جماعةً. ٣. ثم المسجدِ العتيقِ. وأبعدُ أَوْلَى من أقربِ. ويحرمُ أن يؤمَّ في مسجدٍ قبل إمامهِ الراتبِ، إلا: ١. بإذنهِ. ٢. أو عُذرِهِ. • ومن صلى ثم أقيمَ فرضٌ، سُنَّ أن يُعيدها؛ إلا المغربَ. • ولا تُكره إعادة جماعةٍ في غيرِ مسجديْ مكةَ والمدينةَ.	• وإذا أُقيمتِ الصلاةُ: فلا صلاةَ إلا المكتوبةَ. فإن كان في نافلةٍ: ١. أتمَّها. ٢. إلا أن يخشى فواتَ الجماعةِ؛ فيقطعُهَا. • ومن كبَّر قبلَ سلامِ إمامهِ: لَحِقَ الجماعةَ. • وإن لَحقهُ راكعًا: دخل معهُ في الركعةِ. • وأجزأتهُ التحريمةُ. ولا قراءةَ على مأمومٍ، ويُستحبُّ: ١. في إسرارِ إمامهِ و سكوتهِ. ٢. و إذا لم يسمعهُ لبعدٍ؛ لا لطرش. • ويَستفتحُ، ويستعيذُ؛ فيما يجهرُ فيهِ إمامهُ. ومن ركعَ أو سجدَ قبلَ إمامهِ؛ فعليه: ١. أن يرفعَ ليأتي به بعدهُ. ٢. فإن لم يفعل عمدًا؛ بطلت. وإن ركعَ ورفعَ قبل ركوع إمامهِ: ١. عالمًا، عمدًا: بطلت. ٢. وإن كان جاهلًا أو ناسيًا: بطلت الركعةُ فقط. • وإن ركعَ ورفعَ قبل ركوعهِ، ثمَّ سجدَ قبل رفعهِ: ١. بطلت. ٢. إلا الجاهلَ والناسي. ٣. ويصلي تلك الركعةَ قضاءً.	١. التخفيفُ مع الإتمامِ. ٢. و تطويلُ الركعةِ الأولى، أكثرَ من الثانيةِ. ٣. ويُستحبُّ انتظارُ داخلٍ، إن لم يشق على مأمومٍ.	١. كُره منعها. ٢. وبَيْتُها خيرٌ لها.

فصل في أحكامِ الإمامةِ

من لا تصح إمامته ومن تصح	من لا تصح إمامته ومن تصح	من لا تصح إمامته ومن تصح	الأولى بالإمامةِ:
وتُكره إمامةُ: ١. اللحَّانِ. ٢. و الفَأْفَاءِ. ٣. والتَمتَامِ. ٤. و من لا يُفصحُ ببعض الحروفِ. ٥. و أن يؤمَّ أجنبيةً فأكثرَ؛ لا رجلَ معهنَّ. ٦. أو قومًا أكثرُهم يَكرهُهُ، بحقٍ. وتصحُّ إمامةُ: ١. ولدِ الزنا. ٢. والجنديّ. إذا سَلِمَ دينُهُما. ٣. و من يُؤدي الصلاةَ بمن يقضيها. ٤. وعكسهُ. ▪ لا مفترضٍ بمتنفلٍ. ▪ ولا من يصلي الظهرَ، بمن يصلي العصرَ أو غيرها.	وتصحُّ خلفَ من به سلسُ البول بمثلهِ. ولا تصحُّ خلفَ: ١. محدِثٍ. ٢. ولا متنجسٍ؛ يعلم ذلك. • فإن جهلَ هو و المأمومُ حتى انقضت: صحت لمأمومٍ وحدَهُ. ولا تَصحُّ إمامةُ الأميِّ، وهو: ١. من لا يُحسنُ الفاتحةَ. ٢. أو يُدغمُ فيها ما لا يُدغَمُ. ٣. أو يُبدلُ حرفًا. ٤. أو يلحنُ فيها لحنًا يُحيلُ المعنى. إلا بمثلِهِ. وإن قَدِرَ على إصلاحِهِ، لم تصحَّ صلاتهُ.	ولا تَصحُّ: ١. خلفَ فاسقٍ، ككافرٍ. ٢. ولا خلفَ: • امرأةٍ. • ولا خنثى. للرجالِ. • ولا صبيٍ لبالغٍ. ٣. ولا أخرسَ. ٤. ولا عاجزٍ عن ركوعٍ أو سجودٍ أو قعودٍ أو قيامٍ؛ إلا: • إمامَ الحيّ، المرجوّ زوالَ علتهِ. • ويصلونَ وراءهُ جلوسًا ندبًا. • فإن ابتدأَ بهم قائمًا، ثم اعتلَّ فجلسَ: ائتموا خلفَهُ قيامًا وجوبًا.	١. الأقرأُ؛ العالمُ فقهَ صلاتهِ. ٢. ثم الأفقهُ. ٣. ثم الأسنُّ. ٤. ثم الأشرفُ. ٥. ثم الأقدم هجرةً. ٦. ثم الأتقى. ٧. ثم من قَرَعَ. ٨. وساكنُ البيتِ وإمامُ المسجدِ: أحقُّ؛ إلا من ذي سلطانٍ. ٩. وحرٌّ. ١٠. وحاضرٌ. ١١. ومقيمٌ. ١٢. وبصيرٌ. ١٣. ومختونٌ. ١٤. ومن له ثيابٌ. أولى من ضدهم.

فصل في موقفِ الإمامِ والمأمومينَ

يقف المأمومونَ خلفَ الإمامِ.

ويصحُّ معهُ:

- عن يمينهِ.
- أو عن جانبيهِ.

١. لا: قُدامَهُ.
٢. ولا عن يسارهِ فقط.
٣. ولا الفذُّ خلفه.
٤. أو خلفَ الصفِّ؛ إلا أن تكون امرأةً.

- وإمامةُ النساءِ تقفُ في صفهن.

ويليهِ:

١. الرجالُ.
٢. ثم الصبيانُ.
٣. ثم النساءُ.

كجنائزِهِم.

ومن لم يقف معهُ، إلا:

١. كافرٌ.
٢. أو امرأةٌ.
٣. أو من عَلِمَ حدثَهُ أَحَدُهُمَا.
٤. أو صبيٌّ في فرضٍ.

ففذٌّ.

- ومن وجدَ:
- فرجةً دخلها.
- وإلاَّ عن يمينِ الإمامِ.
- فإن لم يُمكنُه فلَهُ أن ينبِّه من يقومُ معهُ.
- فإن صلى ركعة فذًّا: لم تصح.
- وإن ركعَ فذًّا:
  - ثم دخلَ في الصفِّ.
  - أو وقفَ معه آخرُ قبلَ سجودِ الإمامِ.

صحت.

فصل في أحكامِ الاقتداءِ

يصحُّ اقتداءُ المأمومِ بالإمامِ:

- في المسجدِ، وإن لم يره.
- ولا من وراءَهُ، إذا سمعَ التكبيرَ.
- وكذا خارجَه إن رأى الإمامَ أو المأمومين.
- وتصحُّ خلفَ إمامٍ عالٍ عنهم.

ويُكرهُ:

١. إذا كان العلوُّ ذراعًا فأكثرَ؛ كإمامتهِ في الطاقِ.
٢. و تطوعُه موضعَ المكتوبةِ إلا من حاجةٍ.
٣. و إطالةُ قعودِه بعد الصلاةِ مستقبلَ القبلةِ.

فإن كانَ ثَمَّ نساءٌ لبثَ قليلًا لينصرفنَ.

ويُكرهُ وقوفهم بين السواري إذا قطعنَ صفوفَهُم.

فصل في الأعذارِ المسقطةِ للجمعةِ والجماعة

ويُعذرُ بتركِ جمعةٍ وجماعةٍ:

١. مريضٌ.
٢. و مدافعٌ أحدَ الأخبثين.
٣. ومن بحضرةِ طعامٍ محتاجٍ إليه.

و خائفٌ:

٤. من ضياعِ مالهِ، أو فواتهِ، أو ضررٍ فيهِ.
٥. أو موتِ قريبه.
٦. أو على نفسه من ضررٍ.
٧. أو سلطانٍ.
٨. أو من ملازمةِ غريمٍ، ولا شيءَ معهُ.
٩. أو من فواتِ رفقتِه.
١٠. أو غلَبَةِ نُعاسٍ.
١١. أو أذى بمطرٍ.
١٢. و وحلٍ.
١٣. وبريحٍ باردةٍ شديدةٍ في ليلةٍ مظلمةٍ.

باب صلاةِ أهلِ الأعذارِ

صلاة المريض وأحكام أخرى	فصل في قصرِ المسافرِ الصلاةَ: شروط القصر وحكمه	فصل في قصرِ المسافرِ الصلاةَ: متى يتم المسافر	فصل في قصرِ المسافرِ الصلاةَ: متى يقص المسافر
تَلزمُ المريضَ الصلاةُ: ١. قائمًا. ٢. فإن لم يستطع فقاعدًا. ٣. فإن عجز فعلى جنبِهِ. ٤. فإن صلى مستلقيًا، ورجلاهُ إلى القبلةِ: صحَّ: • ويومئ راكعًا وساجدًا، ويخفضهُ عن الركوعِ. • فإن عجزَ أومأَ بعينِهِ. • فإن قَدِرَ أو عجزَ في أثنائِها: انتقلَ إلى الآخرِ. • وإن قدرَ على قيامٍ وقعودٍ وعجزَ عن ركوعٍ وسجودٍ: ▪ أومأ بركوعٍ قائمًا، وبسجودٍ قاعدًا. ولمريضٍ الصلاةُ مُستلقيًا، مع القُدرةِ على القيامِ لمداواةٍ؛ بقول طبيبٍ مسلمٍ. • ولا تصحُّ صلاتهُ قاعدًا في السفينةِ، وهو قادرٌ على القيامِ. ويصحُّ الفرضُ على الراحلةِ: ١. خشيةَ التأذي بالوحلِ. ٢. لا للمرضِ.	من سافرَ سفرًا: ١. مباحًا. ٢. أربعةَ بُردٍ. سُنَّ لَهُ: قَصرُ رباعيةٍ ركعتينِ إذا فارقَ عامرَ قريتهِ، أو خيامَ قومهِ.	وإن أحرمَ: ١. حضرًا ثم سافرَ. ٢. أو سفرًا ثم أقامَ. ٣. أو ذكرَ صلاةَ حضرٍ في سفرٍ. ٤. أو عكسَها. ٥. أو ائتم بمقيم. ٦. أو بمن يَشكُّ فيه. ٧. أو أحرمَ بصلاةٍ يلزمُه إتمامُها، ففسدت وأعادَها. ٨. أو لم ينو القصرَ عندَ إحرامِها. ٩. أو شكَّ في نيتهِ. ١٠. أو نوى إقامةَ أكثرَ من أربعةِ أيامٍ. ١١. أو ملاحًا معه أهلُه لا ينوي الإقامةَ ببلدٍ. لزمه أن يتم.	١. وإن كانَ له طريقان: فسلكَ أبعدهما. ٢. أو ذكرَ صلاةَ سفرٍ في آخرَ. قَصَرَ. وإن: ١. حُبسَ ولم ينو إقامةً. ٢. أو أقامَ لقضاءِ حاجةٍ بلا نيةِ إقامةٍ. قصَرَ أبدًا .

تابع، باب صلاةِ أهلِ الأعذارِ

فصل في الجمع	شروط الجمع وقت الأولى ووقت الثانية	فصل في صلاة الخوف
يجوزُ الجمعُ: ١. بين الظهرينِ. ٢. و بين العشاءين. • في وقت إحداهما: • في سفرِ قصرٍ. • و لمريضٍ يلحَقُه بتركهِ مشقةٌ. ٣. و بين العشاءين: • لمطرٍ يَبُلُّ الثيابَ. • ولوحلٍ. • وريحٍ شديدةٍ باردةٍ. ولو صلّى: ١. في بيتهِ. ٢. أو في مسجدٍ طريقُهُ تحتَ ساباطٍ [سقيفة بين دارين]. • والأفضلُ فعلُ الأرفقِ به من تأخيرٍ و تقديمٍ.	• فإن جمعَ في وقت الأولى اشتُرِطَ: ١. نيةُ الجمعِ عندَ إحرامِها. ▪ ولا يُفرِّقُ بينهُما إلا بمقدارِ إقامةٍ ووضوءٍ خفيفٍ. ▪ ويبطلُ براتبةٍ بينهما. ٢. و أن يكون العذر موجودًا عند افتتاحِهما وسلامِ الأولى. • وإن جمعَ في وقت الثانيةِ اشتُرِطَ: ١. نيةُ الجمعِ في وقتِ الأولى، إن لم يضق عن فعلها. ٢. و استمرارُ العذرِ إلى دخولِ وقتِ الثانيةِ.	١. وصلاةُ الخوفِ صحت عن النبي ﷺ بصفاتٍ، كلِّها جائزةٌ. ٢. ويستحبُّ؛ أن يحملَ معَهُ في صلاتِهَا من السلاحِ ما يدافعُ بِهِ عن نفسِه، ولا يُثقلُه كسيفٍ ونحوِهِ.

باب صلاةِ الجمعةِ

وتلزمُ كلَّ:

١. ذَكرٍ.
٢. حُرٍّ.
٣. مكلفٍ.
٤. مسلمٍ.
٥. مستوطنٍ ببناءٍ اسمُه واحدٌ ولو تفرقَ.
٦. ليس بينَه وبينَ المسجد أكثرُ مِن فَرسَخٍ.

ولا تجبُ على:

١. مسافرٍ سفرَ قصرٍ.
٢. ولا عبدٍ.
٣. وامرأةٍ.

ومن حضرَها منهم:

١. أجزأتْهُ.
٢. ولم تنعقد بهِ.
٣. ولم يصحَّ أن يؤمَّ فيها.

ومن سقطت عنهُ لعذرٍ:

١. وجبت عليهِ.
٢. وانعقدت بهِ.

ومَن صلى الظهرَ:

- ممن عليهِ حضورُ الجمعةِ، قبلَ صلاةِ الإمامِ؛ لم تصحّ.
- وتصحُّ ممن لا تجبُ عليهِ.
- والأفضلُ: حتى يُصلِّيَ الإمامُ.

ولا يجوزُ لمن تلزمُهُ: السفرُ في يومها بعدَ الزوالِ.

فصل: شروطُ صحةِ صلاةِ الجُمعة، يُشترطُ لصحتِها شروطٌ ليسَ منها إذن الإمامِ:

الشرط الأول والثاني والثالث

أحدُها: الوقتُ:

وأولُهُ: أولُ وقتِ صلاةِ العيدِ.

وأخرُهُ: آخر وقتِ صلاةِ الظهرِ.

- فإن خرجَ وقتُها:

١. قبلَ التحريمةِ: صلوا ظهرًا.
٢. وإلا فجمعةً.

الشرط الثاني: حضورُ أربعينَ من أهلِ وجوبِها.

الشرط الثالثُ: أن يكونوا بقريةٍ مستوطنينَ.

- وتصحُّ فيما قاربَ البنيانَ من الصحراءِ.
- فإن نقصُوا قبلَ إتمامِها استأنفُوا ظهرًا.

١. ومن أدركَ مع الإمامِ منها ركعةً: أتمَّها جمعةً.
٢. وإن أدرك أقلَّ من ذلكَ: أتمها ظهرًا، إذا كان نوى الظهرَ.

الشرط الرابع: ويشترطُ تقدمُ خطبتين:

من شرطِ صحتِهما:

١. حمدُ اللهِ تعالى.
٢. والصلاةُ على رسولهِ محمد ﷺ .
٣. وقراءةُ آيةٍ.
٤. والوصيةُ بتقوى الله عزَّ وجلَّ.
٥. و حضورُ العددِ المشترطِ.

ولا يشترطُ لهما:

١. الطهارةُ.
٢. ولا أن يتولاهُما من يتولى الصلاةَ.

ومن سننِهمَا:

١. أن يخطبَ على منبرٍ، أو موضع عالٍ.
٢. و يُسلِّمَ على المأمومينَ إذا أقبلَ عليهِم.
٣. ثم يجلس إلى فراغِ الأذانِ.
٤. وأن يجلسَ بين الخطبتين.
٥. وأن يخطبَ قائمًا.
٦. ويعتمدَ على سيفٍ أو قوسٍ أو عصى.
٧. و يقصدَ تلقاءَ وجههِ.
٨. و يَقْصرَ الخُطبةَ.
٩. و يَدعو للمسلمينَ.

فصل، صفةُ صلاةِ الجُمعة

و الجمعةُ ركعتانِ.

يُسنُّ: أن يقرأَ جهرًا:

١. في الركعة الأولى: بالجمعةِ.
٢. وفي الثانية: بالمنافقينَ.

وتحرمُ: إقامتها في أكثر من موضعٍ بالبلدِ إلا لحاجةٍ.

١. فإن فعلوا: فالصحيحةُ ما باشرَها الإمامُ، أو أذنَ فيها.
٢. فإن استويا في إذنٍ أو عَدمِه: فالثانيةُ باطلةٌ .
٣. وإن وقعتا معًا، أو جُهِلَت الأولى منهما: بَطلتَا.

- وأقلُّ السنةِ بعدَ الجمعةِ: ركعتان.
- وأكثرُها: ستٌّ.

ويُسنُّ أن:

١. يغتسلَ لها في يومها، وتَقَدَّم.
٢. و يَتنظفَ.
٣. ويَتطيبَ.
٤. و يَلبسَ أحسنَ ثيابهِ.
٥. و يُبكرَ إليها.
٦. ماشيًا.
٧. و يدنو من الإمام.
٨. و يقرأ سورةَ الكهفِ في يومها.
٩. و يُكثرَ الدعاءَ.
١٠. و يكثرَ الصلاةَ على النبيِّ ﷺ .
١١. ولا يَتخطى رقابَ الناس إلا:
    - أن يكونَ إمامًا.
    - أو إلى فُرجةٍ.

- وحَرُمَ أن يُقيمِ غيرَهُ فيجلسَ مكانهُ.
- إلا من قَدَّمَ صاحبًا له فجلس في موضعٍ يحفظهُ لهُ.
- وحَرُمَ رفعُ مصلى مفروشٍ؛ ما لم تحضر الصلاةُ.
- ومن قامَ من موضعهِ لعارضٍ لَحقَه، ثم عادَ إليه قريبًا: فهو أحقُّ به.
- ومن دخلَ والإمامُ يخطبُ: لم يجلس حتى يصلي ركعتين يُوجزُ فيهما.

ولا يَجوزُ الكلامُ والإمامُ يخطبُ إلا:

١. لهُ.
٢. أو لمن يُكلمُهُ.

ويَجوزُ:

١. قبلَ الخطبةِ.
٢. وبعدها.

باب صلاة العيدين

حكمها ووقتها وبعض أحكامها

وهي: فرضُ كفايةٍ، إذا تركها أهلُ بلدٍ قاتلهمُ الإمامُ .

و وقتها :

١ . كصلاةِ الضحى .

٢ . وآخرهُ : الزوال .

• فإن لم يُعلَم بالعيد إلا بعدهُ : صلوا من الغدِ .

وتُسنُّ :

١ . في صحراء .

٢ . و تقديم صلاةِ الأضحى، وعَكسهُ الفطر .

٣ . و أَكلُهُ قبلَها، وعَكسهُ في الأضحى، إن ضحى .

وتُكرهُ في الجامع بلا عذرٍ .

ويُسنُّ :

١ . تَبكيرُ مأمومٍ إليها .

٢ . ماشيًا .

٣ . بعد الصبح .

٤ . و تأخرُ الإمامِ إلى وقتِ الصلاةِ .

٥ . على أحسنِ هيئةٍ .

٦ . إلا لمعتكفٍ ففي ثيابِ اعتكافه .

من أحكامها

ومن شرطها :

١ . استيطانٌ .

٢ . وعددُ الجمعةِ .

لا إذنُ إمامٍ .

ويُسنُّ :

١ . أن يرجعَ من طريقٍ آخرَ .

٢ . ويُصلِّيها ركعتين قبلَ الخطبةِ .

▪ يكبر في الأولى، بعد الاستفتاحِ، وقبلَ التعوذِ والقراءةِ : ستًا .

▪ وفي الثانيةِ قبل القراءة : خمسًا .

▪ يرفع يديه مع كل تكبيرةٍ .

▪ ويقولُ: "اللهُ أكبر كبيرًا، والحمدُ للهِ كثيرًا، وسبحانَ اللهِ وبحمدهِ بكرةً وأصيلًا، وصلى الله على محمدٍ النبي وآلهِ وسلَّم تسليمًا كثيرًا".

• وإن أحبَّ قالَ غيرَ ذلكَ.

ثم يقرأُ جَهرًا:

١. في الأولى بعد الفاتحةِ بـ:"سبح".

٢. وبـ:"الغاشيةِ"، في الثانية.

من أحكامها

فإذا سلَّم: خطبَ خُطبتين، كخطبتي الجمعةِ:

١. يستفتحُ الأولى: بتسعِ تكبيراتٍ.

٢. والثانية: بسبعٍ.

يحثهم في الفطرِ على الصدقةِ، ويُبينُ لهم ما يُخرجونَ.

ويُرغبهُم في الأضحى في الأضحيةِ، ويُبينُ لهم حُكمَها.

- والتكبيراتُ الزوائدُ.

- والذكرُ بينها.

والخطبتان.

سنةٌ.

ويكرهُ: التنفلُ قبل الصلاة، وبعدها، في موضعِها.

ويُسنُّ لمن فاتته، أو بَعضُها: قضاؤُها على صفتها.

التكبير فيها

ويُسنُّ، التكبيرُ:

١. المطلق:

▪ في ليلتي العيدين، و في فطرٍ: آكد.

▪ و في كلِّ عشرِ ذي الحجةِ.

٢. و المقيدُ: عَقِبَ كلِّ فريضةٍ في جماعة:

▪ في الأضحى: من صلاةِ الفجرِ يومَ عرفةَ.

▪ وللمحرمِ من صلاة الظهر يومَ النحر، إلى عصرِ آخرِ أيامِ التشريقِ.

وإن نسيهُ: قضاهُ ما لم:

١. يُحدث.

٢. أو يخرج من المسجد.

ولا يُسنُّ عقبَ صلاةِ عيدٍ.

وصفتهُ شفعًا :"اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ، لا إلهَ إلا اللهُ، واللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ وللهِ الحمدُ".

باب صلاةِ الكسوف

تُسنُّ: - جماعةً. - وفرادى.

إذا كسَفَ أحدُ النَّيرينِ: ركعتينِ:

١. ويقرأُ في الأولى جهرًا، بعد الفاتحةِ: سورةً طويلةً.
٢. ثم يركعُ طويلًا.
٣. ثم يرفعُ، ويسمعُ ويحمدُ.
٤. ثم يقرأُ الفاتحةَ، وسورةً طويلةً دونَ الأولى.
٥. ثم يركعُ فيطيلُ، وهو دونَ الأول.
٦. ثم يرفعُ.
٧. ثُمَّ يسجدُ سجدتين طويلتين.
٨. ثمَّ يُصلي الثانيةَ كالأولى، لكن دونها في كلِ ما يفعل.
٩. ثم يتشهد، ويُسَلِّمُ.

- فإن تجلى الكسوفُ فيها، أتمَّها خفيفةً.
- وإن:

١. غابتِ الشمسُ كاسفةً.
٢. أو طلعت والقمرُ خاسفٌ.
٣. أو كانت آيةً غير الزلزلةِ.

لم يُصلِّ.

وإن أتى في كلِّ ركعةٍ:

١. بثلاثِ رُكوعاتٍ.
٢. أو أربعٍ.
٣. أو خمسٍ.

جازَ.

باب صلاةِ الاستسقاءِ

إذا أجدبت الأرضُ، وقحطَ المطرُ، صلّوهَا جماعةً، و فرادى.

وصفتُها في:

١. موضِعها.
٢. وأحكامُها.

كعيدٍ.

- وإذا أرادَ الإمامُ الخروجَ لها، وعظَ الناسَ، وأمرهم:

١. بالتوبة من المعاصي.
٢. والخروجَ من المظالمِ.
٣. و تركِ التشاحن.
٤. و بالصيامِ.
٥. و بالصدقةِ.
٦. ويَعدُهُم يومًا يخرجونَ فيه.
٧. ويتنظفُ ولا يتطيبُ.

ويخرجُ: - مُتواضِعًا. - مُتخَشعًا. - مُتذَلِّلًا. - مُتضرعًا.

ومعهُ:

١. أهلُ الدينِ والصلاحِ.
٢. والشيوخُ.
٣. والصبيانُ المميزون.

- وإن خرجَ أهلُ الذمةِ منفردين عن المسلمينَ - لا بيومٍ - لم يُمنعوا.
- فيصلي بهم، ثم يخطبُ واحدةً:
  - يفتتحُها بالتكبيرِ كخطبةِ العيدِ.
  - ويكثرُ فيها الاستغفارَ.
  - وقراءةَ الآياتِ التي فيها الأمرُ به.
  - ويَرفَعُ يديهِ فيدعو بدعاءِ النبي ﷺ ومنه: "اللهم اسقنا غيثًا مغيثًا"[أبو داود]. إلى آخرِه.
- وإن سُقوا قبلَ خروجِهم، شكروا اللهَ وسألوهُ المزيدَ من فضلهِ.
- وينادى: الصلاةُ جامعةٌ.
- وليس من شرطها؛ إذنُ الإمامِ.

ويُسنُّ:

١. أن يقفَ في أولِ المطرِ.
٢. وإخراجُ رحلِه وثيابِهِ ليصيبَها.
٣. وإذا زادت المياهُ، وخَيفَ منها، سُنَّ أن يقولَ:

- "اللهمَّ حوالينا ولا علينا، اللهمَّ على الظّرابِ والآكامِ، وبطونِ الأوديةِ ومنابتِ الشجرِ"[بخاري].
- و ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾[البقرة: ٢٨٦].

كتاب الجنائز

من آداب المريض عموما	آداب التعامل مع المريض مرض الموت	من آداب التعامل الميت حين الموت
تُسنُّ: ١. عيادةُ المريضِ. ٢. و تذكيرُه التوبةَ. ٣. والوصيةَ.	وإذا نُزِل به، سُنَّ: ١. تعاهُدُ بَلِّ حلقِه بماءٍ، أو شرابٍ. ٢. وندَّى شفتيه بقطنةٍ. ٣. ولقَّنهُ: "لا إله إلا الله" مرةً. ٤. ولم يزد على ثلاثٍ، إلا أن يتكلَّم بعدهَ؛ فيعيدُ تلقينهُ برفقٍ. ٥. ويقرأُ عندهُ:"سورة يس". ٦. ويوجهُهُ إلى القبلةِ.	فإذا ماتَ، سُنَّ: ١. تغميضُهُ. ٢. وشدُّ لحييهِ. ٣. وتلينُ مفاصلِه. ٤. وخلعُ ثيابهِ. ٥. وسترُهُ بثوبٍ. ٦. ووضعُ حديدةٍ على بطنهِ. ٧. ووضعُهُ على سرير غُسلِهِ متوجهًا منحدرًا نحو رجليهِ. ٨. وإسراعُ تجهيزهِ إن ماتَ - غير فجأةٍ- . ٩. وإنفاذُ وصيتهِ. ١٠. ويجبُ في قضاءِ دَيْنِهِ.

فصل غسل الميت وتكفينه

١. غسلُ الميِّت. ٢. وتكفينهُ. ٣. والصلاةُ عليهِ. ٤. ودفنهُ. فَرضُ كفايةٍ.	وأولى الناس: • بغسلِهِ: ١. وصيُّهُ. ٢. ثم أبوهُ. ٣. ثم جدُّهُ. ٤. ثم الأقربُ فالأقربُ من عصباتِه. ٥. ثم ذوو أرحامِهِ. • و بأنثى: ١. وصيتُها. ٢. ثم القربى فالقربى من نسائها. • ولكل واحدٍ من الزوجين غسلُ صاحبِهِ. • وكذا سيِّدٌ معَ سُرِّيَتِه. • ولرجلٍ وامرأةٍ؛ غسلُ من لَهُ دونَ سبعِ سنينَ فقط. • وإن مات: ١. رجلٌ بين نسوةٍ. ٢. أو عَكسهُ. يُمِّمَ كخنثى مُشكلٍ. • ويَحرمُ أن يُغسّلَ مسلمٌ كافرًا. • أو يدفنَه، بل يوارى لعدمِ من يواريه.	• وإذا أَخذَ في غَسلهِ: ١. سترَ عورتَهُ. ٢. وجردَهُ. ٣. وسترهُ عن العيون. ٤. ويُكره لغيرِ من يعينُ في غسلهِ حضورُه. ٥. ثم يرفعُ رأسَهُ برفقٍ إلى قُرب جلوسهِ. ٦. ويعصرُ بطنَه برفقٍ. ٧. ويكثرُ صبَّ الماءَ حينئذٍ. ٨. ثم يلفُّ على يدهِ خرقةً فينجيه. • ولا يحلُّ مسُّ عورةِ مَن له سبعُ سنينَ. • ويُستحبُّ أن لا يمسَّ سائرهُ إلا بخرقةٍ. ▪ ثم يُوضيه ندبًا. ▪ ولا يُدخلُ الماءَ في فيهِ، ولا في أنفهِ. ▪ ويدخلُ إصبعيه مبلولتين بالماء بين شفتيه، فيمسحُ أسنانهُ، وفي منخريهِ فينظفهُما، ولا يُدخلُهُما الماءَ. ▪ ثم ينوي غسلَهُ، ويُسمّي. ▪ ويَغسلُ برغوةِ السدرِ رأسهُ ولحيتهُ فقط. ▪ ثم يغسلُ: • شِقَّهُ الأيمنَ. • ثم الأيسرَ. ▪ ثم كُلَّهُ ثلاثًا، يُمِرُّ في كلِّ مرةٍ يدهَ على بطنهِ.	▪ فإن لم ينقَ بثلاثِ غسلاتٍ، زيدَ حتى ينقَى، ولو جاوزَ السبعَ. ▪ ويجعلُ في الغسلةِ الأخيرةِ كافورًا. ▪ والماءُ الحارُّ، والأُشْنَانُ، والخِلالُ: يُستعملُ إذا احتيجَ إليه. ▪ ويقصُّ شاربَه. ▪ ويُقلِّمُ أظفارَهُ. ▪ ولا يُسرحُ شعرَهُ. ▪ ثم يُنشفُ بثوبٍ. ▪ ويُضفَرُ شعرُها ثلاثةَ قرونٍ، ويُسدَلُ وراءَها. ▪ وإن خرجَ منه شيءٌ بعدَ سبعٍ حُشيَ بقطنٍ. ▪ فإن لم يستمسك، فبطينٍ حُرٍّ، ثم يُغسلُ المحلُّ ويُوضأُ. ▪ وإن خرجَ بعد تكفينهِ: لم يُعَدِ الغَسلُ.

تابع غسل الميت وتكفينه

- ومُحْرِمٌ ميتٌ كحيٍّ:

١. يُغسلُ بماءٍ وسدرٍ.
٢. ولا يُقَرَّبُ طيبًا.
٣. ولا يُلبَسُ ذكرٌ مخيطًا.
٤. ولا يُغطَّى: - رأسُهُ. - ولا وجهُ أنثى.

- ولا يُغسلُ شهيدٌ.
  - إلا أن يكون جنبًا.
  - ويُدفنُ بدمِهِ.
  - في ثيابِهِ.
  - بعد نزعِ السلاحِ، والجلودِ عنه.
  - وإن سُلبها كُفِّنَ بغيرها.
  - ولا يُصلَّى عليهِ.

وإن:

- سقطَ من دابتِهِ.
- أو وُجدَ ميتًا، ولا أثرَ بِهِ.
- أو حُمِلَ فأكلَ.
- أو طالَ بقاؤُهُ عُرفًا.

غُسِّلَ وصلِّي عليهِ.

- والسِّقطُ: إذا بلغَ أربعةَ أشهرٍ، غُسِّلَ وصلِّي عليهِ.
- ومَن تعذرَ غسلُهُ، يُمِّمَ.
- و على الغاسلِ سترُ ما رآهُ، إن لم يكن حسنًا.

فصل في الكفن

- يَجبُ كفنه، في ماله.
- مُقدَّمًا على دينٍ، وغيره.
- فإن لم يكن له مالٌ: فعلى من تلزمهُ نفقتهُ، إلا الزوجَ لا يلزمهُ كفنُ امرأتِهِ.
- ويُستحبُ تكفينُ رجلٍ في:
  - ثلاثِ لفائفَ.
  - بيضٍ.
  - تُجمَّرُ.
  - ثم تبسطُ بعضُها فوقَ بعضٍ.
  - ويُجعَلُ الحنوطُ فيما بينَها.
  - ثم يُوضعُ عليها مُستلقيًا.
  - ويُجعلُ منه في قُطنٍ بينَ أَلْيَتَيهِ.
  - ويُشدُّ فوقَها خِرقةً مشقوقةَ الطرفِ كالتُّبَّانِ [سروال قصير] تجمعُ أليَتَيه ومثانَتُهُ.
  - ويُجعلُ الباقي على منافذِ وجههِ، و مواضعِ سجودهِ.
  - وإن طُيِّبَ كلُّهُ فحسنٌ.
  - ثم يُردُّ طرفُ اللفافةِ العليا على شِقِّهِ الأيمنِ.
  - ويُردُّ طرفُها الآخرُ فوقَهُ.
  - ثم بالثانيةُ والثالثةُ كذلكَ.
  - ويُجعلُ أكثرُ الفاضلِ عندَ رأسِهِ، ثم يعقدها.
  - وتُحلُّ في القبرِ.

وإن كُفِّنَ في:

١. قميصٍ.
٢. ومئزرٍ.
٣. ولفافةٍ.

جازَ.

وتُكفنُ المرأةُ في: خمسةِ أثوابٍ:

١. إزارٍ.
٢. وخمارٍ.
٣. وقميصٍ.
٤. ٥. ولفافتينِ.

والواجبُ: ثوبٌ يسترُ جميعهُ.

فصل في الصلاةِ على الميتِ

	وواجبُها:
السنةُ، أن يقومَ الإمامُ: ١. عندَ صدرِهِ. ٢. وعندِ وسطِها. ٣. ويُكبرُ أَربعًا: • يقرأ في الأولى، بعد التعوذِ: الفاتحة. • ويُصلّي على النبي ﷺ في الثانية، كالتشهدِ. • ويدعو في الثالثةِ فيقولُ: - "اللهـمَّ اغفر لحينـا ومَيتنـا، وشـاهدنا وغائِبنـا، وصـغيرنا وكبيرنـا، وذكرِنَـا وأنثانَـا، إنَّـك تَعلـمُ مُنقلبنـا ومثوانا، وأنتَ على كل شيءٍ قديرٌ، اللهمَّ من أحييتهَ منا فَأحيِهِ على الإسلامِ والسنةِ، ومن توفيتهُ منا فتوفهَ عليهما، اللهمَّ اغفر له وارحمه وعافِهِ واعفُ عنهُ، وأكرم نُزلهُ وأَوسع مُدخلَهُ، واغسلهُ بالماءِ والثلجِ والبردِ، ونقهِ من الذنوبِ والخطايا كما يُنقى الثوبُ الأبيضُ من الدنسِ، وأبدله دارًا خيرًا من دارِهِ، وزوجًا خيرًا من زوجِهِ، وأدخله الجنةَ، وأعذهُ من عذابِ القبرِ وعذابِ النَّار"[مسلم٢٢٧٦]. - "وأفسح لهُ في قبرِهِ، ونور لهُ فيهِ". - وإن كـان صـغيرًا قـال: "اللهـمَّ اجعلـهُ ذخـرًا لوالديـه، وفرطًـا وأجـرًا وشـفيعًا مُجابًـا، اللهـمَّ ثقـل بـهِ موازينهُمـا، وأعظـم بـهِ أجورهُمـا، وألحقـهُ بصـالحِ سلفِ المؤمنين، واجعلـهُ في كفالـةِ إبراهيـمَ، وقـه برحمتكَ عذابَ الجحيم". ▪ ويقفُ بعدَ الرابعةِ قليلًا، ويُسلّمُ واحدةً عن يمينهِ. ▪ ويرفعُ يديهِ مع كلِّ تكبيرةٍ.	١. قيامٌ. ٢. وتكبيراتٌ. ٣. والفاتحةُ. ٤. والصلاةُ على النبي ﷺ . ٥. ودَعوةٌ للميتِ. ٦. والسلامُ. • ومن فاتَهُ شيءٌ من التكبير قضاه على صفته. • ومن فاتتهَ الصلاةُ عليهِ صلّى على القبرِ. • و على غائبٍ بالنيةِ إلى شهر. • ولا يُصلّي الإمام: ▪ على الغالِّ. ▪ ولا على قاتلِ نفسهِ. ▪ ولا بأسَ بالصلاةِ عليهِ في المسجد.

فصل في حملِ الميت ودفنهِ

- يُسنُّ: التربيعُ في حملهِ.
- ويُباحُ بينَ العمودين.
- ويُسنُّ:
  1. الإسراعُ بها.
  2. و كونُ المشاة أمامَها.
  3. و الركبانُ خلفها.
- ويُكره جلوسُ تابعها حتى تُوضعَ.
- ويُسجى قبرُ امرأةٍ فقط.
- واللحدُ أفضلُ من الشقِّ.
- ويقولُ مُدْخِلُهُ: "بسمِ اللهِ، وعلى ملةِ رسولِ الله ﷺ" [أحمد].
- ويَضعهُ في لحدهِ:
  1. على شقهِ الأيمنَ.
  2. مُستقبلَ القبلةِ.
- ويُرفع القبرُ عن الأرض قدرَ شبرٍ، مُسنَّمًا.

ويُكره:

1. تَجصيصهُ.
2. والبناءُ عليهِ.
3. و الكتابةُ.
4. والجُلوسُ، والوطءُ عليه.
5. والاتكاءُ إليهِ.

- ويَحرمُ فيه دفنُ اثنين فأكثرَ إلا لضرورةٍ.
  - ويجعلُ بينَ كلِّ اثنينِ حاجزٌ من ترابٍ.
- ولا تُكرهُ القراءةُ على القبرِ.
- وأيُّ قُربَةٍ فعلَها وجَعلَ ثوابَها لميتٍ مسلم أو حيّ، نفعهُ ذلكَ.
- ويُسنُّ: أن يُصنعَ لأهلِ الميتِ طعامٌ يبعثُ بهِ إليهم.
- ويُكره لهم فعلهُ للناسِ.

فصل في زيارةِ القبورِ

تُسنُّ: زيارةُ القبورِ إلا: للنساء.

- و يقولُ إذا زارها أو مرَّ بها : "السلامُ عليكم دارَ قومٍ مؤمنينَ، وإنا إن شاء اللهُ بكم لاحقون، يَرحمُ اللهُ المستقدمين منكم والمستأخرين، نسألُ اللهَ لنا ولكم العافيةَ، اللهمَّ لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولَهم" [مسلم].

وتُسنُّ: تعزيةُ المصابِ بالميتِ.

ويَجوزُ: البكاءُ على الميت.

ويَحرمُ:

1. الندبُ.
2. والنياحةُ.
3. وشقُّ الثوبِ.
4. ولطمُ الخدِ ونحوه.

كتابُ الزكاةِ

تجبُ بشروطٍ خمسةٍ:	زكاة الدين	من أحكام الزكاة
١. حُريةٌ. ٢. و إسلامٌ. ٣. و ملكُ نصابٍ. ٤. و استقرارُهُ. ٥. و مُضي الحولِ: في غيرِ المُعَشَّر، إلا: ١) نتاجَ السائمةِ. ٢) وربحَ التجارةِ: ١- ولو لم يبلغ نصابًا: ٢- فإن حَوْلَهُمَا؛ حَوْلُ أصلهِما، إن كان الأصلُ نصابًا. ٣- وإلا فمن كمَالِه.	ومن كانَ: ١. له دينٌ. ٢. أو حقٌّ من صداقٍ. ٣. أو غيرِه. ٤. على مليءٍ أو غيرِه: أدى زكاتَه إذا قبضهُ لما مضى.	• ولا زكاةَ في مال من عليهِ دينٌ يُنَقِّصُ النصابَ، ولو كان المالُ ظاهرًا. • وكفارةٌ كدينٍ. • وإن ملك نصابًا صغارًا؛ انعقد حولُهُ حينَ مَلَكَهُ. • وإن نقصَ النصابُ في: ١. بعضِ الحولِ. ٢. أو باعَهُ. ٣. أو أبدلَهُ بغيرِ جنسهِ، لا فرارًا من الزكاةِ انقطعَ الحولُ. • وإن أبدلَهُ بجنسهِ بنى على حولِهِ. • وتجبُ الزكاةُ في عينِ المالِ، ولها تعلقٌ بالذمةِ. • ولا يُعتبرُ في وجوبِها: ١. إمكانُ الأداءِ. ٢. ولا بَقاءُ المالِ. • والزكاةُ كالدينِ في التركةِ.

باب زكاة بِهيمةِ الأنعامِ

حكم زكاة الأنعام	زكاة الإبل	فصل في زكاة البقر	فصل في زكاة الغنم
تجبُ في: ١. إبلٍ. ٢. وبقرٍ. ٣. وغنمٍ. إذا كانت سائمةً الحولَ، أو أكثرَه.	١. فيجبُ في خمسٍ وعشرينَ من الإبلِ: بنتُ مخاضٍ. و فيما دونَها: ٢. في كلِّ خمسٍ: شاةٌ. ٣. وفي ستٍّ وثلاثينَ: بنتُ لبونٍ. ٤. وفي ستٍّ وأربعينَ: حِقَّةٌ. ٥. وفي إحدى وستينَ: جَذَعَةٌ. ٦. وفي ستٍّ وسبعينَ: بنتا لبونٍ. ٧. وفي إحدى وتسعينَ: حِقتانِ. ٨. فإذا زادت عَن مائةٍ وعشرينَ واحدةً: فثلاثُ بناتِ لبونٍ. ▪ ثم في كلِّ أربعين: بنتُ لبونٍ. ▪ وفي كلِّ خمسينَ: حِقَّةٌ.	ويَجب في: ١. ثلاثينَ من البقرِ: تَبيعٌ أو تبيعةٌ. ٢. و في أربعين: مُسنَّةٌ. ٣. وفي ستين: تبيعان. ٤. ثم في كل ثلاثينَ: تبيعٌ. ٥. وفي كل أربعينَ: مُسِنَّةٌ. ▪ ويُجزئُ الذكرُ هنا. ▪ و ابنُ لبونٍ مكان بنتِ مخاضٍ. ▪ و إذا كان النصاب كُلَّه ذكورًا.	ويجبُ: ١. في أربعينَ من الغنمِ: شاةٌ. ٢. وفي مائةٍ وإحدى وعشرينَ: شاتان. ٣. وفي مائتين وواحدةٍ: ثلاثُ شياهٍ. ٤. ثم في كلِّ مائةٍ: شاةٌ. والخلطة تُصيِّرُ المالين: كالواحدِ.

باب زكاةِ الحبوبِ والثمارِ

تجبُ في:	فصل، زكاةِ الحبوبِ والثمارِ	الأرض المستأجرة والعسل	والركازُ
١. الحُبوبِ كلِّها، ولو لم تكن قوتًا . ٢. وفي كل ثمرٍ يُكال، ويُدَّخر: كتمرٍ وزبيبٍ. • ويعتبرُ بلوغُ نصابٍ قدرُهُ ألفٌ وستمائةِ رطلٍ عراقيّ. ▪ وتُضمُّ ثمرةُ العامِ الواحدِ بعضُها إلى بعضٍ في تكميلِ النصابِ. ▪ لا جنسٌ إلى آخرَ. • ويُعتبرُ أن يكونَ النصابُ مملوكًا له وقتَ وجوبِ الزكاةِ. فلا تجب: ١. فيما يَكتسبهُ اللقَّاطُ. ٢. أو يأخُذه بحصادِه. ٣. ولا فيما يَجتنيه مِنَ المباحِ: • كالبُطْم[الحبة الخضراء]. • والزَّعبَلِ[شعير الجبل]. • وبزرِ قُطُونا[الربلة]. ولو نبتَ في أرضهِ.	يجبُ: ١. عُشرُ ما سُقيَ بلا مَؤنةٍ. ٢. و نصفُهُ معها. ٣. و ثلاثةُ أرباعهِ بهمَا. ٤. فإن تفاوتا فبأكثرِهِما نفعًا. ٥. ومع الجهلِ: العشرُ. وإذا: ١. اشتدَّ الحبُّ. ٢. وبدا صلاحُ الثمرِ. وجبتِ الزكاةُ. • ولا يستقرُّ الوجوبُ، إلا بجعلها في البيدرِ • فإن تلفت قبلَه، بغيرِ تَعدٍّ منه؛ سقطت	• ويجبُ العشرُ؛ على مستأجرِ الأرضِ • وإذا أخذَ من مُلكِهِ أو مواته، من العسلِ مائةً وستينَ رطلًا عراقيًّا ففيهِ عشرُهُ.	ما وُجدَ من دفنِ الجاهليةِ، ففيه الخُمسُ في قليلِه وكثيرِه.

باب زكاة النقدين

زكاة الذهب والفضة

يجبُ:

١. في الذهبِ: إذا بلغَ عشرين مثقالًا.

٢. وفي الفضةِ: إذا بلغت مائتي درهم.

ربعُ العُشرِ منهما.

١. ويُضمُّ الذهبُ إلى الفضةِ، في تكميل النصاب.

٢. وتُضمُّ قيمةُ العروض إلى كل منهما.

ما يباح للذكر والأنثى منهما

- ويباحُ للذكرِ:

من الفضةِ:

١. الخاتَمُ.

٢. و قبيعةُ السيفِ.

٣. و حليةُ المنطقةِ، ونحوه.

و منَ الذهبِ:

١. قبيعةُ السيفِ.

٢. وما دعت إليه ضرورةٌ كأنفٍ ونحوه.

- ويُباح للنساءِ من الذهب والفضةِ، ما جرت عادتهنَّ بلبسهِ، ولو كَثُرَ.

زكاة الحلي

- ولا زَكاةَ في حُليِّهما المعدِّ:

١. للاستعمال.

٢. أو العاريةِ.

- وإن أُعدَّ:

١. للكِرَى.

٢. أو النفقةِ.

٣. أو كانَ مُحرمًا.

ففيه الزكاةُ.

باب زكاة العُرُوض

- إذا مَلكها بفعلهِ.
- بنيةِ التجارةِ.
- وبلغت قيمتها نصابًا.

زكَّى قيمتها.

فإن مَلكها:

١. بإرثٍ.

٢. أو بفعلِه بغيرِ نية التجارةِ.

ثم نواهَا؛ لم تَصِر لَها.

- وتُقوَّمُ عندَ الحولِ، بالأحظِّ للفقراءِ؛ من عينٍ أو ورقٍ.
- ولا يُعتبرُ ما اشتُريت بهِ.
- وإن اشترى عَرضًا بنصابٍ من أثمانٍ أو عروضٍ: بنى على حوله.
- وإن اشتراه بسائمةٍ: لم يبنِ.

باب زكاة الفطر

تجب على

١. كلِّ مُسلمٍ.
٢. فَضَلَ لهُ يومَ العيدِ وليلتَه صاعٌ عن قوته، وقوتِ عياله، و حوائجِه الأصلية.

- ولا يمنعها الدينُ إلا بطلبِه.

فيُخرِجُ عن:

١. نفسهِ.
٢. و مسلمٍ يمونُه، ولو شهرَ رمضانَ.

فإن عجزَ عن البعضِ:

١. بدأ بنفسهِ.
٢. فامرأتِهِ.
٣. فرقيقِهِ.
٤. فأمّهِ.
٥. فأبيهِ.
٦. فوَلَدِهِ.
٧. فأقربَ في ميراثٍ.

- والعبدُ بين شركاءٍ عليهم صاعٌ.
- ويُستحبُّ عن الجنينِ.
- ولا تجبُ لناشزٍ.
- ومن لَزِمت غيرهُ فطرتُهُ فأخرجَ عن نفسه بغيرِ إذنهِ؛ أجزأت.

وقت وجوبها

وتجبُ: بغروبِ الشمس ليلةَ الفطرِ:

١. فمن أسلَمَ بعده.
٢. أو ملكَ عبدًا.
٣. أو تزوجَ.
٤. أو وُلدَ له.

لم تلزمه فطرتهُ.

و قبله تلزم.

- ويجوزُ إخراجها قبلَ العيدِ بيومينِ فقط.
- و يومَ العيدِ قبلَ الصلاةِ أفضلُ.
- وتُكرهُ في باقيهِ.
- ويقضِيها بعدَ يومه آثمًا.

فصل مقدار زكاة الفطر

ويجبُ صاعٌ من:

١. بُرٍّ.
٢. أو شعيرٍ.
٣. أو دقيقهما.
٤. أو سويقهِما.
٥. أو تمرٍ.
٦. أو زبيبٍ.
٧. أو أقطٍ.

- فإن عُدِمَ الخمسةُ، أجزأَ كُلُّ حَبٍّ وثمرٍ يُقتاتُ ولا معيبٍ، ولا خبزٍ.
- ويجوز أن: يُعطيَ الجماعةَ ما يلزمُ الواحدَ، وعَكسُهُ.

باب إخراج الزكاة

ويجبُ على الفور مع إمكانه، إلا لضررٍ، فإن منعها:

- جَحدًا لوجوبها:
  1. كَفرَ، عارفٌ بالحكمِ.
  2. وأُخذت.
  3. وقُتِلَ.
- أو بخلًا:
  1. أُخذت منه.
  2. وعُزّرَ.

وتَجبُ في:

1. مالِ صبيّ.
2. ومجنونٍ.

فيُخرجُهَا وليُّهُما.

- ولا يجوزُ إخراجُها إلا بنيةٍ.
- والأفضلُ أن يُفرّقها بنفسهِ.
- و يقولُ عند دفعها، هو وآخذها، ما ورَدَ.
- والأفضلُ إخراجُ زكاةِ كلِّ مالٍ في فقراءِ بلدهِ.
- ولا يجوزُ نقلُها إلى ما تقصرُ فيهِ الصلاةُ.
  - فإن فعلَ: أجزأت.
  - إلا أن يكون في بلدٍ لا فقراءَ فيه، فيفرقها في أقربِ البلاد إليه.
- فإن كان في بلدٍ ومالُهُ في آخرَ:
  - أخرجَ زكاةَ المالِ في بلده.
  - و فطرَتُه في بلدٍ هو فيه.

1. ويَجوزُ: تَعجيلُ الزكاةِ لحولينِ فأقل.
2. ولا يُستَحبُّ.

باب أهل الزكاة

أهل الزكاة ثمانيةٌ:

الأول، الفقراءُ: وهم من لا يجدونَ شيئًا، أو يجدونَ بعضَ الكفايةِ.

و الثاني، المساكينُ: يجدونَ أكثرها أو نصفها.

و الثالث، العاملونَ عليها: وهم جُباتُها وحُفَّاظُها.

الرابعُ، المؤلفةُ قلوبهم: ممن يُرجَى إسلامُه، أو كفُّ شرهِ، أو يُرجى بعطيتهِ قوةُ إيمانه.

الخامسُ، الرقابُ: وهم المكاتبونَ، و يُفَكُّ منها الأسيرُ المسلم.

السادسُ، الغارمُ: لإصلاحِ ذات البينِ ولو مع غنًى، أو لنفسه مع الفقرِ.

السابعُ، في سبيل اللهِ: وهُمُ الغُزاة المُتطوعةُ، أي: لا ديوانَ لهم.

الثامنُ، ابنُ السبيلِ: المسافرُ المنقطعُ بهِ، دونَ المنشئِ للسفرِ من بلدهِ: فيُعطى ما يُوصله إلى بلدهِ.

1. ومن كانَ ذا عيالٍ أخذَ ما يَكفيهم.
2. ويَجوزُ صَرفُها إلى صنفٍ واحدٍ.
3. ويُسنُّ إلى أقاربهِ الذينَ لا تلزمُه مؤنَتُهُم.

فصل من هو ليس من أهل الزكاة

ولا تُدفعُ إلى:

1. هاشميٍّ.
2. و مطَّلبيٍّ.
3. و مواليهما.
4. ولا إلى فقيرةٍ تحت غني منفقٍ.
5. ولا إلى فرعهِ و أصلهِ.
6. ولا إلى عبدٍ.
7. و زوجٍ.

وإن أعطاهَا:

1. لمن ظنَّه غيرَ أهل فبانَ أهلًا.
2. أو بالعكس.

لم تجزئه؛ إلا لغنيٍّ ظنهُ فقيرًا.

- وصدقةُ التطوعِ: مستحبةٌ:
  1. و في رمضانَ.
  2. و أوقات الحاجة أفضل.
- وتُسنُّ بالفاضل عن كفايتهِ، و من يَمُونُهُ.
- ويأثمُ بما يُنقصها.

كتابُ الصيام

يجبُ صومُ رمضانَ:	ويلزمُ الصومُ لكلِّ:	وإذا قامت البيِّنةُ في أثناء النهار	الكبير،المريض، المسافر،الحامل،المرضع	أحكام متعلقة بنية الصوم
١. برؤيةِ هلالِه. ٢. فإن لم يُرَ مع صحو ليلة الثلاثين: أصبحوا مفطرينَ. ٣. وإن حال دونه غيمٌ أو قَتَرٌ، فظاهرُ المذهبِ: يجبُ صومُه. ٤. وإن رُؤِيَ نهارًا: فهو لليلةِ المقبلةِ. • وإذا رآه أهل بلدٍ؛ لزم الناسَ كُلَّهُمُ الصومُ. • ويُصامُ برؤيةِ عدلٍ، ولو أنثى. • فإن صاموا: ١. بشهادة واحدٍ ثلاثينَ يومًا، فلم يُرَ الهلال. ٢. أو صاموا لأجل غيمٍ. لم يفطروا. ومن: ١. رأى وحدهُ هلالَ رمضانَ ورُدَّ قولُه. ٢. أو رأى هلالَ شوالٍ. صامَ.	١. مسلمٍ. ٢. مكلفٍ. ٣. قادرٍ.	وجبَ: ١) الإمساكُ. ٢) والقضاءُ. على كل من: ١. صارَ في أثنائه أهلًا لوجوبه. ٢. وكذا حائضٌ ونفساءُ طَهُرتا. ٣. و مُسافرٌ قدمِ مُفطرًا.	ومن أفطرَ: ١. لكبرٍ. ٢. أو مرضٍ لا يُرجى برؤه. أطعمَ لكلِّ يومٍ مسكينًا. وسُنَّ: ١. لمريضٍ يَضرهُ. ٢. و لمسافرٍ يقصرُ. وإن نوى حاضرٌ صومَ يومٍ ثم سافرَ في أثنائهِ؛ فلهُ الفطرُ. وإن أفطرت حاملٌ أو مرضعٌ: ١. خوفًا على أنفسهما: قضتاهُ فقط. ٢. و على ولديهما: قضتا وأطعمتا لكلِّ يومٍ مسكينًا.	ومن نوى الصومَ: ١. ثم جُنَّ. ٢. أو أُغميَ عليه جميع النهارِ ولم يفق جزءًا منه. لم يصحَّ صومهُ. ▪ لا إن نامَ جميعَ النَّهار. ▪ ويلزمُ المغمى عليه القضاءُ فقط. • ويجبُ تعيين النِّية من الليلِ لصوم كل يومٍ واجبٍ، لا نيةُ الفرضيةِ. • ويصحُّ النفلُ بنيةٍ من النهارِ: ١. قبلَ الزوالِ. ٢. و بعدَه. • ولو نوى: إن كان غدًا من رمضانَ فهو فرضي، لم يُجزئهُ. • ومن نوى الإفطارَ: أفطرَ.

باب ما يُفسدُ الصومَ ويوجبُ الكفارةَ

أشياء تفطر

مَن:

١. أكلَ.
٢. أو شربَ.
٣. أو استَعطَ.
٤. أو احتقنَ.
٥. أو اكتحلَ بما يصلُ إلى حلقِه.
٦. أو أدخلَ إلى جوفهِ شيئًا، غيرَ إحليلهِ.
٧. أو استقاءَ.
٨. أو استمنى.
٩. أو باشرَ فأمنى.
١٠. أو أمذى.
١١. أو كررَ النظرَ فأنزلَ.
١٢. أو حجمَ.
١٣. أو احتجمَ؛ وظهرَ دمٌ.

عامدًا، ذاكرًا لصومهِ؛ فسدَ.

أشياء لا تفطر

لا:

١. ناسيًا.
٢. أو مُكرهًا.
٣. أو طارَ إلى حلقهِ ذبابٌ.
٤. أو غبارٌ.
٥. أو فكرَ فأنزلَ.
٦. أو احتلمَ.
٧. أو أصبحَ في فيهِ طعامٌ فلفظهَ.
٨. أو اغتسلَ.
٩. أو تمضمضَ.
١٠. أو استنثرَ.
١١. أو زادَ على الثلاثِ.
١٢. أو بالغَ فدخل الماء حلقه:

لم يَفسُد.

- ومن أكلَ شاكًّا في طلوعِ فجرٍ؛ صحَّ صومهُ.
- لا إن أكل شاكًّا في غروب الشمس، أو معتقدًا أنه ليلٌ فبانَ نهارًا.

فصل فيما يتعلق بالجماع في نهارِ رمضان

ومن جامعَ في نهارِ رمضان في قبلٍ أو دبرٍ:

- فعليهِ القضاءُ. - والكفارةُ.

وإن:

١. جامع دونَ الفرجِ فأنزلَ.
٢. أو كانت المرأةُ معذورةً.
٣. أو جامعَ من نوى الصومَ في سفره.

أفطرَ، ولا كفارة.

وإن:

- جامعَ في يومينِ. - أو كَررهُ في يومٍ.

ولم يُكفِّر:

١. فكفارةٌ واحدةٌ في الثانيةِ.
٢. وفي الأولى اثنتانِ.

- وإن جامعَ ثم كَفَّرَ، ثم جامع في يومه: فكفارةٌ ثانيةٌ.
- وكذلكَ من لزمه الإمساكُ إذا جامعَ.
- ومن جامع وهو معافى ثم مَرضَ، أو جُنَّ، أو سافرَ، لم تسقط.
- ولا تجبُ الكفارة بغير الجماعِ في صيامِ رمضانَ، وهي:

١. عتقُ رقبةٍ.
٢. فإن لم يجد فصيامُ شهرينِ متتابعين.
٣. فإن لم يستطع فإطعامُ ستينَ مسكينًا.
٤. فإن لم يجد سقطت الكفارة.

باب ما يُكره ويُستحب في الصوم

ما يكره وما يحرم وما يجب

يُكرهُ: جمعُ ريقهِ فيبتلعهُ.

ويحرمُ: بلعُ النُّخامةِ، ويُفطرُ بها فقط إن وصلت إلى فمه.

ويُكرهُ:

١. ذوقُ طعامٍ بلا حاجةٍ.
٢. و مضغُ علكٍ قويٍ.
٣. وإن وجد طعمَهُما في حلقه أفطر.

ويَحرمُ: العلك المتحلل إن بلعَ ريقَهُ.

وتُكرهُ: القبلة لمن تُحرِكُ شهوتهَ.

ويجب اجتنابُ:

١. كذبٍ.
٢. وغيبةٍ.
٣. وشتمٍ.

ما يسن ويستحب للصائم

وسُنَّ:

١. لمن شُتِمَ قوله: "إنِّي صائمٌ".
٢. و تأخيرُ سحورٍ.
٣. و تعجيلُ فطرٍ:
   - على رُطبٍ.
   - فإن عُدِمَ فتمرٌ.
   - فإن عُدِمَ فماءٌ.
٤. وقولُ ما وردَ.

ويستحبُّ: القضاءُ متتابعًا.

ولا يجوزُ إلى رمضان آخر من غير عُذرٍ.

- فإن فعل، فعليهِ مع القضاءِ: إطعامُ مسكينٍ لكلِ يومٍ.
- وإن ماتَ ولو بعدَ رمضان آخر.

وإن ماتَ وعليه:

١. صومٌ.
٢. أو حجٌ.
٣. أو اعتكافٌ.
٤. أو صلاةُ نذرٍ.

استُحبَّ لوليهِ قضاؤُه.

باب صومِ التطوع، وما يكره وما يحرم صيامه

ما يسن صيامه وما يكره

يُسنُّ صيامُ:

١. أيامِ البيض.
٢. و الاثنين والخميس.
٣. و ستٍّ من شوال.
٤. و شهرِ المحرم، وآكده العاشِرُ ثم التاسع.
٥. و تسعِ ذي الحجة.
٦. و يومِ عَرفة، لغير حاجٍ بها.

وأفضله: صومُ يومٍ وفطرُ يومٍ.

ويُكرهُ:

١. إفرادُ رجب.
٢. و الجُمعة.
٣. و السبت.
٤. و الشَّك.
٥. وعيدٍ للكُفار.

بصوم.

ما يحرم صيامه

ويَحرمُ:

١. صومُ العيدين، ولو في فرضٍ.
٢. و صيامُ أيام التشريق إلا:
   - عن: دمِ مُتعةٍ.
   - أو قران.

قطع الصيام، وليلة القدر

- ومن دخل في فرضٍ موسعٍ: حُرمَ قَطعُهُ.
- ولا يَلزمُ في النفلِ.
- ولا قضاء فاسدهِ؛ إلا: الحجَ.
- وتُرجى ليلةُ القَدرِ في:
  - العشرِ الأواخر.
  - وأوتارُهُ: آكدُ.
  - وليلةُ سبعٍ وعشرين: أبلغ.
- ويدعو فيها بما ورد.

باب الاعتكاف

تعريفه، وحكمه، ولزومه، وأين يصح	النذر في غير المساجد الثلاثة	تعيين المسجد، وتعيين زمن محدد	من أحكام الاعتكاف	ويُستحبُّ
هو: لزومُ مسجدٍ لطاعةِ الله تعالى. • مسنونٌ. • ويصحُّ بلا صومٍ. • ويلزمان بالنذرِ. • ولا يَصحُّ: ▪ إلا في مسجدٍ يُجمعَ فيه. ▪ إلا المرأةَ؛ ففي كل مسجدٍ، سوى مسجدِ بيتها.	ومَن: ١. نذرهُ. ٢. أو الصلاةَ. في مسجدٍ غيرِ الثلاثةِ: وأفضلها ١. الحرامُ. ٢. فمسجدُ المدينة. ٣. فالأقصى. لم يلزمهُ فيه.	• وإن عيَّنَ الأفضل: لم يَجُز فيما دونه. • وعكسهُ بعكسهِ. • ومن نذرَ زمنًا معينًا، دخل مُعتَكَفهُ قبل ليلته الأولى وخرج بعد آخره.	• ولا يَخرجُ المعتكفُ إلا لما لا بُدَّ منه. • ولا: يَعودُ مريضًا. • ولا يَشهدُ جنازةً، إلا أن يشترطهَ. • وإن وطئ في فرجٍ؛ فسدَ اعتكافه.	١. اشتغالهُ بالقربِ. ٢. واجتنابُ ما لا يعنيه.

كتابُ المناسك (الحج والعمرة)

شروط الحج والعمرة	ما يتعلق بالشرط الثاني والثالث	ما يتعلق بالشرط الرابع (القدرة)	شرط خاص بالمرأة	من ماتت ولم يحج ويعتمر
الحج والعمرةُ؛ واجبان على: ١. المسلمِ. ٢. الحرِّ. ٣. المكلفِ. ٤. القادرِ. ١) في عُمرهِ مرةً. ٢) على الفورِ.	فإن زالَ: ١. الرِّقُ. ٢. و الجنونُ. ٣. و الصِبا. • في الحجِ بعرفة. • وفي العمرة قبلَ طوافها. صحَّ فرضًا. و فِعلُهُما من الصَّبيِّ، و العبدِ نَفلًا	والقادر مَنْ: ١. أمكنه الركوبُ. ٢. ووجدَ زادًا، وراحلةً صالحين لمثلهِ. بعد قضاءِ: ١. الواجبات. ٢. و النفقاتِ الشرعية. ٣. و الحوائجِ الأصلية. وإن أعجزهُ: ١) كِبَرٌ. ٢) أو مرضٌ لا يُرجى برؤه. ❖ لزمهُ أن يُقيمَ من يَحج ويَعتمرَ عنهُ من حيثُ وجبا. ❖ ويُجزئُ عنهَ، وإن عُوفي بعد الإحرامِ.	ويُشترطُ لوجوبه على المرأةِ: وجودُ محرَمِها، وهو: ١. زوجها. ٢. أو من تَحرمُ عليه على التأبيدِ: ١) بنسبٍ. ٢) أو سببٍ مُباحٍ.	وإن ماتَ من لزماه؛ أُخْرِجَا من تركته.

باب المواقيت

المواقيت المكانية

لغير أهل مكة

وميقاتُ:

١) أهلِ المدينةِ: ذو الحليفةِ.

٢) و أهلِ الشام، ومصرَ، والمغرب: الجحفةُ.

٣) و أهلِ اليمن: يلملمُ.

٤) و أهلِ نجدٍ: قرنٌ.

٥) و أهلِ المشرق: ذاتُ عرقٍ.

وهي لأهلها، ولمن مرَّ عليها من غيرهم.

لأهل مكة

١) ومن حجَّ من أهلِ مكةَ فمنها.

٢) وعمرتهُ من الحلِّ.

المواقيت الزمانية

وأشهرُ الحجِّ:

١. شوال.

٢. وذو القعدة.

٣. وعشرٌ من ذي الحجَّة.

باب الإحرام وأفضل الأنساك

الإحرامُ: نيةُ النسك.

سُنَّ لمريدهِ:

١. غُسلٌ، أو تيممٌ لعدمٍ.

٢. و تنظفٌ.

٣. و تطيبٌ.

٤. و تجردٌ من مخيطٍ.

٥. في إزارٍ ورداءٍ أبيضين.

٦. و إحرامٌ عَقِبَ ركعتين.

ونيتُه: شرطٌ.

ويستحبُّ قولُهُ: "اللهمَّ إنِّي أُريد نُسكَ كذا،فَيسرهُ لي، وإن حبسني حابسٍ فَمحلي حيثُ حبستني"[مسلم].

وأفضلُ الأنساكِ: التمتعُ: وصفتُه:

١) أن يُحرمَ بالعمرةِ في أشهرِ الحجِ.

٢) ويفرغَ منها.

٣) ثمَّ يُحرمَ بالحجِّ في عامه.

٤) وعلى الأُفقي دمٌ.

وإن حاضت المرأةُ، فخشيت فواتَ الحجِّ؛ أحرمت به وصارت قارنةً.

وإذا استوى على راحلته قالَ: "لبيكَ اللهمَّ لبيكَ، لبيكَ لا شريكَ لك لبيكَ، إنَّ الحمدَ والنعمةَ لك والملك، لا شريكَ لك"[مسلم].

١) يُصوِّتُ بها الرجلُ.

٢) وتُخفيهَا المرأةُ.

باب محظوراتِ الإحرامِ، وهي تسعة:

على الرجل والمرأة			على المرأة فقط
الأول والثاني والثالث والرابع والخامس	السادس	السابع والثامن والتاسع	
١. حلقُ الشعر. ٢. و تقليمُ الأظفار. فمن حلقَ أو قلَّمَ ثلاثَةً؛ فعليه دمٌ. ٣. ومن غطى رأسهُ بملاصقٍ؛ فدى. ٤. وإن لبسَ ذكرٌ مخيطًا؛ فدى. ٥. وإن طيَّبَ بدنهُ، أو ثوبه، أو ادَّهنَ بمطيّبٍ، أو شمَّ طيبًا، أو تبخرَ بعودٍ ونحوه؛ فدى.	٦. وإن قتلَ صيدًا مأكولًا، بريًا أصلًا، ولو تولَّدَ منه ومن غيره، أو تَلِفَ في يدهِ: فعليهِ جزاؤُه. ولا يَحرمُ: ١) حيوانٌ إنسيٌّ. ٢) ولا صيدُ البحرِ. ٣) ولا قتلُ محرَّمِ الأكلِ. ٤) ولا الصائلِ.	٧. ويحرمُ عقدُ النكاحِ: ١) ولا يصح. ٢) ولا فديةَ. ٣) وتصحُّ الرجعةُ. ٨. وإن جامع المُحرمُ قبل التحللِ الأول: ١) فسدَ نُسكُهما. ٢) ويمضيان فيه. ٣) ويَقضيانِه ثانيَ عام. ٩. وتَحرمُ المُباشرة، فإن فعلَ فأنزلَ: ١) لم يفسدُ حَجهُ. ٢) وعليه بدنَةٌ. ٣) لكن يُحرِمُ من الحلّ لطوافِ الفرضِ.	وإحرامُ المرأةِ: كالرجلِ، إلا في اللباسِ. وتجتنبُ: ١. البرقُعَ. ٢. والقفازينِ. ٣. و تغطيةَ وجهها. ويباحُ لها التحلِّي.

باب الفدية

فدية على التخيير	فدية على الترتيب	فصل في أحكام الفدية	
		من أحكامها	مكان الفدية
يخيرُ: ❖ بفديةِ: ١) حلقٍ. ٢) وتقليمٍ. ٣) وتغطيةِ رأسٍ. ٤) وطيبٍ. ٥) ولبسِ مخيطٍ. بينَ: ١. صيامِ ثلاثةِ أيامٍ. ٢. أو إطعامُ ستةِ مساكين، لكل مسكينٍ. o مدُّ بُرٍّ. o أو نصف صاعِ تمر، أو شعير. ٣. أو ذبحِ شاةٍ. ❖ و بجزاءِ صيدٍ، بينَ: ١. مثلٍ: إن كانَ. ٢. أو تقويمهِ بدراهمَ يشترى بها طعامًا، فيطعمُ كلَّ مسكين مُدًّا. ٣. أو يَصومُ عن كلِّ مُدٍّ يومًا. ❖ و بما لا مثل له؛ بينَ: ١. إطعامٍ. ٢. وصيامٍ.	❖ وأما دَمُ متعةٍ، وقرانٍ: فيجبُ الهدي. ❖ فإن عَدِمَهُ: ١) فصيامُ ثلاثة أيامٍ، والأفضل كَونُ آخرها يومَ عرفة. ٢) و سبعةٍ إذا رجع إلى أهله. ❖ والمُحصَرُ إذا لم يجد هديًا: صامَ عشرةَ أيامٍ ثم حلَّ. ويَجبُ بوطءٍ في فرجٍ: ١. في الحجِ: بدنَةٌ. ٢. و في العُمرة: شاةٌ. وإن طاوعته زوجته: لزمها.	❖ ومن كرَّرَ محظورًا من جنسٍ، ولم يفدِ: فدى مرةً، بخلافِ صيدٍ. ❖ ومن فعلَ محظورًا من أجناسٍ: فدى لكل مرةٍ، رفضَ إحرامَهُ، أوْ لا. ويسقطُ بنسيانٍ فديةُ: ١. لُبسٍ. ٢. وطيبٍ. ٣. وتغطيةِ رأسٍ. دون: ١. وطءٍ. ٢. وصيدٍ. ٣. وتقليمٍ. ٤. وحِلاقٍ.	وكلُّ هدي، أو إطعامٍ: فلمساكينِ الحرمِ. وفديةُ: ١) الأذى. ٢) واللبس، ونحوهما. ٣) ودمُ الإحصارِ. حيثُ وجدَ سببُهُ. ❖ ويُجزئُ الصومُ: بكلِّ مكانٍ. ❖ والدمُ: شاةٌ، أو سُبعُ بدنةٍ، وتُجزئُ عنها بقرةٌ.

باب جزاءِ الصيد

١) في النعامةِ: بدنةٌ.

٢) و حمارِ الوحش.

٣) و بقرتِه.

٤) و الأيلِ.

٥) و الثَّيْتَلِ (ذكر بقر الوحش المسن).

٦) و الوعلِ.

بقرةٌ.

٧) و الضبعِ: كبشٌ.

٨) و الغزالةِ: عنزٌ.

٩) و الوبرِ، و الضبِّ: جديٌ.

١٠) و اليربوعِ (جربوع): جفرةٌ.

١١) و الأرنبِ: عناقٌ.

١٢) و الحمامةِ: شاةٌ.

باب حُكم صيدِ الحرمِ

يَحرمُ صيدهُ على: المحرمِ، والحلال.

وحكمُ صيده: كصيد المحرمِ.

ولا يَلزمُ المحرمَ جزاءان.

ويَحرمُ: قَطعُ شجرِه، وحشيشهِ؛ إلا الإذخر.

ويحرمُ: صيد المدينةِ، ولا جزاءَ فيه.

ويُباحُ: الحشيشُ للعلفِ، و آلة الحرثِ، ونحوِه.

وحرمُها:

- ما بينَ: عَيْرٍ.
- إلى: ثَوْرٍ.

باب دخول مكة

يُسنُّ:

١. من أعلاها.
٢. و دخولُ المسجدِ: من باب بني شيبة.

فإذا رأى البيتَ:

١. رفعَ يديهِ.
٢. وقالَ ما ورد.

ثم يطوفُ مضطبعًا، يَبتدئُ:

- المعتمر: بطوافِ العمرةِ.
- و القارنُ، والمفردُ: للقدومِ.

فيحاذي الحجرَ الأسودَ:

١) بكلِّه.

٢) ويستلمُهُ.

٣) ويُقبِّلُهُ.

٤) فإن شقَّ: قبَّلَ يدهُ.

٥) فإن شقَّ اللمسُ: أشارَ إليه، ويقولُ ما ورد.

- ويجعلُ البيتَ عن يسارهِ.
- ويطوف سبعًا.
- يرمل الأفقيُّ في هذا الطوافِ ثلاثًا، ثم يمشي أربعًا.
- و يستلمُ الحجرَ والركنَ اليمانيَّ كلَّ مرةٍ.

من أحكام الطواف

ومن:

١ | تركَ شيئًا من الطوافِ.

٢ | أو لم ينوه.

٣ | أو نكَّسه.

٤ | أو طافَ:

- على الشَّاذروَانَ (مازاد عن جدار الكعبة).
- أو جدارِ الحِجرِ.
- أو عريانَ.
- أو نجسًا.

لم يصحّ.

ثم يُصلي ركعتينِ خلفَ المقامِ.

فصل في السعي بين الصفا والمروة والتحلل من الإحرام

- ثم يَستلمُ الحَجرَ.
- ويخرجُ إلى الصفا من بابه:
  1) فيرقاهُ حتى يرى البيت.
  2) ويُكبر ثلاثًا.
  3) ويقول ما ورد.
- ثم ينزلُ ماشيًا إلى العلمِ الأول.
- ثم يسعى شديدًا إلى الآخر.
- ثم يمشي.
- ويرقى المروةَ، ويقولُ ما قالهَ على الصفا.
- ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه، ويسعى في موضع سعيه إلى الصفا.

يفعلُ ذلك سبعًا:

1. ذهابه: سعيةٌ.
2. ورجوعه: سعيةٌ.

- فإن بدأ بالمروةِ: سقطَ الشوطُ الأول.

وتُسنُّ فيه:

1. الطهارةُ.
2. والسِّتارةُ.
3. و الموالاةُ.

ثم إن كان متمتعًا، لا هدي معه، قصَّرَ من شعرِه وتحلل.

وإلا حلَّ إذا حجَّ.

والمتمتع إذا شرعَ في الطوافِ: قطعَ التلبيةَ.

باب صفةِ الحجِّ والعمرة

يُسنُّ للمحلين بمكةَ:

- ❖ الإحرامُ بالحجِّ يومَ التروية، قبلَ الزوالِ منها.
- ❖ ويُجزئُ من بقيةِ الحرمِ.
- ❖ ويبيتُ بمنى.

فإذا طلعت الشمس سارَ إلى عرفة، وكُلُّها موقفٌ إلا بطنَ عُرَنَة.

ويُسنُّ:

- أن يجمعَ بين الظهرِ والعصرِ.
- و يقفُ راكبًا عندَ الصخراتِ، وجبلِ الرحمةِ.
- ويكثرُ الدعاءَ بما ورد.

١. ومن وقفَ ولو لحظةً، من فجرِ يومِ عرفةَ إلى فجرِ يومِ النَّحرِ، وهو أهلٌ لهُ: صحَّ حجهُ.

٢. وإلا فلا.

٣. ومن وقف نهارًا، ودفعَ قبلَ الغروبِ، ولم يَعد قبلهُ: فعليه دمٌ.

٤. ومن وقفَ ليلًا فقط: فلا.

- ثم يدفعُ بعدَ الغروبِ إلى: مزدلفةَ بسكينةٍ.
- ويُسرعُ في الفجوةِ.
- ويجمعُ بها بينَ العشاءين.
- ويبيتُ بها.

ولهُ الدفعُ بعدَ نصفِ الليلِ.

و قبلهُ: فيه دمٌ.

كوصوله إليها بعد الفجرِ، لا قبلهُ.

فإذا صلى الصبح:

- ❖ أتى المشعرَ الحرامَ فرقاهُ، أو يقفُ عندهُ.
- ❖ ويحمدُ اللهَ ويُكبرهُ ويقرأ: (فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ) البقرة: ١٩٨ الآيتين .
- ❖ يدعو حتى يُسفرَ.

فإذا بلغَ محسِّرًا:

١. أسرعَ: رميةَ حجرٍ.

٢. وأخذَ الحصى.

٣. وعددُهُ سبعون.

٤. بينَ الحمّص والبُندق.

فإذا وصلَ إلى منى، وهي:

١) من وادي مُحسّرٍ.

٢) إلى جمرةِ العقبةِ.

رماهَا:

١) بسبعِ حصياتٍ.

٢) متعاقباتٍ.

٣) يرفعُ يدهُ اليمنى، حتى يُرى بياضُ إبطِه.

٤) ويُكبرُ مَعَ كلِّ حصاةٍ .

ولا يُجزئُ الرميُ:

١) بغيرِها.

٢) ولا بها ثانيًا.

ولا يقفُ.

ويقطعُ التلبيةَ قبلَها.

ويرمي بعدَ طلوعِ الشمسِ.

ويُجزئُ بعد نصفِ الليلِ.

ثم ينحرُ هديًا، إن كانَ معهُ.

ويحلقُ، أو يقصِّرُ من جميعِ شعرِهِ.

وتقصِّرُ منهُ المرأةُ قدرَ أَنْمُلَةٍ.

ثم فقد حلَّ له كلُّ شيءٍ، إلا النساءَ.

والحِلاقُ والتقصيرُ:نُسكٌ

- ▪ لا يلزمُ بتأخيرهِ: دمٌ.
- ▪ ولا بتقديمه على الرمي والنحرِ.

ثم

- ❖ يَفيضُ إلى مكةَ.
- ❖ ويطوفُ القارنُ، والمفردُ: بنيةِ الفريضةِ طوافَ الزيارةِ.

وأولُ وقته: بعد نصف ليلةِ النحرِ.

ويُسنُّ في يومه.

وله تأخيرهُ.

فصل، طواف الإفاضة والسعي وأيام التشريق

ثم يسعى بين الصفا :والمروةِ	ثم يرجعُ: فيبيتُ بمنى ثلاث ليالٍ.	فإذا أرادَ الخروجَ من مكةَ:	وصفةُ العمرة
١. إن كانَ متمتعًا. ٢. أو غيره، ولم يكن سعى مع طواف القدومِ. ثم قد حلَّ له كلُّ شيءٍ. ثم يشربُ من ماءِ زمزمَ لما أحبَ، ويتضلعُ منه، ويدعو بما ورد.	❖ فيرمي الجمرةَ الأولى، وتلي مسجد الخيفِ: ١) بسبع حصياتٍ. ٢) ويجعلُهَا عن يسارهِ. ٣) ويتأخرُ قليلًا. ٤) ويدعو طويلًا. ❖ ثم الوسطى، مثلَها. ❖ ثم جمرةَ العقبةِ: ١. ويجعلُها عن يمينه. ٢. ويستبطنُ الوادي. ٣. ولا يقفُ عندَها. يفعلُ هذا: ١. في كل يومٍ من أيامِ التشريقِ. ٢. بعد الزوالِ. ٣. مستقبلَ القبلةِ. ٤. مرتبًا. ❖ فإن رماه كُلَّهُ في الثالثِ: أجزأهُ. ❖ ويرتبهُ بنيتهِ. ١. فإن:أخرهُ عنه. ٢. أو لم يبت بها. فعليه دمٌ. ومن تعجَّل في يومينِ: ١) خرجَ قبلَ الغروبِ. ٢) وإلا لزمَهُ: المبيتُ، والرميُّ من الغدِ.	❖ لم يخرج حتى يطوفَ للوداعِ. ❖ فإن أقامَ أو اتجرَ بعدَه: أعادهُ. ❖ وإن تركه، غيرُ حائضٍ: رجعَ إليه. ❖ فإن شقَّ؛ أو لم يرجع: فعليه دمٌ. ✓ وإن أخرَ طواف الزيارةِ فطافَهُ عند الخروجِ: أجزأ عن الوداعِ. ✓ ويقفُ -غيرُ الحائضِ- بين الركن والباب، داعيًا بما ورد. ✓ وتقفُ الحائضُ، ببابهِ وتدعو بالدعاء. ✓ وتُستحبُّ زيارةُ قبرِ النبي ﷺ وقبري صاحبيهِ ﵄. وتُجزئ عن الفرض.	، أن يُحرمَ بها: ❖ من الميقاتِ. ❖ أو من أدنى الحل - من مكيٍّ ونحوه -. لا من الحرم. فإذا: ١. طاف. ٢. وسعى. ٣. وحلقَ؛ أو قصَّر. حلَّ. وتُباح كلَّ وقتٍ.

أركان الحج	واجبات الحج	أركان العمرة	واجبات العمرة	حكم من ترك ركنا أو واجبا أو سنة
وأركانُ الحجِ: ١. الإحرامُ. ٢. والوقوفُ. ٣. وطوافُ الزيارةِ. ٤. والسعي.	وواجباتُه: ١. الإحرامُ من الميقات المعتبرِ له. ٢. والوقوفُ بعرفةَ إلى الغروب. ٣. والمبيت - لغير أهل السقاية والرعاية - بمنى. ٤. و بمزدلفةَ إلى بعدِ نصفِ الليل. ٥. والرَّميُ. ٦. والحلقُ. ٧. والوداعُ. والباقي سننٌ.	وأركانُ العمرة: ١. إحرامٌ. ٢. وطوافٌ. ٣. وسعيٌ.	وواجباتها: ١. الحِلاقُ. ٢. والإحرامُ من ميقاتها.	❖ فمن تركَ الإحرامَ: لم ينعقد نُسكُهُ. ❖ ومن تركَ ركنًا غيره، أو نيَّتهُ: لم يتم نُسكُهُ إلا به. ❖ ومن تركَ: ١. واجبًا: فعليه دمٌ. ٢. أو سنةً: فلا شيءَ عليهِ.

باب الفوات والإحصار

من فاتهُ الوقوف:

١. فاتهُ الحجُّ.
٢. وتحلَّلَ بعمرةٍ.
٣. ويقضي.
٤. ويُهدي، إن لم يكن اشترط.

ومن صدَّهُ عدوٌ عن البيت: أهدى، ثم حلَّ.

فإن فقدهَ: صامَ عشرةَ أيامٍ، ثم حلَّ.

وإن صُدَّ عن عرفةَ: تحلَّلَ بعمرةٍ.

وإن أحصَرَهُ:

١) مرضٌ.
٢) أو ذهابُ نفقةٍ:

بقي محرمًا، إن لم يكن اشترطَ

باب الهدي والأضحية

أفضلها وما يجزئ وما لا يجزئ منها

١. أفضلُها: إبلٌ.
٢. ثم بقرٌ.
٣. ثم غنمٌ.

ولا يُجزئُ فيها إلا:

- ❖ جَذَعُ ضأنٍ.
- ❖ وثنيُّ سواهُ:

١. فالإبلُ: خمسُ سنينَ.
٢. والبقرِ: سنتان.
٣. والمعزِ: سنةٌ.
٤. والضأن: نصفها.

- وتجزئ:الشاةُ: عن واحدٍ.
- و البدنةُ، والبقرةُ: عن سبعةٍ.

١. ولا تجزئ:العوراءُ.
٢. و العجفاءُ.
٣. و العرجاء.
٤. و الهتماءُ.
٥. و الجَدَّاءُ التي يبس ضرعها.
٦. و المريضةُ.
٧. و العضباءُ.

١) بل: البتراءُ خِلقةً.
٢) والجمَّاءُ.
٣) والخصيُّ، غيرُ المجبوبِ.
٤) و ما بأذنهِ، أو قرنِهِ قطعٌ أقلُ من النصفِ.

سنن النحر والذبح، ووقتهما

والسنةُ:

١) نحرُ الإبلِ قائمةً.
٢) معقولةً يدُها اليسرى.
٣) فيطعنُها بالحربةِ في الوهدَةِ التي بين أصلِ العنقِ والصدرِ.

- ❖ و يُذبحُ غيرُها.
- ❖ ويجوزُ عكسُها.
- ❖ ويقولُ: "بسم اللهِ واللهُ أكبرُ، اللهمَّ هذا منكَ ولكَ".
- ❖ ويتولاها صاحبُها.
- ❖ أو يُوكِّلُ مسلمًا، ويَشهدُها.

ووقتُ الذبحِ:

١. بعد صلاةِ العيدِ، أو قدرِه، و يومين بعدَهُ.
٢. ويُكرهُ في ليلتيهما.
٣. فإن فاتَ: قضى واجبَهُ.

فصل، من أحكام الهدي والأضحية

ويتعينان:

- ❖ بقولِهِ:"هذا هديٌ"، أو"أضحيةٌ".
- ❖ لا بالنية.

وإذا تعينت:

- ❖ لم يجز بيعُها.
- ❖ ولا هبتُها.
- ❖ إلا أن يُبدلَها بخيرٍ منها.

ويَجُزُّ صوفَها ونحوَه، إن كان أنفعَ لها، ويتصدَّقُ به.

ولا يُعطى جازرها أجرَتَهُ منها.

ولا يبيعُ جلدها، ولا شيئًا منها، بل يَنتفعُ بهِ.

وإن تعيَّبت:

١. ذبحَها وأجزأَتهُ.
٢. إلا أن تكونَ واجبةً في ذمتهِ قبلَ التعيين.

والأضحيةُ: سنةٌ، وذبحُها أفضلُ من الصدقةِ بثمنِها.

ويُسَنُّ:

١. أن يأكلَ.
٢. ويُهدي.
٣. ويتصدقَ.

أثلاثًا.

وإن أكلها إلا أوقيةً تصدقَ بها: جازَ، وإلا ضمنها.

ويحرمُ على من يُضحي أن يأخُذَ في العشرِ من:

١) شَعرِهِ.
٢) أو بشرتهِ شيئًا.

فصل في أحكام العقيقة

تسنُ العقيقةُ:

١. عن الغلامِ: شاتانِ.
٢. وعن الجارية: شاةٌ.

وتُذبحُ:

١. يومَ سابعهِ.
٢. فإن فاتَ: ففي أربعةَ عشرَ.
٣. فإن فاتَ: ففي واحد وعشرينَ.

وتُنزعُ جُدُولًا.

ولا يكسرُ عظمُهَا.

وحكمها:

١. كالأضحيةِ.
٢. إلا أنهُ لا يُجزئُ فيها شِرْكٌ في دمٍ.

ولا تُسنُّ:

١. الفرعةُ ذبح أول ولد الناقة.

ولا العتيرةُ ذبيحة رجب

كتابُ الجهاد، وهو: فرضُ كفايةٍ

شروطه، والرباط، وبعض أحكامه	الغنائم	الفيء
ويَجبُ إذا: ١. حضرَهُ. ٢. أو حصَرَ بلدَهُ عدوٌّ. ٣. أو استنفرهُ الإمامُ. وتمامُ الرباطِ: أربعونَ يومًا. وإذا كان أبواهُ مسلمينِ: لم يُجاهد تطوعًا إلا بإذنهما. ويتفقدُ الإمامُ جيشهُ عندَ المسيرِ. ويُمْنَعُ: ١. المخذِّلُ. ٢. والمرجفُ. وله أن يُنفلَ: ١. في بدايتهِ: الربعَ بعدَ الخُمُسِ. ٢. وفي الرجعةِ: الثلثَ بعدَهُ. ويَلزمُ الجيشَ: ١. طاعتهُ. ٢. والصبرُ معَهُ. ولا يجوز الغزو: ١. إلا بإذنهِ. ٢. إلا أن يفاجئهُم عدوٌّ يخافونَ كَلَبَهُ[شرح].	وتُملَكُ الغنيمةُ: بالاستيلاءِ عليها في دارِ الحربِ. وهي: لمن شهدَ الوقعةَ من أهلِ القتالِ. فيخرجُ: الخُمُسَ. ثم يَقسمُ باقي الغنيمةِ. ١. للراجلِ: سهمٌ. ٢. وللفارسِ: ثلاثةٌ، سهمٌ له، وسهمان لفرسهِ. ويُشاركُ الجيشُ: سراياهُ فيما غنمت، ويُشاركونَهُ فيما غَنِمَ. والغالُّ من الغنيمةِ: يُحرقُ رحلُهُ كلُّهُ إلا: ١. السلاحَ. ٢. والمصحفَ. ٣. وما فيه روحٌ. وإذا غنموا أرضًا بالسيف؛ خُيِّرَ الإمامُ بين: ١. قسمِهَا. ٢. ووقفِهَا على المسلمين. ويَضربُ عليها خراجًا مستمرًّا، يُؤخذُ ممن هي بيدهِ. والمرجعُ في الخراجِ، والجزيةِ: إلى اجتهاد الإمامِ. ومن عجزَ عن عمارةِ أرضهِ: ١. أُجبرَ على إجارتِها. ٢. أو رَفعِ يدهُ عنها. ويَجري فيها: الميراثُ.	وما أُخذَ من مالِ مشركٍ بغيرِ قتالٍ: ١. كجزيةٍ. ٢. وخراجٍ. ٣. وعُشرٍ. ٤. وما تركوه فزعًا. ٥. وخُمسِ خُمسِ الغنيمةِ. ففيءٌ، يُصرفُ في مصالحِ المسلمينَ

باب عقد الذمةِ وأحكامها

لمن تعقد، ومن يعقدها	ومتى بذلوا الواجبَ عليهم	ويلزمُ الإمام	فصل في أحكام أهل الذمة	فصل فيما ينقض العهد
لا تُعقدُ: ١. لغيرِ المجوسِ. ٢. وأهلِ الكتابين ومن تبعَهُم. ولا يَعقدُهَا إلا: ١. إمامٌ. ٢. أو نائبُهُ. ولا جزيةَ على: ١. صبيٍّ. ٢. و امرأةٍ. ٣. ولا عبدٍ. ٤. ولا فقيرٍ يعجزُ عنها. ومن صار أهلًا لها: أُخِذَت منه في آخرِ الحولِ.	١) وجبَ قبولُهُ. ٢) وحَرُمَ قتالُهم. ٣) ويُمتهنونَ عندَ أخذِها. ٤) ويُطَالُ وقوفُهم. ٥) وتُجرُّ أيديهِم.	أخذُهُم بحكمِ الإسلامِ في: ١. النفس. ٢. والمالِ. ٣. والعرض. ٤. وإقامةِ الحدودِ عليهم: • فيما يعتقدونَ تحريمهُ. • دونَ ما يعتقدونَ حِلَّهُ. ويَلزمُهُم التميُّزُ عنِ المسلمينَ. ولهم ركوبُ غيرِ الخيلِ بغيرِ سرجٍ بإكافٍ.	ولا يجوزُ: ١. تصديرُهُم في المجالسِ. ٢. ولا القيامُ لهم. ٣. ولا بداءَتُهُم بالسلامِ. ويُمنعونَ من: ١. إحداثِ كنائسَ وبيعٍ. ٢. و بناءِ ما انهدمَ منها، ولو ظلمًا. ٣. و من تعليةِ بُنيانٍ على مسلمٍ، لا مساواتِهِ لهُ. ٤. و من إظهارِ خمرٍ، وخنزيرٍ، و ناقوسٍ، وجهرٍ بكتابِهِم. وإن تهوَّدَ نصرانيٌّ، أو عكسُهُ: ١. لم يُقَرَّ. ٢. ولم يُقبل منهُ إلا الإسلامُ، أو دينُهُ.	فإن أبى الذميُّ: ١. بذلَ الجزيةِ. ٢. أو التزامَ حكمِ الإسلامِ. ٣. أو تعدَّى على مسلمٍ: ١) بقتلٍ. ٢) أو زنى. ٣) أو قطعِ طريقٍ. ٤) أو تجسيسٍ. ٥) أو إيواءِ جاسوسٍ. ٤. أو ذكرَ اللهَ، أو رسولَهُ، أو كتابَهُ، بسوءٍ. • انتقضَ عهدُهُ، دونَ نسائِهِ، وأولادِهِ. • وحلَّ دمُهُ، و مالُهُ.

كتابُ البيع، وهو: مبادلةُ مالٍ، ولو في الذمةِ، أو منفعةٍ مباحةٍ، كممرِّ دارٍ، بمثلِ أحدِهما، على التأبيدِ، غيرَ: ربا. وقرضٍ.

طرق انعقاد عقد البيع

وينعقدُ:

١) بإيجابٍ، وقبولٍ:

١. بعدَه.

٢. و قبلَه.

٣. ومتراخيًا عنهُ، في مجلسِه.

فإن تشاغلا بما يقطعُهُ: بطلَ.

وهي: الصيغةُ القوليةُ.

٢) و بمعاطاةٍ، وهي: الفعليةُ.

شروط البيع:

١) التراضي منهما

٢) أن يكونَ العاقدُ جائزَ التصرفِ

٣) أن تكون العينُ مباحةَ النفعِ، من غيرِ حاجةٍ

٤) أن يكونَ من مالكٍ، أو من يقومُ مقامَهُ

٥) أن يكون مقدورًا على تسليمِهِ

٦) أن يكون معلومًا برؤيةٍ، أو صفةٍ

٧) أن يكونَ الثمنُ معلومًا

ويشترطُ

١. التراضي منهما، فلا يصحُّ من مُكْرَهٍ بلا حقٍ.

٢. و أن يكونَ العاقدُ جائزَ التصرفِ: فلا يصحُّ تصرفُ:

- صبيٍّ.
- وسفيهٍ، بغيرِ إذنِ وليٍّ.

٣. و أن تكون العينُ مباحةَ النفعِ، من غيرِ حاجةٍ: كالبغلِ، والحمارِ، و دودِ القزِّ، و بزرِهِ، والفيلِ، وسباعِ البهائمِ التي تصلُحُ للصيدِ.

إلا:

١) الكلبَ.

٢) والحشراتِ.

٣) والمصحفَ.

٤) والميتةَ.

٥) و السَّرجِينَ النجسَ.

٦) و الأدهانَ النجسةَ، ولا المتنجسة،

ويجوزُ الاستصباحُ بها في غيرِ مسجدٍ.

٤. و أن يكونَ من مالكٍ، أو من يقومُ مقامَهُ.

فإن: باعَ ملكَ غيرِه، أو اشترى بعينِ مالِه شيئًا بلا إذنه: لم يصحّ.

وإن اشترى لهُ في ذمتِهِ بلا إذنِه، ولم يسمِّه في العقدِ:

✓ صحَّ له بالإجازةِ.

✓ ولزمَ المشتري بِعَدَمِهَا مِلكًا.

ولا يُباعُ غيرُ المساكنِ مما فُتِحَ عنوةً كأرضِ الشامِ ومصرَ والعراقِ: بل تُؤَجَّرُ.

ولا يَصحُّ:

✓ بيعُ نقعِ البئرِ.

✓ ولا ما يَنبتُ في أرضِهِ من كلأٍ وشوكٍ، ويملكُهُ آخذُهُ.

٥. و أن يكون مقدورًا على تسليمِهِ، فلا يصحُّ بيعُ:

١) آبقٍ.

٢) و شاردٍ.

٣) و طيرٍ في هواءٍ.

٤) و سمكٍ في ماءٍ.

٥) ولا مغصوبٍ من غيرِ غاصبِهِ، وقادرٍ على أخذِهِ.

٦. و أن يكون معلومًا برؤيةٍ، أو صفةٍ: فإن اشترى:

١) ما لم يَرَهُ.

٢) أو رآهُ وجَهِلَهُ.

٣) أو وُصِفَ لهُ بما لا يكفي سَلَمًا: لم يصحّ.

ولا يُباعُ:

١) حملٌ في بطنٍ، ولبنٌ في ضرعٍ، منفردينِ.

٢) ولا مِسكٌ في فأرتِهِ.

٣) ولا نوى في تمرٍ.

٤) و صوفٌ على ظهرٍ.

٥) و فجلٌ ونحوُهُ قبلَ قلعِهِ.

ولا يصحُّ بيعُ:

١. الملامسةِ.

٢. و المنابذةِ.

٣. ولا عبدٍ من عبيدٍ ونحوه.

٤. ولا استثناؤُهُ إلا معينًا.

✓ وإن استثنى بائعٌ من حيوانٍ، يُؤكَلُ: رأسَهُ وجلدَهُ وأطرافَهُ: صحَّ.

✓ وعكسُهُ: الشحمُ، والحملُ.

ويصحُّ بيعُ:

- ما مأكولُهُ في جوفِهِ: كرمانٍ، وبطِّيخٍ.
- وبيعُ الباقلاءِ ونحوه في قشرِهِ.
- و الحبِّ المشتدِّ في سُنبلِهِ.

٧. و أن يكونَ الثمنُ معلومًا:		
فإن باعَهُ: ١. برقمِه[تسعيره]. ٢. أو بألف درهمٍ ذهبًا، وفضةً. ٣. أو بما ينقطعُ به السعرُ. ٤. أو بما باع زيدٌ. وجهلاهُ، أو أحدُهما، لم يصحَّ. وإن باعَ: ١. ثوبًا. ٢. أو صُبرةً[كومة طعام بلا كيل أو وزن]. ٣. أو قطيعًا. كلٌّ: ١. ذراعٍ. ٢. أو قفيزٍ[مكيال]. ٣. أو شاةٍ. بدرهمٍ: صحَّ.	وإن باع من الصبرةِ: ١) كُلَّ قفيزٍ بدرهم. ٢) أو بمائةِ درهمٍ، إلا دينارًا. ٣) أو عكسه. ٤) أو باع معلومًا، ومجهولًا: - يَتعذرُ علمهُ ولم يَقُل: "كلٌّ منهما بكذا": لم يصحّ. - فإن لم يتعذر: صحَّ في المعلومِ بقسطه. ولو باع: ١. مشاعًا بينه وبين غيرِه كعبدٍ. ٢. أو ما ينقسمُ عليه الثمنُ بالأجزاء. صحَّ في نصيبه بقسطه.	وإن باعَ: ١) عبدهُ، وعبدَ غيرِه، بغيرِ إذنهِ. ٢) أو عبدًا وحرًّا. ٣) أو خلًّا وخمرًا. صفقةً واحدةً صح: ١. في عبدِه. ٢. وفي الخلِّ. بقسطِه. ولمشترٍ الخيار؛ إن جَهِلَ الحالَ.

فصل فيما نهي عنه من البيوع

١. لا يصحُّ البيع: ممن تلزمه الجمعة بعد ندائها الثاني، ويصحُّ النكاح وسائرُ العقود. ولا يصحُّ بيع: ٢. عصيرٍ ممن يتخذه خمرًا. ٣. ولا سلاحٍ في فتنةٍ. ٤. ولا عبدٍ مسلمٍ لكافرٍ، إذا لم يَعْتَقْ عليه. وإن أسلمَ في يده: أُجبرَ على إزالةِ مُلكه، ولا تكفي: مكاتبتُه. وإن جمعَ بين: ١. بيعٍ وكتابةٍ. ٢. أو بيعٍ وصرفٍ. صحَّ في غير الكتابةِ، ويقَسَّطُ العوض عليهما. ويَحرمُ: ٥. بيعهُ على بيعِ أخيهِ: كأن يقولَ لمن اشترى سلعةً بعشرةٍ:"أنا أُعطيك مثلها بتسعةٍ". ٦. و شراؤهُ على شرائهِ: كأن يقول لمن باعَ سلعةً بتسعةٍ:"عندي فيها عشرة". ليفسخَ ويَعقِدَ مَعَهُ. ويَبطلُ العقدُ فيهما.	ومن باعَ: ١) ربويًّا بنسيئةٍ، واعتاضَ عن ثمنهِ ما لا يُباعُ به نسيئةً. ٢) أو اشترى شيئًا نقدًا بدون ما باعَ به نسيئةً. ٣) لا بالعكس. لم يجز. وإن اشتراه: ١) بغير جنسه. ٢) أو بعد قبض ثمنه. ٣) أو بعد تغيُّر صفتهِ. ٤) أو من غير مشتريه. ٥) أو اشتراه أبوهُ أو ابنه. جازَ .

باب الشروطِ في البيعِ

١) منها: صحيحٌ:	٢) ومنها فاسدٌ:	أمثلة على شروط متنوعة
١) ك: الرهنِ. ٢) و تأجيلِ الثمن. ٣) و كونِ العبد: كاتبًا، أو خصيًّا، أو مسلمًا. ٤) والأمةِ: بِكرًا ٥) و نحو أن يشترطَ البائع: - سُكنى الدار شهرًا. - وحُملان البعيرِ إلى موضعٍ معينٍ. ٦) أو شرطَ المشتري على البائع: - حملَ الحطب، أو تكسيرهُ. - أو خياطةَ الثوبِ، أو تفصيلهُ. وإن جمع بين شرطين: بطلَ البيعُ.	يُبطلُ العقدَ، كاشتراطِ أحدهما على الآخر عقدًا آخرَ: كسلفٍ، وقرضٍ، وبيعٍ، وإجارةٍ، وصرفٍ.	وإن شرطَ: ١. أن لا خسارةَ عليه. ٢. أو متى نفقَ المبيعُ وإلا ردَّه. ٣. أو لا يَبيعَ. ٤. ولا يهبَهُ. ٥. ولا يعتقهُ. ٦. أو إن عَتَقَ فالولاءُ لهُ. ٧. أو أن يفعلَ ذلك. بطلَ الشرطُ وَحدهُ، إلا إذا شرطَ العتقَ. - و"بعتُكَ على أن تنقدني الثمنَ إلى ثلاثٍ، وإلا فلا بيع بيننا": صحَّ. - و"بعتُكَ إن جئتني بكذا"، أو"رضي زيدٌ". - أو يقولَ الراهن للمرتهن:"إن جئتُكَ بحقكِ وإلا فالرهنُ لكَ": لا يصحُّ البيعُ. - وإن باعهُ، وشرطَ في البيعِ: البراءةَ من كل عيبٍ مجهولٍ: لم يبرأ. - وإن باعه دارًا على أنها عشرةُ أذرعٍ، فبانَتْ أكثرَ أو أقلَ: صحَّ. - ولمن جَهِلَهُ وفاتَ غرضه: الخيارُ.

باب الخيار وهو أقسامٌ سبعة:

الأول	الثاني	الثالث والرابع	الخامس
خِيارُ المجلس، يَثبتُ في: ١) البيعِ، و الصلحِ بمعناه. ٢) و الإجارةِ. ٣) و الصرفِ. ٤) والسَّلَمِ. دون سائر العقود. - ولكلٍّ من المتبايعين الخيارُ؛ ما لم يتفرقا عُرفًا بأبدانهما. - وإن نفياهُ، أو أسقطاهُ: سقطَ. - وإن أسقطهُ أحدهما: بقي خيارُ الآخرِ. - وإذا مضت مُدته: لَزمَ البيع.	أن يشترطاهُ: ١) في العقدِ. ٢) مدةً معلومةً، ولو طويلةً، وابتداؤها: من العقد. وإذا: ١) مضت مُدتهُ. ٢) أو قطعاهُ. بطلَ. ويثبتُ في: ١) البيعِ. ٢) والصُلحِ بمعناه. ٣) و الإجارةِ في الذمةِ، أو على مدةٍ لا تلي العقدَ. وإن شرطاه لأحدهما دون صاحبه: صحَّ. و إلى الغد أو الليل: يسقطُ بأوله. و لمن له الخيارُ: الفسخُ ولو معَ غيبةِ الآخرِ و سُخطِهِ. والملكُ مدةَ الخيارين: للمشتري. وله: ١) نماؤه المنفصلُ. ٢) وكَسبهُ. ويحرمُ، ولا يصحُّ: تصرفُ أحدهما في: المبيع، وعوضهِ المعين فيها، بغير إذن الآخر، بغيرِ تجربةِ المبيعِ، إلا عِتقَ المشتري. وتَصرفُ المشتري: فسخٌ لخياره. ومن ماتَ منهُمَا: بَطَلَ خيارُه.	الثالث: ١) إذا غُبِنَ في المبيعِ غُبنًا يَخرجُ عن العادةِ. ٢) و بزيادة النَّاجشِ. ٣) والمسترسلِ. الرابعُ: خيارُ التدليسِ، كتسويدِ شعر الجارية، وتجعيدهِ، وجَمعِ ماء الرَّحى وإرسالهِ عند عَرضِها.	خيارُ العيب: وهو ما يُنقصُ قيمةَ المبيعِ. كمرضهِ، وفقد عضوٍ، أو سنٍ، أو زيادتهما، وزنَا الرقيقِ، وسَرِقَتِهِ، وإِبَاقِهِ، وبوله في الفراشِ. فإذا علِم المشتري العَيب بَعْدُ: ١. أمسكهَ بأرشهِ: وهو قسطُ ما بين قيمةِ الصحةِ والعيبِ. ٢. أو ردَّهُ وأَخذَ الثَّمنَ. وإن تَلِفَ المبيعُ، أو عَتَقَ العبدَ: تَعينَ الأرشُ. وإن اشترى ما لم يُعلم عَيبُهُ بدونِ كَسرِه: كجوزِ هندٍ، وبيض نعامٍ، فكَسَره فوجدهُ فاسدًا: ١. فأمسكهُ: فله أرشهُ. ٢. وإن ردَّهُ: ردَّ أرشَ كَسرِهِ. ٣. وإن كانَ كبيضِ دجاجٍ: رجعَ بكلِّ الثمنِ. وخيارُ عيبٍ: ١. متراخٍ، ما لم يوجد دليلُ الرِّضا. ٢. ولا يفتقرُ إلى: حُكمٍ، ولا رضا، ولا حضورِ صَاحبهِ. ٣. وإن اختلفا عندَ مَن حَدثَ العيبُ: - فقولُ مشترٍ مع يمينه. - وإن لم يَحتَمِل إلا قول أحدِهما: قُبِلَ قول المشتري بلا يمين.

السابع	السادس
خيارٌ لاختلافِ المتبايعينِ: فإذا اختلفا في قدرِ الثمن تحالفا: ١. فيحلفُ البائعُ أولًا:"ما بعته بكذا، وإنَّما بعتهُ بكذا". ٢. ثم يَحلفُ المشتري:"ما اشتريتهُ بكذا، وإنما اشريتهُ بكذا". ولكلٍ الفسخُ؛ إن لم يرض أحدهما بقول الآخر. فإن كانت السلعة تالفةً: رجعا إلى قيمة مثلها. فإن اختلفا في صفتها، فقولُ مشترٍ. فإذا فُسخَ العقدُ: انفسخَ ظاهرًا وباطنًا. وإن اختلفا في أجلٍ، أو شرطٍ: فقولُ من ينفيه. وإن اختلفا في عين المبيع: تحالفا، وبطلَ البيعُ. وإن أبى كلٌّ منهما تسليمَ ما بيدهِ، حتى يقبضَ العوضَ، والثمنُ عينٌ: نُصِبَ عدلٌ يقبضُ منهما، ويُسلِّمُ المبيعَ ثم الثمنَ. وإن كان دينًا حالًّا: أُجبرَ بائعٌ ثُمَّ مشترٍ؛ إن كان الثمنُ في المجلسِ. وإن كان غائبًا في البلدِ: حُجِرَ عليه في المبيع وبقيةِ مالهِ حتى يُحضِرَهُ. وإن كان: ١) غائبًا بعيدًا عنها. ٢) أو المشتري معسرٌ. فللبائع الفسخُ. ويثبتُ الخيار للخُلفِ في: ١) الصفة. ٢) وتَغَيُّرِ ما تقدمت رؤيتهُ.	خيارٌ في البيع بتخبيرِ الثمنِ: متى بان أقل أو أكثر، ويثبت في: ١) التوليةِ. ٢) و الشركةِ. ٣) و المرابحةِ. ٤) و المواضعةِ. ولا بدَّ في جميعها من معرفة المشتري رأسَ المالِ. وإن اشتراه: ١) بثمنٍ مؤجلٍ. ٢) أو ممن لا تُقبل شهادتُهُ له. ٣) أو بأكثرَ من ثمنهِ حيلةً. ٤) أو باعَ بعضَ الصفقة بقسطِها من الثمن، ولم يُبين ذلك في تَخبيرهِ بالثمن: فلمشترٍ: الخيارُ بين الإمساك والرَّد. o وما يُزادُ في ثمن أو يُحطُّ منه؛ في مُدةِ خيارٍ. o أو يُؤخذُ أرشًا لعيب. o أو جناية عليه. ١) يُلحَقُ برأسِ مالهِ و يُخبرُ بهِ. ٢) وإن كان ذلك بعد لزومِ البيع، لم يُلحق بهِ. وإن أخبرَ بالحالِ: فحسنٌ.

فصل في التصرف في المبيع قبل قبضه وما يحصل به قَبْضُهُ

	ويَحصلُ قبضُ ما بيعَ:	الإقالة
ومن اشترى مكيلًا ونحوه: ١. صحَّ . ٢. ولزمَ بالعقدِ. ٣. ولم يصحَّ تصرفهُ فيه حتى يقبضهُ. ٤. وإن تلفَ قبل قبضهِ: فمن ضمانِ البائع. ٥. وإن تلف بآفةٍ سماويةٍ: بطلَ البيعُ. ٦. وإن أتلفه آدميٌّ: خُيِّرَ مشترٍ بين: • فسخٍ. • و إمضاءٍ، ومطالبةِ متلفهِ ببدلهِ. وما عداهُ: يجوز تصرُّفُ المشتري فيه قبلَ قبضهِ. وإن تلفَ ما عدا المبيع بكيلٍ ونحوهِ: فمن ضمانهِ؛ ما لم يمنعه بائعٌ من قبضه.	١. بكيلٍ، أو وزنٍ، أو عدٍّ، أو ذرعٍ: بذلك. ٢. وفي صُبرةٍ، وما يُنقَلُ: بِنَقلِهِ. ٣. و ما يُتناولُ: بِتناوِلِهِ. ٤. وغيرُهُ: بتخليتهِ.	والإقالةُ: فسخٌ. ١) تجوزُ: قبلَ قَبضِ المبيعِ بمثلِ الثَّمنِ. ٢) ولا خيارَ فيها. ٣) ولا شُفعةَ.

باب الربا والصّرفِ

ربا الفضل

يَحرمُ: ربا الفضلِ في مكيلٍ، و موزونٍ، بيعَ بجنسهِ.

ويجبُ فيه:

١. الحلولُ.
٢. والقبضُ.

ولا يباعُ:

١) مكيلٌ بجنسه إلا كيلًا.
٢) ولا موزونٌ بجنسه إلا وزنًا.
٣) ولا بعضهُ ببعضٍ جُزافًا.

فإن اختلف الجنسُ: جازت الثلاثةُ.

والجنسُ: ما لَهُ اسمٌ خاصٌ، يشملُ أنواعًا؛ كَبُرٍّ ونحوهِ.

وفروعُ الأجناسِ؛ أجناسٌ:

١) كالأدقَّة، والأخبازِ، والأدهانِ.
٢) واللّحمُ أجناسٌ، باختلافِ أصولهِ.
٣) وكذا: اللبن، واللَّحم، والشحمُ، والكبدُ؛ أجناسٌ.

ولا يصحُّ: بيعُ لحمٍ بحيوان من جنسهِ.

ويصحُّ بغيرِ جنسهِ.

ولا يجوزُ بيعُ:

١) حبٍّ بدقيقهِ، ولا سويقهِ.
٢) ولا نيئهِ بمطبوخه.
٣) و أصلُه بعصيره.
٤) و خالِصهِ بمشوبه.
٥) و رطبه بيابسه.

ويجوزُ: بيعُ:

١. دقيقه بدقيقه؛ إذا استويا في: النعومةِ.
٢. و مطبوخه بمطبوخه.
٣. و خبزهُ بخبزه؛ إذا استويا في النَّشافِ.
٤. و عصيرهُ بعصيره.
٥. و رطبهِ برطبهِ.

ولا يُباعُ:

❖ ربويٌ بجنسه:

١. ومعه.
٢. أو معهما.

من غيرِ جنسهما.

❖ ولا تمرٌ بلا نوى، بما فيه نوى.

ويباعُ:

١. النَّوى بتمرٍ فيه نوى.
٢. و لبنٌ و صوفٌ، بشاةٍ ذات لبنٍ وصوفٍ.

ومردُّ:

١) الكيلِ: لعرفِ المدينةِ.
٢) و الوزنِ: لعرفِ مكةَ. زمن النبيِّ ﷺ.
٣) وما لا عرف له هناك: اعتُبِرَ عرفهُ في موضعه.

فصل أحكام ربا النسيئة

ويَحرمُ ربا النسيئة: في بيعِ كلِّ جنسين اتفقا في علة ربا الفضلِ، ليس أحدهما نقدًا، كالمكيلين، والموزونين.

وإن تفرقا قبل القبضِ: بطلَ.

وإن باع مكيلًا بموزونٍ: جازَ:

١. التفرقُ قبلَ القبضَ.
٢. و النَّسأُ.

وما لا كيلَ فيه ولا وزنَ؛ كالثيابِ، والحيوانِ: يجوزُ فيه النَّساء.

ولا يجوزُ بيعُ الدينِ بالدينِ.

فصل أحكامُ الصَّرفِ

ومتى افترق المتصارفان قبلَ قبضِ:

١) الكُلِّ.
٢) أو البعضِ.

بطلَ العقدُ فيما لم يقبض.

والدراهمُ والدنانيرُ: تتعينُ بالتعيين في العقد فلا تُبدلُ.

وإن وجدَها:

١) مغصوبةً: بطلَ.
٢) و معيبةً من جنسها: أَمسكَ، أو ردَّ.

ويَحرمُ الرِّبا:

١) بينَ المسلمِ والحربي.
٢) و بين المسلمين.

مطلقًا بدارِ إسلامٍ أو حَربٍ.

باب بيع الأصول والثمار

بيع الدور	بيع الأراضي	بيع الشجر
إذا باعَ دارًا، شَمَلَ: ١. أرضها. ٢. و بناءَها. ٣. وسقفَها. ٤. و البابَ المنصوبَ. ٥. والسُّلَّمَ، والرفَّ: المسمُورينِ. ٦. والخابيةَ المدفونةَ. دون ما هو: ١) مودعٌ فيها: من كنزٍ وحجرٍ. ٢) ومنفصل منها: كحبلٍ، ودلوٍ، وبكرةٍ، وقفلٍ، وفرشٍ، ومفتاحٍ.	وإن باع أرضًا: ❖ ولو لم يقل:"بحقوقها": شملَ غرسها وبناءَها. ❖ وإن كان فيها زرعٌ كَبُرٍّ وشعيرٍ: فلبائعٍ مُبَقًّى. ❖ وإن كان يُجزُّ أو يلقطُ مرارًا: ١. فأصولُه للمشتري. ٢. والجزَّةُ واللَّقطةُ الظاهرتانِ عندَ البيعِ للبائعِ. ٣. وإن اشترطَ المشتري ذلكَ: صحَّ.	ومن باعَ: ١. نخلًا تشققَ طلعهُ: فلبائعٍ مُبقى إلى الجذاذِ؛ إلا أن يشترطهُ مُشترٍ. ٢. وكذلك: شجرُ العنب، والتوت والرمان وغيره. ٣. و ما ظهرَ من نَورِهِ كالمُشمش، والتُفاح. ٤. وما خرج من أكمامه؛ كالوردِ، والقطنِ. وما قبلَ ذلك والورقُ: فلمشترٍ.

فصل في بيع الثمار وما يتعلق به

ولا يباعُ:

1) ثمرٌ: قبل بُدوِّ صلاحه.
2) ولا زرعٌ: قبلَ اشتدادِ حبهِ.
3) ولا رطبةٌ، وبقلٌ، ولا قثاءٌ ونحوه، وباذنجان: دونَ الأصلِ، إلا بشرطِ:
   - القطعِ في الحال.
   - أو جزَّةً جزَّةً.
   - أو لَقطةً لَقطةً.

١. والحصادُ.
٢. والجذاذُ.
٣. واللّقاطُ.

على المشتري.

وإن باعهُ:

1) مطلقًا.
2) أو بشرطِ البقاء.
3) أو اشترى ثمرًا لم يبدُ صلاحُهُ؛ بشرطِ القطعِ وتركهُ حتى بدا.
4) أو جزَّةً أو لقطةً فنمتا.
5) أو اشترى ما بدا صلاحُهُ وحصلَ آخرُ واشتَبَهَا.
6) أو عريَّة فأتمرت.

بطلَ، والكلُّ للبائعِ.

١. وإذا بدا ما له صلاحٌ في الثَّمرة.
٢. واشتدَّ الحبُّ.

جازَ بيعهُ:

١. مطلقًا.
٢. و بشرطِ التَّبقيةِ.

- وللمشتري: تبقيتهُ إلى الحصاد، والجَذاذِ.
- ويلزمُ البائعَ: سقيُه إن احتاجَ إلى ذلك، وإن تَضررَ الأصلُ.

1) وإن تلفت: بآفةٍ سماويةٍ: رَجعَ على البائعِ.
2) وإن أتلفه آدميٌّ؛ خُيرَ مشترٍ بين:
   ١. الفسخِ.
   ٢. والإمضاءِ؛ ومطالبةِ المتلفِ.

وصلاحُ بعض الشجرة، صلاحٌ:

1) لها.
2) ولسائرِ النوعِ الذي في البستان.

وبدوّ الصلاحِ:

1) في ثمرِ النخلِ: أن تحمَرَ أو تصفَر.
2) وفي العنبِ: أن يَتموَّهَ حُلوًا.
3) وفي بقية الثمرِ: أن يبدو فيه النُضجُ، ويطيبَ أكلهُ.

بيع العبد وماله وثيابه

ومن باعَ عبدًا له مالٌ: فمالُهُ لبائعهِ إلا أن يشترِطَهُ المشتري.

فإن كان قصدُهُ المالَ:

1) اشتُرطَ علمُهُ، وسائرُ شروطِ البيعِ.
2) وإلا فلا.

وثيابُ:

1) الجمالَ: للبائعِ.
2) و العادةِ: للمشتَري.

باب السَّلَمِ، وهو: عقدٌ على موصوفٍ في الذمةِ، مؤجلٌ بثمنٍ مقبوضٍ، بمجلسِ العقدِ. ويصحُّ بألفاظِ:"البيعِ"، و"السَّلَمِ"، و"السَّلفِ". بشروطٍ سبعةٍ:

الأول

أحدُها: انضباط صِفاتِه:

1) بمكيلٍ.
2) وموزونٍ.
3) ومذروعٍ.

وأما: المعدودُ المُختَلِفُ كـ:

١. الفواكِه.
٢. و البُقولِ.
٣. و الجلودِ.
٤. و الرؤوسِ.
٥. و الأواني المختلفة الرؤوسِ والأوساطِ، كالقَمَاقِمِ.
٦. والأسطالِ الضَّيقةِ الرؤوسِ.
٧. و الجواهرِ.
٨. و الحواملِ من الحيوانِ.
٩. وكُلِّ مغشوشٍ.
١٠. وما يجمعُ أخلاطًا غير متميزةٍ؛ كالغاليةِ والمعاجينِ.

فلا يَصِحُّ السَّلَمُ فيه.

ويصحُّ في:

١. الحيوانِ.
٢. و الثيابِ المنسوجة من نوعين.
٣. و ما خِلطُهُ غير مَقصودٍ:

- كالجبنِ.
- وخَلِّ التمرِ.
- والسَّكَنجَبِين (شراب من عسل وخل).
- ونَحوِها.

الثاني والثالث

الثاني، ذِكرُ:

1) الجنسِ.
2) والنوعِ.
3) وكلِّ وصفٍ يختلف به الثمنُ ظاهرًا.
4) وحداثَتِهِ.
5) وقِدَمِهِ.

ولا يصحُّ شرطُ:

- الأردأ، أو الأجودِ.
- بل جيدٌ ورديءٌ.

فإن جاءَ بما شَرَطَ، أو أجودَ منهُ من نوعِه؛ ولو قَبلَ مَحِلِّهِ، ولا ضررَ في قبضِهِ: لَزِمهُ أخذُهُ.

الثالث، ذِكرُ قَدرِه:

1) بكيلٍ.
2) أو وزنٍ.
3) أو ذَرعٍ.

يُعلَمُ.

فإن أسلَمَ:

١. في المكيلِ: وزنًا.
٢. أو في الموزونِ: كيلًا.

لم يَصِحَّ.

الرابع والخامس

الرابعُ: ذِكرُ أجلٍ معلومٍ لهُ وقعٌ في الثَّمنِ،

فلا يصحُّ:

١. حالًّا.
٢. ولا إلى الحصادِ والجذاذِ.
٣. ولا إلى يوم.

إلا في شيءٍ يأخذهُ منه كلَّ يومٍ؛ كخبزٍ، ولحمٍ، ونحوهما.

الخامس: أن يوجدَ غالبًا: في محله، و مكان الوفاء، لا: وقت العقدِ.

فإن تعذرَ، أو بعضه، فله:

- الصبرُ.
- أو فسخُ:

١. الكلِّ.
٢. أو البعضِ.

ويأخذُ:

١. الثمن الموجودَ.
٢. أو عوضهُ.

السادس والسابع

السادس: أن يقبضَ الثمن تامًّا، معلومًا قدرُه ووصفُهُ، قبل التفرقِ.

- وإن قبضَ البعضَ ثم افترقا: بطلَ فيما عداهُ.
- وإن أسلمَ في جنسٍ:

١. إلى أجلين.
٢. أو عكسِهِ.

صحَّ إن بينَ:

١. كل جنسٍ.
٢. وثمنهُ.
٣. و قسطَ كلِّ أجلٍ.

السابع: أن يُسلِمَ في الذمةِ، فلا يصحُّ في عينٍ.

1) و يجب الوفاءُ موضعَ العقدِ.
2) ويصحُّ شرطهُ في غيره.
3) وإن عقدا ببرٍ أو بحرٍ: شرطاه.

ولا يصحُّ:

- بيعُ المسلَمِ فيه قبلَ قَبضِهِ.
- ولا هبتُهُ.
- ولا الحوالَةُ:

١. بهِ.
٢. ولا عليهِ.

- ولا أخذُ عِوَضِهِ.
- ولا يصحُّ: الرهنُ، والكفيلُ به.

باب القرض

❖ وهو: مندوبٌ. ❖ وما يصحُّ بيعهُ صحَّ قرضهُ؛ إلا بني آدم. ❖ ويملكُ: بقبضه. ❖ فلا يلزمُ ردُّ عينه، بل يثبتُ بدلهُ في ذمتهِ حالًّا، ولو أَجَّلَهُ. ❖ فإن ردَّه المقترضُ: لزمَ قَبُولهُ. وإن كانت: ١. مُكسرةً. ٢. أو فلوسًا. فمنع السلطانُ المعاملَةَ بها: فلَهُ القيمةُ وقتَ القرضِ. وَيَرُدُّ: ١. المثلَ في: المثليات. ٢. و القيمةَ في: غيرها. فإن أعوزَ المثلُ: فالقيمة إذًا.	• ويَحرمُ كلُّ شرطٍ جرَّ نفعًا. وإن بدأ به: ١. بلا شرطٍ. ٢. أو أعطاهُ: • أجودَ. • أو هديةً. بعد الوفاءِ. جازَ. وإن تبرعَ لمقرضهِ قبلَ وفائه بشيءٍ لم تجرِ عادتهُ به: لم يَجُز إلا: ١. أن ينوي مكافأتهُ على ذلك. ٢. أو احتسابَهُ من دينه. ❖ وإن أقرضه أثمانًا، فطالبَهُ بها ببلدٍ آخرَ: لَزِمتهُ. ❖ و فيما لِحَمْلِهِ مؤونةٌ: قيمتُهُ؛ إن لم تكن ببلدِ القرضِ أنقص.

باب الرَّهنِ

من أحكام الرهن

ويصحُّ:

❖ في كل عينٍ يجوزُ بيعها.

❖ حتى المُكاتَبِ.

❖ مع الحقِّ.

❖ و بعدَهُ.

❖ بدينٍ ثابتٍ.

❖ ويَلزمُ في حقِّ الراهنِ فقط.

❖ ويصحُّ رهنُ المشَاعِ.

❖ ويجوزُ رهنُ المبيعِ غيرِ المكيلِ والموزونِ على ثمنهِ وغيرِهِ.

❖ وما لا يجوزُ بيعهُ: لا يصحُّ رهنهُ.

❖ إلا الثمرةَ والزرعَ الأخضرَ قبل بُدُّوِ صلاحِهما، بدون شرط القطعِ.

❖ ولا يلزمُ الرهنُ إلا: بالقبضِ.

❖ واستدامته: شرطٌ.

❖ فإن أخرجه إلى الراهن باختياره: زال لزومه.

❖ فإن ردَّه إليه: عادَ لزومه إليه.

ولا ينفذُ تصرّفُ واحدٍ منهُمَا فيه بغيرِ إذنِ الآخرِ: إلا: عتقَ الراهنِ؛ فإنَّه يصحُّ مع الإثمِ، وتُؤخذ قيمته رهنًا مكانه.

من أحكام الرهن

١. ونماءُ الرهنِ.

٢. وكسبهُ.

٣. وأرشُ الجنايةِ عليه.

ملحقٌ بهِ.

١. ومؤنتهُ على الراهنِ.

٢. و كفنُهُ.

٣. و أجرَةُ مَخزنهِ.

وهو أمانةٌ في يد المرتهنِ.

❖ إن تلف من غير تعدٍ منه: فلا شيءَ عليه.

❖ ولا يسقطُ بهلاكه: شيءٌ من دينه.

❖ وإن تلف بعضُهُ: فباقيه رهنٌ بجميعِ الدينِ.

❖ ولا ينفكُّ بعضه مع بقاءِ بعضِ الدينِ.

❖ وتجوزُ الزيادةُ فيه دون دينه.

وإن:

١. رهن عند اثنينِ شيئًا: فوفى أحدُهما.

٢. أو رهناهُ شيئًا استوفى من أحدهما:

انفكَّ في نصيبه.

ومتى حلَّ الدينُ وامتنعَ من وفائهِ:

❖ فإن كان الراهنُ أذنَ للمرتهنِ أو العدلِ في بيعه: باعه و وفى الدَّين.

❖ وإلا أجبرهُ الحاكمُ على:

١. وفائه.

٢. أو بيعِ الرَّهنِ.

فإن لم يفعل، باعه الحاكم ووفى دينه.

فصل في من يكون عنده الرهن

❖ ويكونُ عند: من اتفقا عليه.

❖ وإن أذنا له في البيعِ: لم يبعِ؛ إلا بنقدِ البلدِ.

❖ وإن قبضَ الثمن فتلف في يدِهِ: فمن ضمان الراهنِ.

❖ وإن ادعى دفعَ الثمنِ إلى المرتهنِ فأنكرهُ، ولا بينةَ، ولم يكن بحضور الراهن: ضمنَ كوكيلٍ.

وإن شرطَ:

١. أن لا يبيعه إذا حلَّ الدين.

٢. أو إن جاءه بحقه في وقت كذا، وإلا فالرهنُ له:

لم يصحَّ الشرطُ وحده.

ويقبل قولُ راهنٍ في:

١. قدرِ الدين.

٢. و الرهنِ.

٣. و ردِّهِ.

٤. و في كونهِ عصيرًا لا خمرًا.

وإن أقرَّ:

١. أنَّه مِلْكٌ لغيره.

٢. أو أنه جنى.

قُبلَ على نفسه، وحُكمَ بإقراره بعد فكِّه، إلا أن يُصدِّقَهُ المرتهنُ.

فصل الانتفاع بالرهن

وللمرتهِنِ:

١. أن يركبَ ما يُركَبُ.

٢. و يَحلبَ ما يُحلَبُ.

بقدرِ نفقته بلا إذنٍ.

وإن أنفق على:

١. الرَّهنِ، بغيرِ إذن الراهنِ:

• مع إمكانهِ: لم يَرجع.

• وإن تعذرَ: رَجَعَ، ولو لم يستأذن الحاكِمَ.

وكذا:

٢. وديعةٌ.

٣. وعاريةٌ.

٤. ودوابٌ مستأجرةٌ هرب ربها.

ولو خَربَ الرَّهنُ؛ فعمَّره بلا إذنٍ؛ رجع بآلته فقط.

باب الضمان

- ❖ ولا يصحُّ الضمان؛ إلا من جائزِ التصرفِ.
- ❖ وَلِربِّ الحقِّ مطالبةُ من شاءَ منهُمَا في الحياةِ، والموتِ.

فإن بَرِئَت ذِمةُ المضمونِ عنهُ:

- ❖ برئت ذمةُ الضامن.
- ❖ لا عكسُهُ.

ولا تُعتبرُ، معرفةُ الضَّامنِ:

١. للمضمون عنهُ.
٢. ولا له.

بل رضى الضامن.

ويصحُّ ضمان:

١. المجهولِ إذا آل إلى العلم.
٢. والعواري.
٣. والمغصوبِ.
٤. والمقبوض بسومٍ.
٥. و عُهدةِ المبيع.

لا ضمانُ: الأمانات كوديعةٍ، بل التعدي فيها.

فصل في الكفالة

وتصحُّ الكفالةُ:

١. بكلِ عينٍ مضمونةٍ.
٢. و ببدنِ من عليه دينٌ.

- ❖ لا حدَّ.
- ❖ ولا قِصاصَ.

ويعتبرُ:

١. رضى الكفيلِ.
٢. لا مكفولٍ به.

فإن:

١. ماتَ.
٢. أو تَلفتِ العينُ بفعلِ الله تعالى.
٣. أو سلَّمَ نفسَهُ.

برئَ الكفيلُ.

باب الحوالة

- ❖ لا تصحُّ إلا على دينٍ مستقرٍّ.
- ❖ ولا يُعتبرُ استقرارُ المُحالِ فيهِ.

ويُشترطُ: اتفاقُ الدينينِ:

١. جنسًا.
٢. ووصفًا.
٣. ووقتًا.
٤. وقدرًا.

ولا يُؤثرُ الفاضِلُ.

وإذا صحَّت:

١. نقلت الحقَّ إلى ذمَّةِ المحالِ عليه.
٢. وبَرِئَ المُحيلُ.

ويُعتبرُ رضاهُ:

١. لا رضَا المحالِ عليه.
٢. ولا رضَا المحتالِ على مليءٍ.

وإن كان مفلسًا، ولم يكن رضي: رجعَ به.

ومن أُحيلَ بثمن مبيعٍ، أو أُحيلَ به عليه، فبانَ البيعُ باطلًا: فلا حوالَةَ.

وإذا فُسخَ البيعُ:

١. لم تبطل.
٢. ولهما أن يُحيلا.

باب الصلْحِ

الصلح على إقرار

إذا:

- ❖ أقرَّ لهُ: بدينٍ، أو عينٍ، فأسقطَ.
- ❖ أو وهبَ البعضَ، وتركَ الباقي:

صحَّ:

- ❖ إن لم يكن شرطاه.
- ❖ و لا يصحُّ ممن لا يصحُّ تبرعهُ.

وإن وضع بعض الدين الحالِّ، وأجَّل باقيِهِ: صحَّ الإسقاطُ فقط.

وإن:

- ❖ صالحَ عن المؤجَّلِ ببعضهِ حالًّا.
- ❖ أو بالعكس.
- ❖ أو أقرَّ له ببيتٍ:
  1. فصالحَهُ على سُكناهُ سنةً.
  2. أو يبني لَهُ فوقهُ غرفةً.
- ❖ أو صالحَ مكلفًا ليقرَّ له بالعبوديةِ.
- ❖ أو امرأةً لتقرَّ لهُ بالزوجية بعوضٍ.

لم يصحّ.

وإن بذلاهما له صُلحًا عن دعواه: صحَّ.

وإن قال:"أَقِرَّ لي بديني وأُعطيكَ منه كذا"، ففعل: صحَّ الإقرارُ؛ لا الصلحُ.

فصل الصلحُ على إنكار

ومن ادُّعيَ عليهِ:

1. بعينٍ.
2. أو دينٍ.

- ❖ فسكتَ.
- ❖ أو أنكر، وهو يَجهلُهُ.

ثم صالَحَ بمالٍ: صحَّ.

١) وهو للمدعي: بيعٌ، لأنه:
- يَردُّ معيبَهُ.
- ويَفسخُ الصلحَ.
- ويُؤخَذُ منه بشفعةٍ.

٢) و للآخرِ: إبراءُ.

٣)
- فلا ردَّ.
- و لا شفعةَ.

وإن كذب أحدهما:
- لم يصحَّ في حقه باطنًا.
- وما أخذه حرامٌ.

ولا يصحُّ بعوضٍ عن:

1. حد سرقةٍ.
2. وقذفٍ.
3. ولا حقِّ شفعةٍ.
4. و تركِ شهادةٍ.

وتسقطُ:

1. الشفعة.
2. و الحدُّ.

وإن حصلَ غُصنُ شجرتهِ في هواءِ غيرهِ، أو قرارهِ:

1. أزالَهُ.
2. فإن أبى: لواهُ إن أمكنَ.
3. وإلا فلَهُ قطعُهُ.

ويجوزُ في الدربِ النافذِ: فتحُ الأبوابِ للاستطراقِ.

لا إخراجُ:

1. روشنٍ.
2. و ساباطٍ.
3. و دَكّةٍ.
4. و ميزابٍ.

ولا يفعلُ ذلكَ:في:

1. مُلكِ جارٍ.
2. ودَربٍ مشتركٍ بلا إذنِ المستحقِّ.

- ❖ وليس له وضع خشبهِ على حائطِ جارهِ ؛ إلا عندَ الضرورةِ إذا لم يمكن التسقيف إلا به.
- ❖ وكذلك المسجدُ وغيره.
- ❖ وإذا انهدم جدارهما، أو خِيفَ ضررهُ، فطلب أحدهما أن يعمره الآخرُ معه: أُجبر عليه.
- ❖ وكذا: النهر، والدولاب، والقناة.

باب الحَجرِ

أحكام المحجور عليه لحظ غيره

ومن لم يَقدر على وفاءِ شيءٍ من دينهِ:

١. لم يُطالب بهِ.

٢. وحَرُمَ حبسهُ.

ومن مَالُهُ قَدْرَ دينهِ أو أكثرَ:

١. لم يُحجر عليه.

٢. وأمرَ بوفائهِ، فإن أبى:

- حُبسَ بطلبِ ربِّه.
- فإن أصرَّ ولم يَبع مالَهُ: باعَه الحَاكِمُ وقَضَاهُ.

ولا يُطالبُ بمؤجَّلٍ.

ومن مالُهُ لا يفي بما عليه حالًا: وجبَ الحجرُ عليه بسؤالِ غرمَائِه أو بعضهم.

ويُستحبُّ إظهارُهُ.

ولا ينفذُ:

١. تصرفه في ماله بعد الحجرِ.

٢. ولا إقرارُهُ عليه.

ومن باعَهُ أو أقرضَهُ شيئًا بعدَهُ:

١. رجعَ فيه إن جَهِلَ حَجرَهُ.

٢. وإلا فلا.

وإن:

١) تصرفَ: في ذمتهِ.

٢) أو أقرَّ:

- بدينٍ.
- أو جنايةٍ توجبُ قودًا، أو مالًا.

١.صحَّ.

٢.ويطالبُ به بعد فكَ الحَجرِ عنهُ.

٣.ويبيعُ الحاكم مالَهُ.

٤.ويُقسِّمُ ثمنهُ بقدرِ ديون غُرمائه.

ولا يَحلُّ:

مؤجَّلٌ:

١) بفلسٍ.

٢) ولا بموتٍ إن وثَّقَ ورثته برهنٍ أو كفيلٍ مَليءٍ.

وإن ظهرَ غَريمٌ بعدَ القسمةِ: رجَعَ على الغُرماءِ بقسطهِ.

ولا يَفكُّ حَجرهُ إلا حاكمٌ.

فصل في المحجور عليه لحظه

ويُحجرُ على:

١. السفيهِ.

٢. والصغيرِ.

٣. والمجنونِ.

لحظّهم.

١) ومن أعطاهُم ماله بيعًا أو قرضًا: رجعَ بعينه.

٢) وإن أتلفوه:

- لم يضمنوا.
- ويلزمُهم أرشُ الجنايةِ.
- و ضمان مالِ من لم يدفعه إليهم.

وإذا:

١. تم لصغيرٍ خمسَ عشرةَ سنة.

٢. أو نبتَ حول قُبله شعرٌ خشن.

٣. أو أنزلَ.

٤. أو عَقِلَ مجنونٌ ورشدَ.

٥. أو رشدَ سفيه.

زالَ حجرُهم، بلا قضاءٍ.

٦. وتزيد الجارية في البلوغ: بالحيضِ.

٧. وإن حملت: حُكِمَ ببلوغها.

ولا ينفك الحَجرُ قبل شروطه.

والرشدُ: الصلاحُ في المالِ:

١. بأن يتصرفَ مرارًا فلا يغبن غالبًا.

٢. ولا يبذلُ ماله في حرامٍ.

٣. أو في غيرِ فائدةٍ.

ولا يدفعُ إليه ماله: حتى يختبرَ قبلَ بلوغهِ بما يليق به.

ووليهم حال الحَجرِ:

١. الأبُ.

٢. ثم وصيه.

٣. ثم الحاكمُ.

ولا يتصرف لأحدهم وليه إلا بالأحظِّ.

ويتجرُ له مجانًا.

وله دفعُ ماله مضاربةً بجزءٍ من الربحِ.

ويأكلُ الوليُّ الفقيرُ من مال مولِّيه الأقلَّ:

١. من كفايتهِ.

٢. أو أُجرتهِ مجانًا.

ويُقبلُ قولُ: الوليِّ، والحاكِمِ، بعدَ فكِّ الحجرِ:

١) في النفقةِ.

٢) وفي وجودِ الضرورةِ.

٣) والغبطةِ.

٤) و التلفِ.

٥) و دفعِ المالِ.

وما استدانَ العبدُ:

١) لَزِمَ سيدهُ إن أذن له.

٢) وإلا ففي رقبته، كاستيداعهِ، وأرشُ جنايتهِ، وقيمة مُتلَفِهِ.

باب الوكالة

بم تصح؟ وكيف يقع القبول؟	من له حق التوكيل	ما يصح التوكيل فيه، وما لا يصح	وتبطل	ومن وُكِّلَ في بيعٍ أو شراءٍ:
تصحُّ بكل قولٍ يدلُ على الإذن. ويصحُّ القبول على: ١. الفور. ٢. والتراخي. بكل: ١. قولٍ. ٢. أو فعلٍ. دالٍّ عليه.	ومن له التصرف في شيءٍ، فله: ١. التوكيل. ٢. والتوكلُ فيه.	ويصحُّ التوكيل في كل حقِ آدميٍّ من: ١. العقودِ. ٢. والفسوخِ. ٣. والعتقِ. ٤. والطلاقِ. ٥. والرجعةِ. ٦. وتملك المباحات من: الصيدِ، والحشيش ونحوهِ. لا: ❖ الظهار. ❖ واللعان. ❖ والأيمان. ٧. و في كل حقٍّ للهِ تدخلُه النيابةُ من العباداتِ. ٨. و الحدودِ: في إثباتِها واستيفائها وليس للوكيل؛ أن يُوكِّلَ فيما وُكِّلَ فيه إلا أن يُجعلَ إليه. والوكالةُ: عقدٌ جائزٌ.	١. بفسخِ أحدهما. ٢. وموتهِ. ٣. و عزلِ الوكيل. ٤. و بحجرِ السفيه.	لم يبع ولم يشتر من نفسه، و ولده. ولا يبيعُ: ١. بعرضٍ. ٢. ولا نساءٍ. ٣. ولا بغيرِ نقدِ البلد. وإن باع: ١. بدونِ ثمنِ المثلِ. ٢. أو دُونِ ما قدَّرهُ لهُ. أو اشترى لَهُ بأكثرَ: ١. من ثَمَنِ المثلِ. ٢. أو مما قدَّرهُ لهُ. صحَّ؛ وضمنَ النقصَ و الزيادَةَ. ١. وإن: باعَ بأزيدَ. ٢. أو قالَ: • "بع بكذا مُؤَجَّلًا"، فباعَ به حالًّا. • أو "اشترِ بكذا حالًّا"، فاشترى به مُؤجلًا. ولا ضرر فيهما: ١. صحَّ. ٢. وإلا فلا.

فصل في ما يلزم الموكل والوكيل	فصل في ما يلزمُ الوكيل ضمانه وما لا يلزم
❖ وإن اشترى ما يعلمُ عيبهُ: لَزِمهُ إن لم يرض موكِّلُهُ. ❖ فإن جَهلَ: ردَّهُ. ووكيلُ البيعِ: ❖ يُسلِّمُهُ. ❖ ولا يَقبضُ الثمنَ بغيرِ قرينةٍ. ويُسلِّمُ وكيلُ المشتري: الثمنَ. فلو أخرهَ بلا عذر وتلف: ضمنهُ. وإن: ١. وكَّلَهُ في بيعٍ فاسدٍ: فباع صحيحًا. ٢. أو وكَّلَهُ في كُلِّ قليلٍ وكثيرٍ. ٣. أو شراءِ: • ما شاءَ. • أو عينًا بما شاءَ. ولم يُعيِّن. لم يصحَّ. ١. والوكيل في الخصومة: لا يقبض. ٢. والعكس بالعكس. و"اقبض حقي من زيدٍ"، لا يقبض من ورثَتِهِ، إلا أن يقولَ: الذي قِبَلَه. ولا يَضمَنُ وكيلُ الإيداعِ إذا لم يُشهِد.	و الوكيل أمينٌ. لا يضمنُ ما تلف بيده بلا تفريط. ويقبلُ قولهُ في: ١. نفيهِ. ٢. و الهلاكُ. مع يمينه. ومن ادعى وكالةَ زيدٍ في قبضِ حقه من عمرو: ١) لم يلزمهُ: دفعه: إن صدَّقَهُ. ٢) ولا اليمينَ: إن كذَّبَهُ. فإن دفعه: ١) فأنكرَ زيدٌ الوكالةَ. ٢) حلفَ. ٣) وضمنَهُ عمروٌ. وإن كان المدفوع وديعةً: أخذها، فإن تلفت: ضَمَّنَ أيهما شاء.

باب الشركة، وهي: اجتماعٌ في استحقاقٍ أو تصرفٍ وهي أنواعٌ:

الأول: شركة عِنانٍ	الثاني: المضاربةُ؛	الثالث، شركة الوجوه	الرابع، شركةُ الأبدان	الخامس، شركةُ المفاوضةِ
أن يشترِكَ بدنانِ بماليهما المعلوم؛ ولو متفاوتًا، ليعملا فيه ببدنيهما. فينفذُ تصرُّفُ كلٍّ منهُمَا فيهما بحُكمِ: ١. المُلكِ في نصيبِه. ٢. و الوكالَةِ في نصيبِ شريكِه. ويُشترطُ: ١. أن يكونَ رأسُ المالِ من النقدين المضروبينِ؛ ولو مغشوشينِ يسيرًا. ٢. و أن يشترطا لكل منهما جزءًا من الربح مشاعًا معلومًا. فإن: ❖ لم يذكرا الربحَ. ❖ أو شرطا لأحدهما: ١. جزءًا مجهولًا. ٢. أو دراهمَ معلومة. ٣. أو ربحَ أحدِ الثوبينِ. لم تصحَّ. وكذا: ١. مساقاةٌ. ٢. ومزارعةٌ. ٣. ومضاربةٌ. والوضيعةُ على قدرِ المالِ. ولا يُشترطُ: ١. خلطُ المالين. ٢. ولا كونهما من جنسٍ واحدٍ.	لمُتَّجرٍ به ببعضِ ربحه. فإن: ❖ قال:"والربح بيننا": فنصفان. ❖ وإن قال:"ولي"، أو"ولك ثلاثة أرباعه"، أو"ثُلُثُهُ": صحَّ، والباقي للآخر. ❖ وإن اختلفا لمن المشروط؟ فلعامل. وكذا: ١) مساقاةٌ. ٢) ومزارعةٌ. ولا يُضاربُ بمالٍ لآخرَ: ١. إن أضرَّ الأول. ٢. ولم يرضَ. فإن فعلَ: ردَّ حِصَّتَهُ في الشَّركةِ. ولا يُقسَمُ مع بقاءِ العقدِ إلا باتفاقهما. وإن: ١. تلف رأس المال. ٢. أو بعضُهُ بعد التصرفِ. ٣. أو خسرَ. جُبِرَ من الربحِ قبلَ قسمتهِ أو تنضيضهِ.	أن يشترَيَا في ذمَّتيهما بجاهيهما فما ربحا فبينهما. وكلُّ واحدٍ منهما: ❖ وكيلُ صاحبه. ❖ وكفيلٌ عنه بالثمن. ١. والمُلكُ بينهما: على ما شرطاه. ٢. والوضيعةُ: على قدرِ مُلكيهما. ٣. والربحُ: على ما شرطاه.	أن يشتركا فيما يكتسبان بأبدانهما؛ فما تَقَبَّلهُ أحدُهُما من عملٍ يلزمهما فعله. وتصحُّ في: ❖ الاحتشاشِ. ❖ والاحتطابِ. ❖ وسائر المباحاتِ. ١. وإن مَرِضَ أحدُهُما: فالكسبُ بينهُما. ٢. وإن طالبَهُ الصحيحُ أن يُقيمَ مقامَهُ: لَزِمَهُ.	أن يفوضَ كلٌّ منهما إلى صاحبه: كلَّ تصرفٍ ماليٍّ، وبدنيٍّ، من أنواعِ الشركةِ. والربحُ: على ما شرطَاه. والوضيعةُ: بقدرِ المالِ. فإن أدخلا فيها: ١. كسبًا، أو غرامةً، نادرينِ. ٢. أو ما يلزمُ أحدهما من ضمان غصبٍ و نحوه. فسدت.

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="2">باب المساقاة</th><th rowspan="2">فصل في أحكام المزارعة</th></tr>
<tr><th>علام تصح، وحكمها، وحكم فسخها</th><th>ما يلزم العامل وما يلزم رب المال</th></tr>
<tr>
<td>تصحُّ:
١. على شجر لَهُ ثمرٌ يؤكَلُ.
٢. و على ثمرةٍ موجودةٍ.
٣. و على شجرٍ يغرسهُ ويعمل عليه حتى يثمر.
بجزءٍ من الثمرةِ.
وهي: عقدٌ جائزٌ.
فإن فسخَ:
١. المالكُ قبلَ ظهور الثمرةِ: فللعاملِ الأجرةُ.
٢. وإن فسخها هو: فلا شيء لهُ.</td>
<td>✓ ويلزمُ العاملَ: كلُّ ما فيه صلاحُ الثمرة من:
١.حرثٍ.
٢.وسقيٍ.
٣.وزِبَارٍ قطع أغصان ردية.
٤.وتلقيحٍ.
٥.وتشميسٍ.
٦.وإصلاحِ: موضعه، و طُرُقِ الماء.
٧.وحصادٍ، ونحوه.
✓ وعلى ربِّ المالِ: ما يُصلحهُ كسدِّ حائطٍ، وإجراءِ الأنهار، والدولاب، ونحوه.</td>
<td>وتصحُّ المزارعةُ: بجزءٍ معلومِ النسبةِ، مما يَخرجُ من الأرضِ: لربِّها، أو للعامل، والباقي للآخر.
• ولا يشترط: كون البذر والغراس من ربِّ الأرض.
• وعليه عملُ الناس.</td>
</tr>
</table>

باب الإجارة

حكمها وشروطها

تصحُّ بثلاثة شروط:

الأول: معرفة المنفعة: كسُكنى دارٍ، و خدمةِ آدمي، و تعليمِ علمٍ.

الثاني: معرفةُ الأُجرة:

وتصحُّ في: الأجيرِ والظئرِ، بطعامهما وكِسوتِهما.

١. وإن دخل: حمامًا، أو سفينةً.
٢. أو أعطى ثوبه قصَّارًا، أو خياطًا بلا عقد.

صحَّ بأجرةِ العادة.

الثالث: الإباحة في العين.

فلا تصحُّ على نفعٍ محرمٍ:

١. كالزنا.
٢. والزمرِ.
٣. والغناءِ.
٤. وجعلِ دارِهِ كنيسةً، أو لبيعِ الخمرِ.

وتصحُّ إجارةُ حائطٍ لوضعِ أطرافِ خشبهِ عليهِ.

ولا تؤجِّرُ المرأةُ نفسها بغيرِ إذن زوجها.

فصل في أحكام العين المؤجرة

ويشترطُ في العينِ المؤجَّرة:

١. معرفَتُهَا؛ برؤيةٍ أو صفةٍ: في غير الدارِ ونحوِها.
٢. و أن يَعقِدَ على نفعها دونَ أجزائِهَا.

فلا تصحُّ إجارةُ:

١. الطعامِ للأكل.
٢. ولا الشمعِ ليشعلَهُ.
٣. ولا حيوانٍ ليَأخُذَ لَبَنَهُ؛ إلا في الظئرِ.

ونقع البئر، وماءُ الأرض: يدخلان تبعًا.

٣. و القدرة على التسليم.

فلا تصحُّ إجارةُ: الآبقِ، و الشاردِ.

٤. واشتمالُ العينِ على المنفعة، فلا تصحُّ إجارةُ:

- بهيمةٍ زَمِنَةٍ: للحملِ.
- ولا أرضٍ لا تُنبِتُ: للزرع.

٥. و أن تكونَ المنفعةُ للمؤجِّرِ، أو مأذونًا له فيها.

وتجوزُ إجارةُ العينِ لمن يقومُ مقامهُ، لا بأكثرَ منه ضررًا.

وتصحُّ إجارةُ الوقف:

١. فإن ماتَ المؤجِّرُ، فانتقل إلى مَن بعدَهُ: لم تنفسخ، وللثاني حِصَّتُهُ من الأجرةِ.
٢. وإن أجَّرَ الدارَ ونحوها؛ مدةً ولو طويلةً يغلبُ على الظنّ بقاءُ العين فيها: صحَّ.

وإن استأجرها لعمل:

١. كدابةٍ: لركوبٍ إلى موضعٍ معينٍ.
٢. أو بقرٍ: لحرثٍ، أو دِيَاسِ زرعٍ.
٣. أو من يدُلُّهُ على طريقٍ.

اشتُرِطَ معرفةُ ذلكَ، وضبطُهُ بما لا يختلفُ.

❖ ولا تصحُّ على عملٍ يختصُّ أن يكون فاعلهُ من أهل القُربة.

❖ و على المؤجرِ كلُّ ما يتمكنُ به من النفعِ؛ كزمامِ الجمل، ورَحله، وحزامه، والشَدِّ عليه، وشدُّ الأحمال، والمحامِلِ، والرّفعِ والحطِّ، ولزوم البعير، ومفاتيح الدار، و عمارتها.

فأما تفريغُ البالوعةِ والكنيفِ: فيلزمُ المستأجرَ إذا تسلمها فارغةً.

فصل في لزوم عقد الإجارة وما يوجب الفسخ

وهي: عقدٌ لازمٌ.

١. فإن أجره شيئًا، ومنعه كلَّ المدةِ أو بعضها: فلا شيء لهُ.
٢. وإن بدا للآخر قبل انقضائها: فعليه.

وتنفسخُ:

١. بتلفِ العين المؤجرةِ.
٢. و بموتِ: المرتضع، و الراكبُ إن لم يُخَلِّف بدلًا.
٣. و انقلاعِ ضرسٍ، أو بُرئِهِ ونحوه.

لا:

١. بموتِ المتعاقدين.
٢. أو أحدهما.
٣. ولا بضياعِ نفقة المستأجر ونحوه:

وإن اكترى:

١. دارًا فانهدمت.
٢. أو أرضًا للزرعِ، فانقطع ماؤها، أو غرقت.

انفسخت الإجارة في الباقي.

وإن وجدَ العينَ:

١. معيبةً.
٢. أو حدث بها عيبٌ.

فله الفسخُ، وعليه أجرة ما مضى.

ولا يضمن:

١. أجيرٌ خاصٌ ما جنت يدهُ خطًا.
٢. ولا حجامٌ وطبيبٌ وبيطارٌ لم تجن أيديهم، إن عُرِفَ حِذْقُهم.
٣. ولا راعٍ لم يتعد.

ويضمن المشترك: ما تلف بفعلِه.

ولا يضمنُ:

١. ما تلف من حِرزِهِ.
٢. أو بغير فعله.

ولا أجرةَ له.

١. وتجبُ الأجرةُ: بالعقد إن لم تؤجل.
٢. وتُستَحقُ: بتسليم العمل الذي في الذمة.

ومن تَسلَّمَ عينًا بإجارةٍ فاسدةٍ، وفرغت المدة: لزمه أجرة المثل.

باب السبق

يصحُّ على:

١. الأقدام.
٢. وسائر الحيوانات.
٣. والسفن.
٤. والمزاريق.

ولا تصحُّ بعوضٍ إلا في:

١. إبلٍ.
٢. وخيلٍ.
٣. وسهامٍ.

ولا بدَّ من تعيين:

١. المركوبين، واتحادهما.
٢. و الرماةُ.
٣. و المسافة، بقدرٍ معتادٍ.

وهي: جعالةٌ، لكلِّ واحدٍ فسخُها.

وتصحُّ المناضلةُ على:

١. معينين. يحسنون الرمي.

باب العارية، وهي: إباحةُ نفعُ عينٍ، تبقى بعد استيفائه.

وتباحُ إعارةُ: كلِّ ذي نفعٍ مباحٍ؛ إلا:

١. البُضعَ.
٢. و عبدًا مسلمًا لكافرٍ.
٣. و صيدًا ونحوه لمحرمٍ.
٤. و أمةً شابةً لغيرِ امرأةٍ أو مُحرَمٍ.

ولا أُجرَةَ لمن أعارَ حائطًا حتى يسقط.

ولا يُرَدُّ إن سقط إلا بإذنه.

وتُضمنُ العاريةُ: بقيمتها.

- ❖ يوم تلفت.
- ❖ ولو شرط نفي ضمانها.
- ❖ وعليه مؤنة ردها.
- ❖ لا المؤجرة.
- ❖ ولا يُعيرُها.

فإن تلفت عند الثاني:

١. استقرت عليه قيمتها.
٢. و على مُعيرِها أُجرتُها.
٣. وَيُضَمِّنُ أيهما شاء.

وإن أركبَ منقطعًا للثواب: لم يضمن.

❖ وإذا قال: "أَجَّرْتُكَ"، قال: "بل أعرتني".

❖ أو بالعكس.

١. عَقِبَ العقدِ: قُبِلَ قولُ مُدعي الإعارَةِ.
٢. و بعدَ مضيٍّ مدةٍ: قولُ المالكِ في ماضيها بأجرةِ المثلِ.

❖ وإن قال: "أعرتني"، أو قال: "أَجَّرتني"، قال: "بل غَصَبتني".

❖ أو قال: "أعرتُكَ"، قال: "بل أَجَّرتني". والبهيمةُ تالفةٌ.

❖ أو اختلفا في الردِّ. فقولُ المالكِ.

باب الغصبِ، وهو: الاستيلاءُ على حقِّ غيرِهِ قهرًا، بغيرِ حَقٍّ من عقارٍ، ومنقولٍ.

ما يرد وما لا يرد	الاستيلاء على الحر	غصب الأرض	كسب المغصوب	التغير الحاصل على المغصوب
وإن غَصَبَ: ١. كلبًا يُقتنى. ٢. أو خمرَ ذميٍّ: ردَّهما. ولا يُرَدُّ: جلدُ ميتةٍ. وإتلاف الثلاثة: هدرٌ.	وإن استولى على حُرٍّ: لم يضمنه. وإن: ١. استعمله: كرهًا. ٢. أو حَبسهُ. فعليهِ أُجرتُه. ويلزمُ: ردُّ المغصوبِ بزيادته. وإن غَرِمَ أضعافهُ.	وإن: ١) بنى في الأرض. ٢) أو غرسَ. ١. لَزِمَهُ القلعُ. ٢. وأَرشُ نَقصها. ٣. وتسويتُها. ٤. والأجرةُ.	ولو غصبَ: ١. جارحًا. ٢. أو عبدًا. ٣. أو فرسًا. فحصلَ بذلكَ صيدٌ: فلمالكه.	١. وإن ضربَ المصوغَ. ٢. ونسجَ الغزلَ. ٣. وقصَرَ الثوبَ، أو صبغه، بغصبٍ. ٤. ونَجَرَ الخشبةَ، ونحوه. أو صارَ: ٥. الحبُّ: زرعًا. ٦. أو البيضةُ: فرخًا. ٧. و النَّوى: غرسًا. ردَّهُ، وأرشَ نَقصهُ. ولا شيءَ للغاصِبِ. ويلزمُهُ: ضمانُ نقصِهِ. ❖ وإن خَصَى الرقيقَ: ردَّهُ معَ قيمتهِ. ❖ وما نقصَ بسعرٍ: لم يضمَن. ❖ ولا بمرضٍ عادَ ببرئهِ. ❖ وإن عادَ بتعليم صنعةٍ: ضمنَ النقصَ. وإن تعلمَ أو سمِنَ فزادت قيمته، ثم نسيَ أو هزلَ فنقصت: ١. ضمنَ الزيادةَ، كما لو عادت من غير جنس الأولى. ٢. و من جنسها: لا يضمنُ إلا أكثرهُما

تابع: الغصب

فصل	تلف المغصوب وتعيبه	فصل		أحكام جنايات الدواب
١. وإن:خلطهُ: بما لا يتميزُ كـ: زيتٍ؛ أو حنطةٍ بمثلهما. ٢. أو صبغَ الثوبَ. ٣. أو لتَّ سويقًا بدهن. ٤. أو عكسَه. ❖ ولم تنقصِ القيمةُ ولم تزد، فهما شريكان بقدرِ ماليهما فيه. ❖ وإن نقصت القيمةُ: ضمنها. ❖ وإن زادت قيمةُ أحدهِما: فلصاحبها. ولا يُجبرُ من أبى قلعَ الصِّبغِ. ❖ ولو قُلعَ غرسُ المشتري أو بناؤُهُ لاستحقاقِ الأرضِ: رَجعَ على بائِعها بالغَرامةِ. ❖ وإن أطعمهُ لعالمٍ بغصبه: فالضمانُ عليه. ❖ وعكسهُ بعكسِه. وإن أطعمهُ: ١. لمالكهِ. ٢. أو رهنهُ. ٣. أو أودعهُ. ٤. أو آجره إياهُ. ❖ لم يبرأ إلا أن يعلمَ. ❖ ويبرأُ بإعارتهِ.	وما تَلِفَ أو تعيَّبَ من مغصوبٍ: ١. مِثليٍّ: غَرِمَ مثلهُ إذًا، وإلا فقيمتهُ: يوم تعذُّر. ٢. ويضمنُ غيرَ المثليِّ: بقيمتهِ يومَ تلفه. وإن تخمر عصيرٌ: فالمثل. فإن انقلب خلًّا: دفعهُ و معهُ نقصَ قيمته عصيرًا.	وتصرفاتُ الغاصبِ الحكميةُ: باطلةٌ. والقول في: ١. قيمةِ التالف. ٢. أو قدرِه. ٣. أو صفتهِ: قولُهُ. ١. وفي ردِّهِ. ٢. وعدم عيبهِ: قولُ ربِّهِ. وإن جهلَ ربَّهُ: تصدَّق به عنه، مضمونًا.	١. ومن:أتلف محترمًا. أو فتحَ: ٢. قفصًا، عن طائرٍ. ٣. أو بابًا. أو حلَّ: ٤. وكاءً. ٥. أو رباطًا. ٦. أو قيدًا. فذهبَ ما فيه. ٧. أو أتلفَ شيئًا ونحوه. ضمنهُ.	وإن ربطَ دابةً بطريقٍ ضيقٍ فتعثرَ به إنسانٌ: ضمنَ؛ كالكلبِ العقورِ لمن دخلَ بيتهُ بإذنهِ، أو عَقَرَهُ خارجَ منزلِهِ. وما أتلفتِ البهيمةُ من الزرعِ: ١. ليلًا: ضمنه صاحبها. ٢. وعكسهُ النَّهارُ. إلا أن تُرسلَ بقرب ما تُتلفهُ عادةً. وإن كانت بيدِ راكبٍ أو قائدٍ أو سائقٍ: ضمن جناياتها بمُقدَّمِها. لا بمؤخَّرِها. وباقي جِنَايتها هدرٌ. كقتلِ الصَّائلِ عليه. و كسرِ: ١. مزمارٍ. ٢. وصليبٍ. ٣. وآنيةِ ذهبٍ وفضةٍ. ٤. وآنيةِ خمرٍ غيرِ محترمةٍ.

باب الشفعة وهي: استحقاقُ انتزاعِ حصةِ شريكهِ ممن انتقلت إليه بعوضٍ ماليٍّ بثمنه الذي استقرَّ عليه العقدُ.

			فصل
١. فإن انتقلَ: بغير عوضٍ. ٢. أو كان عوضُهُ صَدَاقًا. ٣. أو خُلعًا. ٤. أو صُلحًا عن دم عمدٍ. فلا شفعةَ. ويحرمُ التحيُّلُ لإسقاطها. وتثبتُ لشريكٍ في أرضٍ تجبُ قسمتُها. ويتبعُهَا: ١. الغراسُ. ٢. والبناءُ. لا: الثمرةُ، والزرعُ. فلا شفعةَ لجارٍ. وهي: على الفورِ، وقتَ علمِهِ. فإن لم يَطلُبهَا إذًا بلا عذرٍ: بطلت. ١. وإن قال للمشتري: ✓ "بعني". ✓ أو"صَالحني". ٢. أو كذَّبَ العدلَ. ٣. أو طلبَ أخذَ البعضِ. سَقَطت.	والشفعةُ لاثنينِ: بقدرِ حَقَّيهِما. فإن عفا أحدُهُما: ١. أخذَ الآخرُ الكلَّ. ٢. أو ترك. وإن: ١. اشترى: اثنانِ حقَّ واحدٍ. ٢. أو عكسهُ. ٣. أو اشترى واحدٌ شِقصَينِ من أرضينِ صفقةً واحدةً. فللشفيعِ أخذُ أحدهما. وإن باعَ شِقصًا وسيفًا أو تلف بعضُ المبيعِ: فللشفيعِ أخذُ الشِّقصِ بحصتهِ من الثمن. ولا شفعةَ: ١. بشركةِ وقفٍ. ٢. ولا في غير ملكٍ سابقٍ. ٣. ولا لكافرٍ على مسلمٍ.	وإن تصرف مشتريهِ: ١. بوقفهِ. ٢. أو هبتهِ. ٣. أو رهنهِ. لا بوصيةٍ: سقطت الشفعةُ. ٤. و ببيعٍ: فله أخذهُ بأحدِ البيعينِ. وللمشتري: ١. الغَلَّةُ. ٢. و النماءُ المنفصلُ. ٣. و الزرعُ والثمرةُ الظاهرةُ. فإن بنى أو غرسَ: فللشفيعِ: ١. تملُّكُهُ بقيمتِهِ. ٢. و قلعُهُ ويَغرَمُ نقصَهُ. ٣. ولربِّهِ أخذُهُ بلا ضررٍ.	وإن ماتَ الشفيعُ: ١. قبلَ الطلبِ: بطَلَت. ٢. و بعدَهُ: لوارثِهِ. ❖ ويأخذُهُ: بكلِّ الثمنِ. ❖ فإن عجزِ عن بعضهِ: سقطت شفعتهُ. ❖ و المؤجَّلُ: يأخذه المليءُ بهِ. ❖ وضدُّهُ: بكفيلٍ مليءٍ. ❖ ويُقبلُ في الخُلفِ مع عَدَمِ البينةِ: قولُ المشتري. ❖ فإن قالَ:"اشتريتهُ بألفٍ". أخذ الشفيعُ به، ولو أثبتَ البائعُ بأكثرَ. ❖ وإن أقر البائعُ بالبيعِ، وأنكرَ المشتري: وجبت. وعهدةُ الشفيعِ: على المشتري. وعُهدةُ المشتري: على البائعِ

باب الوديعة

من أحكامها

إذا تلفت من بين مالهِ، ولم يتعدَّ، ولم يفرط: لم يضمن.

ويلزمُهُ: حِفظُهَا في حرزِ مِثلهَا.

فإن عَيَّنهُ صاحبُهَا:

١. فأحرَزَهَا بدونهِ: ضَمِن.

٢. و بمثله أو أحرزَ: فلا.

❖ وإن قطعَ العَلَفَ عن الدابةِ بغيرِ قولِ صاحبها: ضمنَ.

❖ وإن عيَّنَ جيبهُ فتركَها في كُمِّهِ أو يدهِ: ضمنَ.

❖ وعكسُهُ بعكسهِ.

❖ وإن دفعها إلى من يحفظُ مالهُ أو مالَ ربِّها: لم يضمن.

❖ وعكسُهُ: الأجنبيُّ، والحاكمُ.

❖ ولا يُطالَبَانِ: إن جَهلا.

❖ وإن حَدثَ خوفٌ أو سفرٌ: رَدَّها إلى ربِّها.

فإن غابَ:

١. حَمَلها مَعَهُ إن كانَ أحرَزَ.

٢. وإلا أودعَهَا أهلَ ثقةٍ.

ومن أُودِعَ:

١. دابةً فركبها لغيرِ نفعها.

٢. أو ثوبًا فلبسهُ.

٣. أو دراهمَ فأخرجها من مُحرزٍ، ثم ردَّها، أو رفعَ الختمَ ونحوه عنها، أو خلَطَها بغيرِ متميِّزٍ.

فضاعَ الكلُّ: ضمنَ.

فصل

ويقبلُ قولُ المودَعِ:

١. في ردَّها إلى ربِّها.

٢. أو غيره بإذنهِ.

٣. و في تلفها وعدمِ التفريطِ.

فإن قالَ: "لم تُودعني"، ثم ثبتت:

١. ببينةٍ.

٢. أو إقرارٍ.

❖ ثم ادعى: ردًّا، أو تلفًا سابقين لجحودِهِ:

❖ لم يُقبلا ولو ببينةٍ.

❖ بل: في قولهِ:"مالكَ عندي شيءٌ"، ونحوه.

❖ أو بعدَهُ بها.

وإن ادعى وارثهُ:

١. الردَّ منهُ.

٢. أو من مورِّثهِ.

لم يُقبل إلا ببينةٍ.

وإن طلبَ أحدُ المودِعِينَ نصيبهُ من مكيلٍ أو موزونٍ ينقسمُ: أَخَذَهُ.

١. وللمُستَودَعِ.

٢. والمضارَبِ.

٣. والمرتَهِنِ.

٤. والمستأجِرِ.

مطالبةُ غاصبِ العينِ.

باب إحياءِ الموات

وهيَ: الأرضُ المنفكَّةُ عن الاختصاصاتِ، ومُلكِ معصومٍ.

فمن أحياها: مَلَكَهَا:

- مِن: مسلمٍ، وكافرٍ.
- بإذنِ الإمام، وعدمِه.
- في دارِ الإسلامِ، وغيرِها.

والعنوةُ كغيرِها.

ويُملكُ بالإحياءِ: ما قَرُبَ من عامرٍ؛ إن لم يتعلق بمصلحتِهِ.

ومَن:

١. أحاطَ مواتًا.
٢. أو حفرَ بئرًا فوصل إلى الماءِ.
٣. أو أجراهُ إليهِ من عينٍ ونحوها.
٤. أو حبسهُ عنهُ ليزرعَ.

فقد أحياه.

ويُملكُ:

١. حَريمُ البئرِ العاديَّةِ: خمسينَ ذراعًا من كل جانبٍ.
٢. وحريمُ البَديَّةِ: نِصفُهَا.

وللإمام:

- إقطاعُ مواتٍ لمن يُحييه.
- ولا يملكُهُ.
- وله إقطاعُ الجلوسِ في الطرقِ الواسعةِ:

١. ما لم يَضُرَّ بالناس.
٢. ويكون أحقَّ بجلوسها.

ومن غير إقطاعٍ، لمن سبق بالجلوس، ما بقي قُمَاشُهُ فيها، وإن طالَ.

وإن سبق اثنانِ: اقترَعَا.

ولمن في أعلى الماء المباح:

١. السقيُ وحبسُ الماءِ إلى أن يصلَ إلى كعبِهِ.
٢. ثم يُرسِلُه إلى من يليه.

وللإمامِ دونَ غيرِهِ: حمىً مرعى لدوابِّ المسلمين؛ ما لم يَضُرَّهُم.

باب الجِعَالة

وهي: أن يجعلَ شيئًا:

- معلومًا لمن يعمل له عملًا:

١. معلومًا.
٢. أو مجهولًا.

- مدةً:

١. معلومةً.
٢. أو مجهولةً.

كـ:

١. ردِّ: عبدٍ، ولُقطةٍ.
٢. و خياطةٍ.
٣. وبناء حائطٍ.

فمن فعلَ:

١. بعد علمهِ بقوله، استحقهُ، والجماعةُ: يقتسمونهُ.
٢. و في أثنائه: يأخُذُ قسطَ تمامه.

و لكلٍّ فسخُهَا.

١. فمن العاملِ: لا يستحقُّ شيئًا.
٢. و من الجاعل بعدَ الشروعِ: للعاملِ أُجرَةُ مثلِ عَمَلِهِ.

ومع الاختلاف في أصلهِ أو قَدرِه: يُقبَلُ قولُ الجاعلِ.

ومن:

١. ردَّ لُقَطَةً.
٢. أو ضالةً.
٣. أو عَمِلَ لغيرهِ عملًا بغير جُعلٍ:

لم يستحقَّ عِوضًا؛ إلا دينارًا، أو اثني عشرَ درهمًا، عن ردِّ الآبق ويَرجعُ بنفقتهِ أيضًا.

باب اللُّقَطَة

وهي: مالٌ أو مختصٌّ ضلَّ عن ربِّه، و تتبعُهُ همَّةُ أوساطِ الناسِ.

١. فأمَّا الرغيفُ والسوطُ ونحوُهُما: فيملَكُ بلا تعريفٍ.
٢. وما امتنعَ من سَبُعٍ صغيرٍ كَثَورٍ وجَمَلٍ ونحوهما: حَرُمَ أخذهُ.

وله التقاط غيرِ ذلك:

١. من حيوانٍ.
٢. وغيره.

إن أمن نفسه على ذلك.

وإلا فهو كغاصبٍ.

ويُعرِّفُ الجميعَ بالنداءِ:

١. في مجامعِ الناس، غيرِ المساجد.
٢. حولًا.
٣. ويملكهُ بعدهُ حُكمًا.

- ❖ لكن لا يتصرفُ فيها: قبلَ معرفةِ صفاتِها.
- ❖ فمتى جاءَ طالبُها فوصَفَها: لَزِمَ دفعُها إليه.

والسفيهُ والصبيُّ: يُعرِّفُ لُقَطَتَهُما وليُّهُما.

ومن تركَ حيوانًا بفلاةٍ لانقطاعه، أو عَجزَ ربُّه عنهُ: مَلكهُ آخذهُ.

ومن أُخذَ نعلُهُ ونحوه، ووجدَ موضعهُ غيرهَ: فلقطةٌ.

باب اللَّقيطِ

وهو: طفلٌ لا يُعرفُ نَسبُهُ، ولا رِقُّهُ، نُبِذَ، أو ضَلَّ.

أَخْذُهُ: فرضُ كفايةٍ.

وهو: حرٌّ.

وما وجدَ:

١. معهُ.
٢. أو تحتهَ: ظاهرًا، أو مدفونًا طريًّا أو متصلًا به كحيوانٍ وغيره.
٣. أو قريبًا منه:

فلهُ.

ويُنفقُ عليه:

١. منه.
٢. وإلا فمن بيتِ المالِ.

وهو: مُسلمٌ.

وحضانتهُ: لواجدهِ الأمين.

ويُنفقُ عليه: بغيرِ إذن حاكمٍ.

وميراثهُ وديتهُ لبيت المالِ.

ووليه في العمدِ: الإمامُ.

يخيرُ بينَ:

١. القصاصِ.
٢. والدِّية.

وإن أقر:

١. رجلٌ.
٢. أو امرأةٌ ذاتُ زوجٍ:

- ❖ مسلمٍ.
- ❖ أو كافرٍ.

أنَّه ولَدُه: لحقَ به، ولو بعدَ موتِ اللَّقيطِ.

- ❖ ولا يتبعُ الكافرَ في دينهِ إلا ببينةٍ تَشهدُ أنَّه وُلِدَ على فراشهِ.
- ❖ وإن اعترفَ بالرقِّ معَ سبقِ مُنافٍ، أو قالَ:"إنه كافرٌ"، لم يُقبل منهُ.

وإن ادَّعاهُ جماعةٌ:

١. قُدِّمَ ذو البينةِ.
٢. وإلا فبمن ألحقته القافةُ بِهِ.

كتابُ الوقف، وهو: تحبيسُ الأصلِ، وتسبيلُ المنفعةِ.

ويصحُّ:

١. بالقولِ.
٢. وبالفعلِ الدَّالِ عليهِ.

كمن:

١. جعلَ أرضه مسجدًا وأذن للناسِ في الصلاةِ فيه.
٢. أو مقبرةً وأذن في الدفن فيها.

وصريحهُ:

١. "وقفتُ".
٢. و"حبستُ".
٣. و"سبَّلتُ".

وكنايتُهُ:

١. "تصدقتُ".
٢. و"حرَّمتُ".
٣. و"أبَّدتُ".

فتُشترطُ:

١. النية مع الكناية.
٢. أو اقتران أحدِ الألفاظ الخمسةِ.
٣. أو حُكم الوقفِ.

ويشترطُ فيه:

١. المنفعةُ دائمًا: من معيَّنٍ ينتفعُ به مع بقاءِ عينهِ كعقارٍ، وحيوانٍ ونحوهما.
٢. و أن يكون على بِرٍّ:
   - ❖ كالمساجد، والقناطرِ، والمساكين.
   - ❖ والأقاربِ من مسلمٍ وذميٍّ.

غير:

١) حربيٍّ.
٢) و كنيسةٍ.
٣) و نسخِ التوراةِ والإنجيل.
٤) وكُتُب زندقةٍ.

وكذا:

- ❖ الوصيةُ.
- ❖ و الوقفُ على نفسهِ.

٣. ويُشترطُ في غيرِ المسجدِ ونحوِهِ: أن يكونَ على مُعيَّنٍ يَملكُ:

لا:

١) مَلَكٍ.
٢) وحَيَوانٍ.
٣) وقبرٍ.
٤) وحَملٍ.

لا:

١. قبولُهُ.
٢. ولا إخراجُهُ عن يدِهِ.

فصل شروط الواقف

ويجبُ العملُ بشرطِ الواقفِ، في:

١. جمعٍ.
٢. وتقديمٍ.
٣. وضدِّ ذلك.
٤. واعتبارِ وصفٍ، و عدمهِ.
٥. والترتيبِ.
٦. ونظرٍ.
٧. وغير ذلك.

فإن أطلق ولم يشترط: استوى الغنيُّ والذَّكرُ، وضدُّهُما.

والنظرُ: للموقوف عليه.

وإن وقفَ على ولده أو ولد غيره، ثم على المساكينِ فهو:

١. لولدِهِ الذكورِ والإناثِ بالسوية.
٢. ثم ولدِ بنيه دونَ بناته.

كما لو قال:"على ولدِ ولدِهِ"، وذريتِهِ لصلبه.

ولو قال:"على بنيهِ"، أو"بني فلانٍ" : اختصَّ بذكورِهم.

إلا أن يكونوا قبيلةً فيدخلُ فيه: النساءُ.

دون أولادهنَّ من غيرهم.

والقرابةُ، وأهل بيتِهِ، وقومه، يشملُ:

١. الذكرَ والأنثى من أولادِهِ.
٢. وأولادُ أبيهِ، وجده، وجد أبيه.

وإن وجدت قرينةٌ تقتضي إرادةَ الإناثِ أو حرمانَهُنَّ: عُمِلَ بها.

وإذا وُقِفَ على جماعةٍ:

✓ يُمكنُ حصرُهم، وجبَ:

١. تعميمهم.
٢. والتساوي.

✓ وإلا جازَ:

١. التفضيلُ.
٢. والاقتصار على أحدهم.

فصل

والوقفُ: عقدٌ لازمٌ.

١. لا يجوزُ: فسخه.
٢. ولا يباعُ.
   - ❖ إلا أن تتعطلَ منافعه.
   - ❖ ويصرفُ ثمنهُ في مثله.
   - ❖ ولو أنَّه: مسجدٌ، وآلتهُ.

وما فضلَ عن حاجتهِ:

١. جازَ صرفُهُ إلى مسجدٍ آخرَ.
٢. والصدقةُ به على فقراءِ المسلمين.

باب الهبة والعطية، وهي: التبرعُ، بتمليكِ، مالهِ، المعلومِ، الموجودِ، في حياتهِ غيرَهُ.

١. وإن شرطَ فيها عوضًا معلومًا: فبيعٌ.

٢. ولا يصحُّ مجهولًا إلا ما تعذر علمُهُ.

وتنعقدُ:

١. بالإيجابِ والقبولِ.

٢. و المعاطاةِ الدَّالةِ عليها.

وتلزمُ: بالقبض بإذن واهبٍ.

إلا ما كان في يدِ مُتَّهِبٍ.

ووارثُ الواهبِ: يقومُ مقامه.

ومن أبرأ غريمهَ من دَيْنِه بلفظِ:

١. الإحلالِ.

٢. أو الصدقةِ.

٣. أو الهبةِ ونحوها.

برئت ذمتهُ، ولو لم يَقبل.

وتجوزُ هبةُ:

١. كلِّ عينٍ تباعُ.

٢. و كلبٍ يُقتَنى.

فصل أحكام العطيّة

❖ يجبُ التعديلُ في عطيةِ أولاده: بقدرِ إرثهم.

❖ فإن فضّلَ بعضهم:

١. سَوَّى برجوعٍ، أو زيادةٍ.

٢. فإن ماتَ قبلَهُ: ثبتت.

ولا يجوزُ لواهبٍ:

١. أن يرجعَ في هبتهِ اللازمةِ.

٢. إلا الأبَ.

وله: أن يأخذ ويتملَّكَ من مالِ ولدهِ ما لا يضره، ولا يحتاجه.

فإن: تصرف في ماله ولو فيما وهبهُ له:

١. ببيعٍ.

٢. أو عتقٍ.

٣. أو إبراءٍ.

أو أرادَ أخذهُ قبلَ رجوعهِ.

أو تملَّكه بقولٍ أو نيةٍ وقبضٍ معتبرٍ:

١. لم يصحَّ.

٢. بل بعدَهُ.

وليس للولدِ:

مطالبةُ أبيه بدينٍ ونحوه.

إلا بنفقتهِ الواجبةِ عليه:

١. فإن له مطالبتهُ بها.

٢. وحبسهُ عليها.

فصل في تصرفات المريض، مَن مَرَضُهُ:

غيرُ مخوفٍ، كوجعِ:

١. ضرسٍ.

٢. وعينٍ.

٣. وصداعٍ يسيرٍ.

فتصرفه لازمٌ كالصحيحِ، ولو مات منه.

وإن كان مخوفًا:

١. كـ: برسامٍ [وجع في الدماغ].

٢. و ذات الجنبِ [قروح في الجنب].

٣. و وجع قلبٍ.

٤. و دوام قيامٍ [إسهال معه دم].

٥. و رعافٍ.

٦. و أولِ فالجٍ.

٧. و آخرِ سِلٍّ.

٨. و الحمى المطبقة.

٩. و الرِّبْعَ [نوع من الحمى].

١٠. وما قال طبيبانِ، مسلمانِ، عدلانِ: "إنه مخوفٌ".

١١. ومن وقع الطاعون ببلدهِ.

١٢. ومن أخذها الطلقُ.

لا يلزمُ تبرعُهُ:

١. لوارثٍ بشيءٍ.

٢. ولا بما فوقَ الثلثِ.

إلا بإجازةِ الورثةِ لها؛ إذا ماتَ منه.

وإن عوفي: فكصحيح.

١) ومن امتد مرضهُ بجذامٍ، أو سِلٍّ، أو فالجٍ، ولم يقطعه بفراشٍ: فمن كُلِّ مالهِ.

٢) والعكسُ بالعكس.

٣) ويعتبرُ الثلثُ عندَ موتهِ.

٤) و يُسوَّى بين المتقدمِ والمتأخرِ في الوصية.

١) ويُبدأُ: بالأولِ فالأولِ في العطيَّة.

٢) و لا يملكُ الرجوعَ فيها.

٣) و يُعتبرُ القبولُ لها عند وجودِها.

٤) و يثبتُ الملكُ إذًا. والوصيةُ: بخلاف ذلك.

كتابُ الوصايا

حكم الوصية

يُسنُّ: لمن تركَ خيرًا، وهو: المال الكثير، أن يوصي بالخُمسِ.

ولا تَجوزُ:

١. بأكثرَ من الثلثِ لأجنبيٍّ.

٢. ولا لوارثٍ بشيءٍ إلا بإجازةِ الورثة لها بعد الموت فتصحُّ تنفيذًا.

وتُكرهُ وصيةُ فقيرٍ وارثهُ مُحتاجٌ.

وتجوزُ بالكلِّ: لمن لا وارثَ له.

وإن لم يفِ الثلثُ بالوصايا: فالنقصُ بالقسطِ.

بعض أحكامها

وإن أَوْصَى لوارثٍ فصارَ عند الموتِ غيرَ وارثٍ: صحت، والعكسُ بالعكس.

ويعتبرُ قبولُ الموصَى له:

❖ بعد الموتِ وإن طال الزمن.

❖ لا قبلَهُ.

ويثبتُ الملكُ به: عَقِبَ الموتِ.

ومن قَبِلَها ثم ردَّها: لم يصحَّ الردُّ.

ويجوز الرجوعُ في الوصية.

وإن قال:"إن قَدِمَ زيدٌ فله ما وصيتُ به لعمروٍ":

١. فَقَدِمَ في حياتِهِ: فلهُ.

٢. و بعدها: لعمروٍ.

ويُخْرَجُ الواجبُ كُلُّهُ من دينٍ وحجٍّ وغيره، من كُلِّ مالِه: بعدَ موتِه، وإن لم يُوصِ به.

وإن قالَ:"أدوا الواجبَ من ثُلُثي"، بُدئَ به:

١. فإن بقي منه شيءٌ أخذهُ صاحبُ التبرعِ.

٢. وإلا سقطَ.

باب الموصَى لَهُ

تصحُّ:

١. لمن يَصحُّ تملُّكهُ.

٢. ولعبدِهِ بمشاعٍ كثُلُثِه.

ويعتقُ منهُ بقدرِه.

ويأخذُ الفاضلَ.

و بمائة أو مُعيَّنٍ: لا تصحُّ لَهُ.

وتَصحُّ:

١. بحملٍ.

٢. و لحملٍ تحقّقَ وجودُه قبلَها.

وإذا أَوْصَى من لا حجَّ عليه أن يُحجَّ عنه بألفٍ: صُرِفَ من ثُلُثِه مُؤْنَةُ حَجَّةٍ بعدَ أُخرى حتى تنفذ.

ولا تصحُّ:

١. لِمَلَكٍ.

٢. وبهيمةٍ.

٣. وميتٍ.

فإن وصَّى لحيٍّ وميتٍ:

١. يُعلَم موتَهُ: فالكلُّ للحيِّ.

٢. وإن جُهِلَ: فالنِّصفُ.

وإن وصى بمالهِ لابنيهِ وأجنبيٍّ فردًّا وصيَّتهُ: فلهُ التُّسعُ.

باب الموصَى بهِ

تَصحُّ:

١. بما يُعجزُ عن تسليمهِ، كآبقٍ، وطيرٍ في هواءٍ.

٢. و بالمعدومِ؛ كبما يَحملُ حَيوانُهُ، وشجرتُهُ: أبدًا، أو مدةً معيَّنةً.

فإن لم يَحصل منه شيءٌ: بَطَلت الوصيةُ.

وتَصحُّ:

١. بكلبِ صيدٍ ونحوه.

٢. وبزيتٍ متنجّسٍ.

و له ثُلثُهما.

ولو كثُرَ المالُ، إن لم تُجزِ الورثةُ.

وتصحُّ بمجهولٍ كعبد وشاةٍ، ويُعطى ما يقعُ عليه الاسمُ العُرفيُّ.

وإذا وصَّى بثلثه فاستحدث مالًا ولو ديةً: دخلَ في الوصيةِ.

ومن أُوصِيَ له بمُعيَّنٍ، فَتَلِفَ: بطلت.

وإن أتْلَفَ المالُ غيرُهُ: فهو للموصى له؛ إن خرجَ من ثلثِ المالِ الحاصلِ للورثةِ.

باب الوصية بالأنصباءِ والأجزاءِ	باب الموصَى إليه (الإيصاء)
• إذا أَوْصَى بمثلِ نصيبِ وارثٍ معيّنٍ: فلَه مثلُ نصيبِهِ مضمومًا إلى المسأَلَةِ. • فإذا أَوْصَى بمثلِ نصيبِ ابنه: ١. وله ابنانِ: فَلَهُ الثُلثُ. ٢. وإن كانوا ثلاثةً: فلهُ الربعُ. ٣. وإن كان معهم بنتٌ: فله التُّسعَانِ. • وإن أَوْصَى له: ✓ بمثلِ نصيبِ أحدِ ورثتِهِ ولم يُبين: كانَ لَهُ مثلُ ما لأقلِّهم نصيبًا: ١. فمعَ ابنٍ وبنتٍ: ربعٌ. ٢. ومع زوجةٍ وابنٍ: تُسعٌ. ✓ و بسهمٍ من مالِهِ فلهُ: سُدسٌ. ✓ و بشيءٍ أو جُزءٍ، أو حَظٍّ: أعطاهُ الوارثُ ما شاءَ.	تصحُّ وصيةُ المسلمِ إلى كلِّ مسلمٍ: ١. مكلفٍ. ٢. عدلٍ. ٣. رشيدٍ. ولو عبدًا، ويقبلُ: بإذن سيدهِ. وإذا أَوْصَى إلى زيدٍ و بعدَهُ إلى عمروٍ ولم يَعزِل زيدًا: ١. اشتركا. ٢. ولا ينفردُ أحدهما بتصرفٍ لم يجعلهُ لَهُ. ولا تصحُّ وصيةٌ: ١. إلا في تصرفٍ معلومٍ. ٢. يملكُهُ الموصِي. ٣. كقضَاءِ دينِهِ، وتَفرِقَةِ ثُلُثه، والنظرِ لصغارِهِ. ولا تصحُّ: بما لا يملكُهُ الموصِي؛ كوصيةِ المرأةِ بالنظرِ في حقِّ أولادها الأصاغرِ ونحو ذلك. ومن وُصِّي في شيءٍ: لم يَصِر وصيًّا في غيرِهِ. وإن ظهرَ على الميتِ دينٌ يستغرقُ بَعدَ تَفرِقَةِ الوصيِّ: لم يَضمَن. وإن قال:"ضع ثُلُثي حيثُ شِئتَ": لم يحلَّ لهُ ولا لولدِهِ. ومن ماتَ بمكانٍ لا حاكمَ به ولا وصيَّ: حازَ بعضُ من حضرَهُ من المسلمينَ تركتهُ، وعُملَ الأصلحُ حينئذٍ فيها من بيعٍ وغيرِهِ.

كتابُ الفرائض وهي: العلمُ بقسمةِ المواريثِ.

أسباب الإرث وأنواع الورثة	نصيب الزوج والزوجة والأب والجد	فصل، الجد مع الإخوة	فصل في أحوالِ الأُم
أسبابُ الإرثِ: ١. رحمٌ. ٢. و نكاحٌ. ٣. و ولاءٌ. والورثةُ: ١. ذُو فرضٍ. ٢. وعصبةٍ. ٣. و رَحِمٍ. فذوو الفرض عشرةٌ: الزوجانِ: ١. الزوج. ٢. والزوجة. والأبوانِ: ٣. الأب. ٤. والأم. ٥. والجدُّ ٦. والجدَّة. ٧. والبناتُ. ٨. وبناتُ الابن. ٩. والأخواتُ من كلِّ جهةٍ. ١٠. والإخوةُ من الأمِ.	فللزوج: ١. النصفُ. ٢. ومع وجودِ ولدٍ، أو ولدِ ابنٍ، وإن نزلَ: الربعُ. وللزوجةِ فأكثرَ: نصفُ حَالَيهِ فيهما. ولكلٍّ من الأبِ والجدِّ: ١. السدسُ بالفرضِ: مع ذكورِ الولدِ، أو ولدِ الابنِ. ٢. ويرثانِ بالتعصيبِ: مع عدمِ الولدِ و ولدِ الابنِ. ٣. و بالفرضِ والتعصيبِ: مع إناثِهما.	والجدُّ لأبٍ وإن علا: ❖ مع ولدِ أبوينِ أو أبٍ: ١) كأخٍ منهم. ٢) فإن نقصتهُ المقاسَمَةُ عن ثلثِ المالِ: أُعطِيَهُ. ❖ ومع ذي فرضٍ بعدَهُ، الأحظُّ: ١. من المقاسَمَةِ. ٢. أو ثُلُث ما بقيَ. ٣. أو سدسُ الكلِّ. فإن لم يبقَ سوى السدسِ: ١. أعطيهُ. ٢. وسقط الإخوة. إلا في الأكدريَّة. ولا يَعُولُ، ولا يُفرَضُ لأختٍ معَهُ إلا بها. وولدُ الأبِ إذا انفردوا معَهُ: كولدِ الأبوين. فإن اجتمعوا فقاسموه: ١. أخذَ عصبةُ ولدِ الأبوينِ ما بيدِ ولدِ الأبِ. ٢. و أنثاهُم فقط تمامَ فرضها، وما بقي لولدِ الأبِ.	وللأمِّ: ❖ السدسُ؛ مع وجودِ: ١. ولدٍ. ٢. أو ولدِ ابنٍ. ٣. أو اثنين من إخوةٍ أو أخواتٍ. ❖ و الثلثُ: معَ عَدَمِهم. ❖ أو السدسُ معَ: ١. زوجٍ. ٢. وأبوينِ. ❖ و الربعُ معَ: ١. زوجةٍ. ٢. وأبوينِ. وللأبِ مِثلاهُمَا.

فصل في ميراثِ الجدة

تَرِثُ:

١. أمُّ الأمِّ.
٢. وأمُّ الأبِ.
٣. وأمُّ أبِ الأبِ.

وإن عَلَوْنَ أمومةً: السُدسَ.

- ❖ فإن تحاذينَ: فبينهُنَّ.
- ❖ ومن قَرُبت فلها وحدها.
- ❖ وتَرِثُ أمُّ الأبِ، و الجدُّ معهما: كالعمِّ.
- ❖ وتَرِثُ الجدَّةُ بقرابتين: ثُلثَي السُدسِ.
- ❖ فلو تزوجَ بنتَ خالهِ فجدَّتهُ:
  ١. أمُّ أمِّ أمِّ ولدِهما.
  ٢. وأمُّ أمِّ أبيهِ.
- ❖ وإن تزوجَ بنتَ عمته، فجدتهُ:
  ١. أمُّ أمِّ أمّه.
  ٢. وأمُّ أبي أبيهِ.

فصل في ميراثِ البنات، وبنات الابن ، والأخوات

والنصفُ فرضُ:

١. بنتٍ وحدَهَا.
٢. ثم هو لبنتِ ابنٍ وحدها.
٣. ثم لأختٍ:
   - ❖ لأبوين.
   - ❖ أو لأبٍ.

وحدها.

والثلثان: لثنتينِ من الجميعِ، فأكثرَ، إذا لم يُعصَّبنَ بذكرٍ.

والسُّدسُ:

١. لبنتِ ابنٍ فأكثرَ مع بنتٍ.
٢. ولأختٍ فأكثرَ لأبٍ مع أختٍ لأبوينِ.

مع عدمِ مُعصِّبٍ فيهما.

فإن استكمل الثلثين بناتٌ أو هما:

١. سقط مَن دونهنَّ.
٢. إن لم يُعصِّبْهُنَّ ذكرٌ:
   - ❖ بإزائهنَّ.
   - ❖ أو أنزلَ منهنَّ.

وكذا الأخواتُ من الأبِ مع أخواتٍ لأبوينِ، إن لم يُعصِّبهنَّ أخوهنَّ.

والأختُ فأكثر: ترثُ ما فضلَ عن فرضَ البنتِ فأزيد.

وللذكرِ أو الأنثى من ولدِ الأمِّ: السُدسُ.

ولاثنين فأزيدَ: الثلثُ بينهم؛ بالسوية.

فصل في الحجب

تسقطُ:

١. الأجدادُ: بالأبِ.
٢. و الأبعدُ: بالأقربِ.
٣. و الجداتُ: بالأمِّ.
٤. و ولدُ الابنِ: بالابنِ.
٥. و ولدُ الأبوين:
   ١) بابنٍ.
   ٢) وابن ابنٍ.
   ٣) وأبٍ.
٦. و ولدُ الأبِ:
   ١) بهم.
   ٢) وبالأخ لأبوينِ.
٧. و ولدُ الأمِّ:
   ١) بالولدِ.
   ٢) وبولدِ الابن.
   ٣) وبالأبِ.
   ٤) وأبيه.
٨. ويسقطُ به كلُّ:
   ١) ابن أخٍ.
   ٢) و عمٍّ.

باب العصبات:

وهم، كلُّ من

١. لو انفردَ لأخذَ المال بجهةٍ واحدةٍ.
٢. ومع ذي فرضٍ: يأخذُ ما بقي.

فأقربهم:

١. ابنٌ، فابنُهُ وإن نزلَ.
٢. ثم الأبُ.
٣. ثم الجدُّ، وإن علا مع عدم أخٍ لأبوين، أو لأبٍ.
٤. ثم هما.
٥. ثم بنوهُما أبدًا.
٦. ثم عمٌّ لأبوين.
٧. ثم عمٌّ لأبٍ.
٨. ثم بنوهما كذلك.
٩. ثم أعمامُ أبيه لأبوين.
١٠. ثم لأبٍ.
١١. ثم بنوهم كذلك.
١٢. ثم أعمامُ جدِّه.
١٣. ثم بنوهم كذلك.

لا يرثُ: بنو أبٍ أعلى مع بني أبٍ أقربَ وإن نزلوا.

١) فأخٌ لأبٍ: أولى من عمٍّ، و ابنه، و ابنُ أخٍ لأبوين.
٢) وهو أو ابنُ أخٍ لأبٍ: أولى من ابنِ ابنِ أخٍ لأبوين.
٣) ومع الاستواء: يُقدَّمُ من لأبوين.

فإن عُدِمَ عصبَةُ النسبِ: وَرِثَ المُعتِقُ ثم عصبتُهُ.

فصل في أحكام العصبة بالغير

يرثُ:

١. الابن.
٢. و ابنه.
٣. و الأخ:
   - لأبوين.
   - ثم لأب.

مع أخته.

مثليها.

١. وكل عصبةٍ غيرُهُم: لا ترثُ أختهُ معه شيئًا.
٢. وابنا عمٍّ أحدهما أخٌ لأمٍّ أو زوجٌ: له فرضُهُ والباقي لهما.

ويُبدأُ:

١. بالفروضِ.
٢. وما بقي للعصبةِ.
٣. ويسقطونَ في الحماريَّة.

والفروضُ ستةٌ:

١. نصفٌ.
٢. وربعٌ.
٣. وثمنٌ.
٤. وثلثان.
٥. وثلثٌ.
٦. وسدسٌ.

باب أصول المسائل، والأصولُ سبعةٌ:

أربعة لا تعول وهي: ٢، ٣، ٤، ٨

١) فنصفانِ.
٢) أو نصفٌ وما بقي.

١. من: اثنين.

١) وثلثانِ.
٢) أو ثلثٌ وما بقي.
٣) أو هما.

٢. من: ثلاثةٍ.

١) وربعٌ.
٢) أو ثمنٌ.

وما بقيَ.

أو مع النِّصف:

٣. من أربعةٍ.
٤. و من ثمانيةٍ.

فهذه أربعةٌ: لا تعولُ.

وثلاثة تعول، وهي: ٦، ١٢، ٢٤

والنِّصف مع:

- ✓ الثلثين.
- ✓ أو الثلث.
- ✓ أو السدس.
- ✓ أو هو وما بقي:

٥. من ستةٍ، وتعولُ إلى: عشرةٍ شفعًا ووترًا.

والربعُ مع:

- ✓ الثلثين.
- ✓ أو الثلث.
- ✓ أو السدس.

٦. من اثني عشر، وتعولُ إلى: سبعة عشر وترًا.

والثُّمنُ مع:

- ✓ السدس.
- ✓ أو ثلثين.

٧. من أربعةٍ وعشرين، وتعولُ إلى: سبعةٍ وعشرين.

وإن بقيَ بعد الفروضِ شيءٌ ولا عصبة: رُدَّ على كل فرضٍ بقدرهِ غيرَ الزوجين.

باب التصحيح والمناسخات وقسمة التركات

التصحيح	فصل في بيان العمل في المناسخات	فصل في قسمة التركات
إذا انكسرَ سهمُ فريقٍ عليهم، ضَرَبْتَ: ١. عددَهُم إن باين سهامَهُم. ٢. أو وفقهُ إن وافَقَهُ بجزءٍ كثلثٍ ونحوه. في أصلِ المسألة. وعولها إن عالت: فما بَلَغَ صحَّت منه. ويصيرُ للواحدِ: ١. ما كان لجماعتهِ. ٢. أو وفقُهُ.	إذا ماتَ شخصٌ ولم تقسم تركتهُ حتى ماتَ بعض ورثتهِ: فإن ورثوهُ كالأول: كإخوةٍ؛ فاقسِمها على من بقي. وإن كان ورثةُ كلِّ ميتٍ لا يرثون غيره: كإخوةٍ لهم بنون. - فصحّحِ الأُولى. - واقسم سهم كل ميت على مسألته. - وصحّحِ المنكسِرَ كما سبقَ. وإن لم يرثوا الثانيَ كالأوَّلِ: صَحَّحتَ الأولَى، وقَسَمتَ سَهمَ الثاني على ورثتهِ: ١. فإن انقسمت: صحَّتا من أصلها. ٢. وإن لم تنقسم: ضَربتَ كلَّ الثانيةِ أو وفقَهَا للسهامِ في الأُولى: ومن له شيءٌ منها: فاضربهُ فيما ضربته فيها. ومن له من الثانية شيءٌ: فاضربهُ فيما تركَهُ الميتُ أو وفقَهُ فهوَ لَهُ. وتعملُ في الثالثِ فأكثرَ: عملَكَ في الثاني معَ الأول.	إذا أمكنَ نسبةُ سهمِ كلِّ وارثٍ من المسألةِ بجزءٍ: فله كنسبته.

باب ذوي الأرحام

ويرثون: بالتنزيلِ.

الذكرُ والأنثى سواءٌ.

١) فولدُ البنات، وولد بناتِ البنين، وولدُ الأخوات: كأمهاتهنَّ.

٢) وبنات الإخوة، والأعمام لأبوين أو لأب وبناتُ بنيهم، وولدُ الإخوةِ لأمٍّ: كآبائهم.

٣) والأخوالُ، والخالاتُ، وأبو الأمِّ: كالأمِّ.

٤) والعماتُ، والعمُّ لأمٍّ: كالأبِ.

وكلُّ جدةٍ أدلت:

١. بأبٍ بينَ أمينِ، هي إحداهُمَا، كأمِّ أبي أُمٍّ،

٢. أو بأبٍ أعلى من الجدِّ: كأمِّ أبي الجدِّ، وأبو أمِّ أبٍ، وأبو أمِّ أمٍّ، وأخواهما، وأختاهما: بمنزلتهم.

فيُجعلُ حقُّ كلِّ وارثٍ لمن أدلى به.

فإن أدلى جماعةٌ بوارثٍ:

١. واستوت منزلتُهُم منه بلا سبقٍ، كأولادِهِ فنصيبُهُ لهم، فابنٌ وبنتٌ لأختٍ، مع بنتٍ لأختٍ أخرى لهذه حَقُّ أمِّها وللأُوليين حَقُّ أُمِّهِمَا.

٢. وإن اختلفت منازلُهم منهُ: جعَلتَهُم معهُ؛ كميتٍ اقتسموا إرثَهُ.

فإن خلَّفَ: ثلاثَ خالاتٍ متفرقاتٍ، وثلاثَ عماتٍ متفرقاتٍ:

١. فالثلثُ للخالاتِ أخماسًا.

٢. والثلثانِ للعمات أخماسًا.

٣. وتصحُّ من خمسة عشر.

وفي ثلاثةِ أخوالٍ متفرقينَ:

١. لذي الأمِّ السدسُ.

٢. والباقي لذي الأبوين.

فإن كان مَعَهُم أبو أمٍّ: أسقطَهُم.

وفي ثلاثِ بناتِ عُمُومةٍ متفرقينَ: المالُ للَّتي للأبوين.

وإن أدلى جماعةٌ بجماعةٍ: قَسمتَ المالَ بينَ المُدلَى بهم فما صار لكلِّ واحدٍ أخذَهُ المُدلي به.

وإن سقطَ بعضُهُم ببعضٍ: عملت به.

والجهاتُ:

١. أبوةٌ.

٢. وأمومةٌ.

٣. وبنوةٌ.

باب ميراث الحمل والخنثى المشكل

الحمل

من خلَّفَ ورثةً فيهم حملٌ فطلبوا القسمةَ:

١. وُقِفَ للحملِ الأكثرُ من إرثِ ذكرينِ أو أُنثيين.

٢. فإذا وُلِدَ: أخذَ حقهُ، وما بقي فهوُ لمستحقِّهِ.

٣. ومن لا يحجبُهُ: يأخذُ إرثَهُ؛ كالجدةِ.

٤. ومن ينقُصُه شيئًا: اليقين.

٥. ومن يسقط به: لم يُعطَ شيئًا.

ويرثُ ويُورثُ:

١. إن استهلَّ صارخًا.

٢. أو عَطَسَ.

٣. أو بكى.

٤. أو رضعَ.

٥. أو تنفَّسَ وطالَ زمنُ التنفسِ.

٦. أو وجدَ دليلُ حياتِه غيرَ حركةٍ واختلاجٍ.

وإن ظهرَ بعضُهُ فاستهلَّ ثم ماتَ وخَرجَ: لم يرث.

وإن جُهِلَ المُستهِلُّ من التوأمين واختلفَ إرثُهُما: يُعيَّنُ بقرعةٍ.

الخنثى المشكل

والخنثى المشكل، يَرِثُ:

١) نصفَ ميراثِ ذكرٍ.

٢) ونصفَ ميراثِ أُنثى.

باب ميراث المفقود

من خَفيَ خبرهُ:

١. بأسرٍ.

٢. أو سفرٍ:

❖ غالبهُ السلامةُ؛ كتجارةٍ: انتُظِرَ بهِ تمامُ تسعينَ سنةً منذُ ولدَ.

❖ وإن كان غالبهُ الهلاكَ؛ كمن غرقٍ في مركبٍ فسلمَ قومٌ دون قومٍ، أو فُقِدَ من بين أهلهِ، أو في مفازةٍ مُهْلِكَةٍ: انتُظِرَ به تمامُ أربعِ سنينَ منذ فُقِدَ.

ثم يُقسمُ ماله فيهما.

فإن مات مُوَرِّثُهُ في مُدةِ التربُّصِ:

١. أخذَ كلُّ وارثٍ إذًا اليقينَ.

٢. ووُقفَ ما بقيَ.

فإن قَدِمَ: أخذَ نصيبَهُ.

وإن لم يأت:

١. فحكمهُ حكمُ مالهِ.

ولباقي الورثةِ أن يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسمونه.

باب ميراث الغرقى والهدمى الخ

إذا مات:

متوارثان -كأخوين لأبٍ - بهدمٍ، أو غرقٍ، أو غُربةٍ، أو نارٍ.

١. و جُهِلَ السابقُ بالموتِ.

٢. ولم يختلفوا فيه.

ورثَ كلُّ واحدٍ من الآخر من تِلادِ مالهِ، دونَ ما ورِثَهُ منهُ دفعًا للدَّور.

باب ميراث أهل الملل

لا يرثُ:

١. المسلمُ الكافرَ، إلا بالولاءِ.

٢. ولا الكافرُ المسلمَ، إلا بالولاءِ.

و يتوارث:

١. الحربيُّ.

٢. والذميُّ.

٣. والمستأمنُ.

٤. وأهل الذمة.

✓ يرثُ بعضهم بعضًا مع اتفاق أديانهم؛ لا مع اختلافها.

✓ وهم: مللٌ شتى.

ميراث المرتد والمجوسي ونكاح ذات الرحم

والمرتدُ:

١. لا يرث أحدًا.

٢. وإن مات على ردته: فمالُهُ فيءٌ.

ويرثُ المجوسيُّ: بقرابتين:

١. إن أسلموا.

٢. أو تحاكموا إلينا قبل إسلامهم.

وكذا حُكمُ المسلمِ يطأُ ذات رحمٍ منهُ بشبهةٍ.

ولا إرث:

١. بنكاحِ ذاتِ رحمٍ محرمٍ.

٢. ولا بعقدٍ لا يُقَرُّ عليه لو أَسلَم.

باب ميراث المطلقة رجعيا أو بائناً

من أبانَ زوجته:

١. في صحتهِ.
٢. أو مرضٍ غير مخوف، ومات به.
٣. أو المخوفِ، ولم يمت به.

لم يتوارثا.

بل في:

١. طلاقٍ رجعيٍّ لم تنقضِ عدتَهُ.
٢. أو إن أبانها في مرض موته المخوفِ مُتَهمًا بقصدِ حرمانها.
٣. أو علَّق إبانتها في صحتهِ:
   - على مرضه.
   - أو على فعلٍ له، ففعله في مرضه ونحوه.

   ١. لم يرثها.
   ٢. وترثهُ في العدةِ، وبَعدَهَا ما لم تتزوج، أو ترتدَّ.

باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا أقرَّ كلُّ الورثة، ولو أنه واحدٌ، بوارثٍ للميت وصُدِّقَ، أو كان صغيرًا، أو مجنونًا والمُقَرُّ به مجهولُ النسب، ثبتَ:

- نسبهُ.
- و إرثُهُ.

١. وإن أَقَرَّ أحدُ ابنيهِ بأخٍ مثلِهِ: فلهُ ثلثُ ما بيده.
٢. وإن أقر بأختٍ: فلها خُمسهُ.

باب ميراث القاتل والمبعض والولاء

ميراث القاتل

فمن انفرد:

١. بقتلِ مورثه.
٢. أو شاركَ فيه:
   - مباشرةً.
   - أو سببًا.

بلا حقٍّ.

لم يرثه؛ إن لزمه:

١. قودٌ.
٢. أو ديةٌ.
٣. أو كفارةٌ.

والمكلفُ، وغيرهُ: سواءٌ.

وإن قتل بحقٍ:

١. قَودًا.
٢. أو حدًّا.
٣. أو كُفرًا.
٤. أو ببغي.
٥. أو صيالةٍ.
٦. أو حرابةٍ.
٧. أو شهادةِ وارثه.
٨. أو قَتلَ العادلُ الباغيَ.
٩. وعكسُهُ.

ورثهُ.

ميراث الرقيق

ولا يرثُ الرقيقُ، ولا يُورثُ.

١. ويرثُ: من بعضُهُ حرٌّ، ويُورَثُ.
٢. ويَحجُبُ.

بقدرِ ما فيه من الحريةِ.

الولاء

ومن أعتقَ عبدًا:

١. فلَهُ عليه الولاءُ.
٢. وإن اختلفَ دينُهما.

ولا يرثُ النساءُ بالولاءِ، إلا:

١. مَن أَعْتَقْنَ.
٢. أو أعتَقَهُ من أَعْتَقْنَ.

كتابُ العتقِ

حكم العتق والتدبير

وهو: من أفضلِ القُربِ.

١. ويستحبُ: عتقُ من له كسبٌ.
٢. وعكسُهُ بعكسِه.
٣. ويصح تعليقُ العتقِ بموتٍ، وهو: التدبيرُ.

باب الكتابة

وهي: بيعُ عبدهِ نفسهُ بمالٍ مؤجلٍ في ذمتهِ.

وتسن: مع أمانةِ العبدِ، وكسبهِ.

وتكرهُ: مع عدمهِ.

ويجوزُ: بيعُ المكاتَبِ.

ومشتريه: يقومُ مقام مكاتِبِهِ.

١. فإن أدى له:
   - ✓ عَتَقَ.
   - ✓ وولاؤُهُ لهُ.
٢. وإن عجزَ: عادَ قِنًّا.

باب أحكام أمهات الأولاد

إذا أولد حرٌّ:

- ✓ أَمَتَهُ.
- ✓ أو أَمَةً لهُ ولغيرِهِ.
- ✓ أو أمةً لولدهِ.

١. خُلِقَ ولدهُ حرًّا.
٢. حيًّا وُلِدَ، أو ميتًا، قد تبينَ فيه خَلقُ الإنسانِ.
٣. لا مضغةٍ، أو جسمٍ بلا تخطيطٍ.

صارت أمَّ ولدٍ لَهُ، تَعْتَقُ بموتهِ، مِن كلِّ مالهِ.

وأحكامُ أمِّ الولدِ: أحكامُ الأمةِ من:

١. وطءٍ.
٢. وخدمةٍ.
٣. وإجارةٍ.
٤. ونحوهِ.

لا في: نقل الملكِ في رقبتها.

ولا بما يُرادُ لهُ؛ كوقفٍ، وبيعٍ، و رهنٍ، و نحوها.

كتابُ النكاح

حكمه، وبعض سننه

وهو: سنةٌ.

وفعلهُ مع الشهوةِ: أفضلُ من نوافلِ العبادات.

ويجبُ على: من يخافُ زنًا بتركِهِ.

ويُسنُّ نكاح:

1. واحدةٍ.
2. دينةٍ.
3. أجنبيةٍ.
4. بكرٍ.
5. ولودٍ.
6. بلا أُمٍّ.

و له نظرُ:

- ✓ ما يظهر غالبًا.
- ✓ مرارًا.
- ✓ بلا خَلوةٍ.

خطبة المعتدات، سنن عقد النكاح

1. ويحرمُ: التصريحُ بخطبة المعتدةِ من وفاةٍ، والمبانَةِ، دونَ؛ التعريضِ.
2. ويباحانِ: لمن أبانَها بدونِ الثلاثِ؛ كرجعيةٍ.
3. ويحرمانِ: منها على غيرِ زوجِها.

والتعريضُ:

1. "إنِّي في مثلكِ لراغبٌ".
2. وتجيبهُ:"ما يُرغَبُ عنكَ"، ونحوهما.

فإن:

1. أجابَ وليُّ مُجْبَرَةٍ.
2. أو أجابت غيرُ المجبرةِ لمسلمٍ.

حَرُمَ على غيرِهِ خطبتُهَا.

وإن:

1. رُدَّ.
2. أو أَذِنَ.
3. أو جُهلتِ الحالُ.

جازَ.

ويُسنُّ العقدُ

1. يومَ الجمعةِ.
2. مساءً.
3. بخُطبةِ ابن مسعودٍ.

فصل في أركان الزواج

وأركانهُ:

1. الزوجان الخاليان من الموانع.
2. و الإيجاب.
3. و القَبول.

ولا يصحُّ ممن يُحسن العربيةَ بغير لفظ:

1. "زوجتُ"، أو"أنكحتُ".
2. و"قبلتُ هذا النكاحَ"، أو"تزوجتُهَا"، أو "تزوجتُ"، أو"قبلتُ".

ومن جهلهما:

- ❖ لم يلزمهُ تَعلُّمُهما.
- ❖ وكفاهُ معناهما الخاص بكل لسانٍ.

1. فإن تقدم القَبولُ: لم يَصِحَّ.
2. وإن تأخرَ عن الإيجاب: صحَّ، ما داما في المجلس، ولم يتشاغلا بما يقطعه.
3. وإن تفرقا قبله: بَطَلَ.

فصل في شروط النكاح وله شروط:

أحدها: تعيينُ الزوجين

فإن:

١) أشار الوليُّ إلى الزوجةِ.

٢) أو سماها.

٣) أو وصفها بما تتميز به.

٤) أو قال: "زوجتك بنتي" ولَهُ واحدةٌ لا أكثر.

صحَّ.

الثاني: رضاهما

إلا:

١. البالغَ المعتوهَ.
٢. و المجنونةَ.
٣. والصغيرةَ.
٤. والبكرَ، ولو مكلفةً.

لا الثيبَ.

فإن:

١. الأب.
٢. ووصيه في النكاح.

يزوجانهم بغير إذنهم؛ كالسيدِ مع:

١. إمائِهِ.
٢. و عبدِهِ الصغيرِ.

ولا يُزَوِّجُ باقي الأولياءِ:

١. صغيرةً دون تسعٍ.
٢. ولا صغيرًا.
٣. ولا كبيرةً عاقلةً.
٤. ولا بنتَ تسعٍ.

إلا بإذنهما وهو:

١. صِماتُ البكرِ.
٢. ونُطقُ الثيبِ.

الثالث: الولي.

وشروطهُ

١. التكليفُ.
٢. والذكوريةُ.
٣. والحريةُ.
٤. والرشدُ في العقد.
٥. واتفاقُ الدِّين، سوى ما يُذكرُ.
٦. والعدالةُ.
٧. التكليفُ.

فلا تُزوِّجُ امرأةٌ:

١) نفسها.

٢) ولا غيرها.

ترتيب الأولياء

١) ويُقدَّمُ: أبو المرأةِ في إنكاحها.

٢) ثم وصيُّهُ فيه.

٣) ثم جَدها لأبٍ وإن علا

٤) ثم ابنها.

٥) ثم بنوه؛ وإن نزلوا.

٦) ثم أخوها لأبوين.

٧) ثم لأبٍ.

٨) ثم بنوهما كذلك.

٩) ثم عمها لأبوين.

١٠) ثم لأبٍ.

١١) ثم بنوهما كذلك.

١٢) ثم أقربُ عصبتِهِ بنسبٍ؛ كالإرث.

١٣) ثم المولى المنعم.

١٤) ثم أقربُ عصبته نسبًا.

١٥) ثم ولاءٌ.

١٦) ثم السلطانُ.

أحكام تزويج الولي الأبعد

وإن زوَّجَ:

١. الأبعدُ.
٢. أو أجنبيٌّ من غير عذرٍ:

لم يصحَّ.

فإن:

١) عضلَ الأقربُ.

٢) أو لم يكن أهلًا.

٣) أو غاب غيبةً منقطعةً لا تُقطعُ إلا بكلفةٍ ومشقةٍ:

زوجَ الأبعدُ.

الرابع: الشهادةُ

فلا يصحُّ إلا:

١. بشاهدين.
٢. عدلين.
٣. ذكرين.
٤. مكلفين.
٥. سميعين.
٦. ناطقين.

وليست الكفاءة؛ وهي:

١) دِينٌ.

٢) ومنصبٌ، وهو: النسبُ.

٣) والحريةُ.

شرطًا في صحته.

فلو زوَّجَ الأبُ:

١. عفيفةً بفاجرٍ.
٢. أو عربيةً بعجميٍّ.

فلمن لم يرضَ من:

١. الزوجةِ.
٢. أو الأولياءِ.

الفسخُ.

باب المحرمات في النكاح

الضرب الأول، المحرمات مؤبدا

المحرمات بالنسب

تحرم أبدًا:

١. الأمُّ.
٢. وكلُّ جدةٍ؛ وإن علت.
٣. والبنتُ.
٤. وبنتُ الابن.
٥. وبنتاهما؛ من حلالٍ وحرامٍ؛ وإن سفلن.
٦. وكلُّ أختٍ.
٧. وبنتها.
٨. وبنتُ ابنتها.
٩. وبنتُ كلِّ أخٍ.
١٠. وبنتها.
١١. وبنت ابنه.
١٢. وبنتها؛ وإن سفلت.
١٣. وكلُّ عمةٍ، وخالةٍ، وإن علتا.
١٤. والملاعِنَةُ على المُلاعِنِ.

المحرمات بالرضاع

ويحرمُ بالرضاعِ: ما يحرمُ بالنسبِ؛ إلا:

١. أمَّ أختهِ.
٢. و أختَ ابنهِ.

المحرمات بالعقد

ويحرمُ بالعقد:

١. زوجةُ أبيه.
٢. وزوجة كلِّ جدٍّ.
٣. و زوجةُ ابنه؛ وإن نزل.

دون:

١. بناتهن.
٢. و أمهاتهن.

وتحرمُ:

١) أمُّ زوجته.
٢) وجداتها.

بالعقدِ.

١) و بنتها
٢) وبنات أولادها.

بالدخول.

فإن:

١) بانت الزوجة.
٢) أو ماتت بعد الخلوة.

أُبِحْنَ.

فصل في الضرب الثاني من المحرمات، المحرمات مؤقتا

وتحرمُ إلى أمدٍ:

١. أختُ معتدَّتِهِ.
٢. وأختُ زوجته.
٣. وبنتاهما.
٤. وعمتاهما.
٥. وخالتاهما.

١) فإن طلقت.
٢) وفرغت العدة.

أُبِحْنَ.

فإن تزوجهما:

١) في عقدٍ.
٢) أو عقدين معًا.

بطلا.

١) فإن تأخر أحدهما.
٢) أو وقع في عدة الأخرى، وهي: بائنٌ، أو رجعيةٌ.

بطلَ.

وتحرمُ:

١. المعتدةُ.
٢. و المستبرأَةُ من غيره.
٣. و الزانيةُ حتى تتوبَ، وتنقضي عدتُها.
٤. و مطلقتهُ ثلاثًا؛ حتى يطأها زوجٌ غيره.
٥. و المحرِمَةُ حتى تَحلَّ.

ولا ينكحُ:

- ❖ كافرٌ مسلمةً.
- ❖ ولا مسلمٌ -ولو عبدًا- كافرةً، إلا حرة كتابيةً.

ولا ينكحُ حُرٌّ مسلمٌ: أمةً مسلمةً، إلا أن:

١) يخاف عنتَ العزوبة، لحاجةِ المتعةِ، أو الخدمةِ.
٢) ويعجزُ عن طَوْلِ حُرةٍ، وثمنِ أمةٍ.

ولا ينكحُ:

١) عبدٌ سيدتَهُ.
٢) ولا سيدٌ أمَتَهُ.

- ❖ وللحرِّ نكاحُ: أمةِ أبيهِ، دون أمةِ ابنه.
- ❖ وليس للحُرَّةِ: نكاحُ عبدِ ولدها.

وإن اشترى:

١) أحد الزوجين.
٢) أو ولدُهُ الحرُّ.
٣) أو مكاتَبُهُ.

- الزوجَ الآخرَ.
- أو بعضَهُ.

انفسخَ نكاحُهُما.

- ومن حَرُمَ وطؤُها بعقدٍ؛ حَرُمَ بملكِ يمينٍ، إلا أمةً كتابيةً.
- ومن جمعَ بين محلَّلةٍ ومحرَّمةٍ في عقدٍ: صحَّ فيمن تحلُّ.
- ولا يصحُّ: نكاحُ خنثى مُشكلٍ قَبْلَ تبيُّنِ أمرِهِ.

باب الشروط في النكاح والعيوب في النكاح

<table>
<tr><th colspan="3">الشروط في النكاح</th><th rowspan="3">فصل في العيوب في النكاح</th></tr>
<tr><th rowspan="2">الشروط الصحيحة</th><th colspan="2">الشروط الفاسدة</th></tr>
<tr><th>النوع الأول من الشروط الفاسدة</th><th>فصل النوع الثاني من الشروط الفاسدة</th></tr>
<tr>
<td>إذا شرطت المرأة:
١. طلاقَ ضَرّتِها.
٢. أو أن لا يتسرى.
٣. أو أن لا يتزوجَ عليها.
٤. أو لا يخرجها من دارها، أو بلدها.
٥. أو شرطت: نقدًا معينًا.
٦. أو زيادةً في مهرها.
صحَّ.
فإن خالفه: فلها الفسخُ.
وإذا زوجه وليَّتهُ على أن يزوجه الآخرُ وليَّتهُ ففعلا:
١) ولا مهرَ: بطل النكاحان.
٢) فإنْ سُمِّيَ لهما مهرٌ: صحَّ.</td>
<td>وإن تزوجها:
١. بشرطٍ: أنه متى حلَّلها للأولِ طلَّقها.
٢. أو نواهُ بلا شرطٍ.
٣. أو قالَ:"زوجتُكَ إذا جاءَ رأسُ الشهرِ".
٤. أو"إن رضيَت أُمُّهَا".
٥. أو"إذا جاءَ غدٌ فطلِّقهَا".
٦. أو وقَّتهُ بمدةٍ:
بطل الكلُّ.</td>
<td>وإن شرطَ:
١. أن لا مهرَ لها.
٢. أو أن لا نفقةَ.
٣. أو شرطَ أن يقسم لها أقل من ضُرتها.
٤. أو أكثرَ.
٥. أو شرطَ فيه خيارًا.
٦. أو إن جاءَ بالمهر في وقتٍ كذا، وإلا فلا نكاحَ بينهما.
بطل الشرطُ، وصحَّ النكاح.
وإن شرطها:
١) مسلمةً فبانت كتابيةً.
٢) أو شرطها بكرًا.
٣) أو جميلةً.
٤) أو نسيبةً.
٥) أو نفي عيبٍ لا يُفسخُ به النكاحُ:
فبانت بخلافه: فله الفسخُ.
وإن عَتَقَت:
١) تحتَ حرٍّ: فلا خيارَ لها.
٢) بل تحتَ عبدٍ.</td>
<td>ومن وجدت زوجها:
١. مجبوبًا.
٢. أو بقي له ما لا يطأُ به.
فلها الفسخ.
١) وإن ثبتت عِنَّتُهُ:
❖ بإقرارِهِ.
❖ أو ببينةٍ على إقراره.
أُجِّلَ سنةً منذُ تُحاكمُهُ:
١. فإن وَطِئ فيها.
٢. وإلا فلَها الفسخُ.
وإن اعترفت أنه وطِئَها: فليس بِعِنِّينٍ.
ولو قالت في وقتٍ:"رضيت به عنّينًا"، سقطَ خيارُها أبدًا.</td>
</tr>
</table>

فصل في بقية العيوب

	حكم من رضي بالعيوب	الفسخ بالحاكم	تزويج الصغيرة والمجنونة والأمة
١. و الرتقُ. ٢. والقَرَنُ. ٣. والعفَلُ. ٤. والفتقُ. ٥. واستطلاقُ بولٍ ونجوٍ. ٦. وقروحٌ سيالةٌ في فرجٍ. ٧. و باسُورٌ. ٨. وناصورٌ. ٩. و خِصاءٌ. ١٠. وسِلٌّ. ١١. ووجَاءٌ. ١٢. و كونُ أحدهما خنثى واضحًا. ١٣. وجنونٌ، ولو ساعةً. ١٤. وبرصٌ. ١٥. وجذامٌ. يثبتُ لكلِّ واحدٍ منهما الفسخ. ولو: ١) حدثَ بعد العقدِ. ٢) أو كان بالآخر عيبٌ مثله.	ومن: ١) رضيَ بالعيبِ. ٢) أو وُجدَت منهُ دلالتُهُ مع علمِهِ. فلا خيارَ لهُ.	ولا يتمُّ فسخُ أحدهِما إلا بحاكمٍ. فإن كان: ١. قبلَ الدخولِ: فلا مهرَ. ٢. و بعدَهُ: لها المسمَّى، يرجعُ به على الغارِّ إن وُجِدَ.	❖ والصغيرةُ. ❖ والمجنونةُ. ❖ والأمةُ. لا تُزوَّجُ واحدةٌ منهنَّ بمعيبٍ. فإن رضيتِ الكبيرةُ: ١) مجبوبًا. ٢) أو عنِّينًا. لم تُمنع. بل من: ١. مجنونٍ. ٢. ومجذومٍ. ٣. وأبرصٍ. ومتى: ١) علمتِ العيبَ. ٢) أو حدثَ به. لم يجبرهَا وليُّها على الفسخِ.

باب نكاحِ الكفارِ

حكمُهُ: كنكاحِ المسلمينَ.

ويُقَرُّونَ على فاسدِهِ:

1) إذا اعتقدوا صحَّتَهُ في شرعِهِم.
2) ولم يرتفعوا إلينا.

فإن:

1) أتونا قبل عَقدِهِ: عقدناهُ على حُكمنا.
2) وإن أتونا بعدهَ.
3) أو أسلمَ الزوجانِ، و المرأةُ تباح إذًا.

أُقِرَّا.

وإن كانت ممن لا يجوز ابتداءُ نكاحها: فُرِّقَ بينهما.

وإن وطئَ حربيٌّ حربيةً:

1) فأسلما.
2) وقد اعتقداه نكاحًا: أُقِرَّا، وإلا فُسِخَ.

ومتى كان المهرُ:

- صحيحًا: أخذته.
- وإن كان فاسدًا:

1) وقبضته: استقرَ.
2) وإن لم تقبضه، و لم يُسمَّ: فُرِضَ لها مهرُ المِثلِ.

فصل في أثر الإسلام على النكاح

وإن أسلمَ:

1) الزوجان معًا.
2) أو زَوْجُ كتابيةٍ.

فعلى نكاحِهما.

فإن أسلمت:

- هي.
- أو أحدُ الزوجين غير الكتابيين.

1) قبلَ الدخول: بطلَ.
2) فإن سبقتهُ: فلا مهرَ.
3) وإن سبقها: فلها نصفُهُ.

وإن أسلم أحدهما بعد الدخولِ: وُقفَ الأمرُ على انقضاءِ العِدَّةِ:

1) فإن أسلمَ الآخرُ فيها: دامَ النكاح.
2) وإلا بانَ فسخه منذ أسلمَ الأول.

وإن:

1) كفرا.
2) أو أحدهما.

- بعد الدخول: وُقِفَ الأمرُ على انقضاء العدةِ.
- و قبلهُ: بطلَ.

باب الصداق

حكمه وبعض سننه وأحكامه

يُسنُّ:

١) تخفيفهُ.

٢) و تسميتهُ في العقد.

٣) من أربعمائةِ درهمٍ، إلى خمسمائةٍ.

و كلُّ ما صحَّ ثمنًا، أو أجرةً: صحَّ مهرًا، وإن قلَّ.

وإن أصدقها:

١) تعليمَ قرآن: لم يصحَّ.

٢) بل فقهٍ، وأدبٍ، وشعرٍ مباحٍ معلومٍ.

وإن أصدقها طلاقَ ضَرّتِها: لم يصحَّ، ولها مهرُ مثلها.

ومتى بطلَ المسمَّى: وجبَ مهرُ المثلِ.

فصل شروط الأب وغيره في الصداق

وإن أصدَقها:

١) ألفًا؛ إن كان أبوها حيًّا.

٢) وألفين؛ إن كان ميتًا.

وجبَ مهرُ المثل.

و على:

١) إن كانت لي زوجةٌ بألفينِ.

٢) أو لم تكن بألفٍ.

يصحُّ بالمسمَّى.

وإذا أجلَّ الصداقَ أو بعضهُ: صحَّ.

١) فإن عيَّن أجلًا.

٢) وإلا، فمحلهُ الفُرقة.

وإن أصدَقها:

١) مالًا مَغصوبًا.

٢) أو خنزيرًا ونحوه.

وجبَ مهرُ المثل.

وإن وجدت المباح معيبًا: خُيرت بين:

١) أَرشِهِ.

٢) و قيمتهِ.

وإن تزوَّجها على:

١) ألفٍ لها.

٢) وألفٍ لأبيها.

صحَّتِ التسميةُ.

فلو طلَّق: قبلَ الدخولِ، وبعدَ القبضِ:

١. رجعَ بالألف.

٢. ولا شيءَ على الأبِ لهما.

❖ ولو شُرطَ ذلك لغير الأبِ: فكلُّ المسمَّى لها.

❖ ومن زوجَ بنته - ولو ثيبًا - بدون مهرِ مثلها: صحَّ، وإن كرهت.

وإن زوجها به وليٌّ غيره:

١. بإذنها: صحَّ.

٢. وإن لم تأذن: فمهرُ المثل.

وإن زوجَ ابنهُ الصغيرَ بمهرِ المثلِ أو أكثرَ:

صحَّ في ذمةِ الزوجِ.

وإن كان معسرًا: لم يضمنهُ الأبُ.

فصل في تملك المرأة للمهر

❖ وتملك المرأة صداقها: بالعقدِ.

❖ ولها نماءُ المعيَّنِ قبلَ القبضِ.

❖ وضدُّهُ بضدِهِ.

وإن تلفَ:

١) فمن ضمانها.

٢) إلا أن يمنعها زوجها قبضه فيضمَنُهُ.

❖ ولها التصرفُ فيه.

وعليها زكاتُهُ.

وإن طلَّقَ قبلَ الدخولِ أو الخلوةِ:

١) فله نصفهُ حُكمًا.

٢) دون نمائهِ المنفصلِ.

٣) وفي المتصل: له نصفُ قيمتهِ، بدون نمائه.

وإن اختلفَ:

❖ الزوجان.

❖ أو ورثُتهما.

١. في قدرِ: الصَّداقِ، أو عينهِ، أو فيما يستقرُّ به: فقولُهُ.

٢. و قولها في قبضهِ.

فصل في أحكام التفويض

يصحُّ:

١) تفويضُ البُضعِ، بأن يُزوجَ الرجلُ ابنتهُ المجبرَةَ، أو تأذنَ المرأة لوليها أن يزوجها بلا مهرٍ.

٢) وتفويضُ المهرِ: بأن يزوِّجها على ما يشاءُ أحدُهُما أو أجنبيٌّ.

فلها مهرُ المثل بالعقد، ويفرضُهُ الحاكمُ بقدرِهِ بطلبها، وإن تراضيا قبلَهُ على مفروضٍ جازَ.

ويصحُّ إبراؤها من مهرِ المثلِ قبل فرضه.

ومن مات منهما قبل الإصابة والفرضِ:

١) ورثَهُ الآخرُ.

٢) ولها مهرُ نسائها.

✓ فإن طلقها: قبل الدخولِ:

١) فلها المتعةُ بقدرِ يُسرِ زوجها وعُسرِهِ.

٢) ويستقرُّ مهرُ المثلِ بالدخولِ.

✓ وإن طلقها بعده: فلا متعةَ.

وإذا افترقا في الفاسد:

١) قبلَ الدخولِ والخلوة: فلا مهرَ.

٢) و بعد أحدِهِما: يجبُ المسمَّى.

ويجبُ مهرُ المثل، لمن وُطئت:

١) بشبهةٍ.

٢) أو زنا كُرهًا، ولا يجبُ معه أَرشُ بكارةٍ.

وللمرأةِ:

- منعُ نفسها حتى تقبض صداقها الحالَّ.
- فإن كان:

١. مؤجلًا.

٢. أو حلَّ قبل التسليم.

٣. أو سلمت نفسها تبرعًا.

فليس لها منعٌ.

فإن أعسرَ بالمهرِ الحالِّ:

١) فلها الفسخُ، ولو بعدَ الدُّخولِ.

٢) ولا يفسخُهُ إلا حاكِمٌ.

باب وليمة العرس

تُسنُّ: ولو بشاةٍ، فأقلَّ.

وتجبُ في أولِ مرةٍ، إجابةُ:

١) مسلمٍ.

٢) يحرُم هجرهُ، إليها.

٣) إن عيَّنهُ.

٤) ولم يكن ثَمَّ مُنكرٌ.

فإن:

١) دعا الجَفَلَى.

٢) أو في اليوم الثالث.

٣) أو دعاهُ ذميٌّ:

كُرِهَت الإجابةُ.

ومن صومُهُ:

- واجبٌ: دعا وانصرفَ.
- و المتنفلُ: يُفطرُ؛ إن جَبَرَ.

١) ولا يجبُ: الأكلُ.

٢) وإباحتَهُ: متوقفةٌ على صريحِ إذنٍ، أو قرينةٍ.

وإن علمَ:

١) أنَّ ثمَّ منكرًا يقدِرُ على تغييرِهِ حضرَ وغَيَّرَ.

٢) وإلا أبى.

٣) وإن حضرَ ثم عَلِمَ به أزالَهُ.

٤) فإن دامَ لعجزه عنه: انصرَفَ.

٥) وإن عَلِمَ بهِ، ولم يَرَهُ، ولم يسمعهُ: خُيِّرَ.

ويُكرهُ:

١) النِّثارُ.

٢) والتِقَاطُهُ.

٣) ومن أخذَهُ أو وقَعَ في حِجرِهِ: فلَهُ.

ويُسنُّ:

١. إعلانُ النكاح.

٢. و الدفُّ فيه للنساء

باب عشرة النساء

يلزمُ الزوجين: العشرةُ بالمعروف.

ويحرمُ:

١) مطلُ كلِّ واحدٍ بما يلزمه للآخَرَ.

٢) والتَّكَرُّهُ لبذله.

وإذا تم العقدُ: لَزِمَ تسليمُ الحرَّةِ التي يُوطأُ مثلها في بيت الزوج:

١) إن طلبَهُ.

٢) ولم تشترط: دارَهَا، أو بلدَهَا.

وإذا استَمهَلَ أحدُهُما:

١) أُمهِلَ العادةَ وجوبًا.

٢) لا لعملِ جِهَازٍ.

ويجبُ تسليمُ الأمةِ: ليلًا فقط.

ويباشرها:

١) ما لم يَضُرَّ بها.

٢) أو يَشغَلها عن فَرضٍ.

وله السفرُ بالحرةِ؛ ما لم تشترط ضدَّهُ.

ويحرمُ وطؤُهَا في:

١. الحيضِ.

٢. و الدُّبرِ.

وله إجبارُها، ولو ذميةً، على غُسلِ:

١. حيضٍ.

٢. و نجاسةٍ.

٣. وأخذِ ما تعافهُ النفسُ من شعرٍ وغيره.

ولا تجبرُ الذميةُ على غُسلِ الجنابةِ.

فصل في أحكام المبيت، والجماع، ولزوم المنزل

١) ويلزمُهُ: أن يبيتَ عند الحرَّةِ ليلةً من أربعٍ.

٢) و ينفردُ إن أرادَ في الباقي.

ويلزمهُ الوطءُ:

١) إن قدرَ.

٢) كلَّ ثلثِ سنةٍ، مرةً.

وإن سافرَ:

١) فوقَ نصفها.

٢) وطلبت قدومه.

٣) وقدِرَ: لزمهُ.

فإن أبى أحدهما: فُرقَ بينهما، بطلبها.

وتُسنُّ:

١. التسميةُ عندَ الوطءِ.

٢. وقولُ ما وردَ.

ويكرهُ:

١. كثرةُ الكلامِ.

٢. و النزعُ قبل فراغها.

٣. و الوطءُ بمرأى أحدٍ.

٤. و التحدثُ به.

ويحرمُ: جمعُ زوجتيهِ في مسكنٍ واحدٍ بغير رضاهما.

ولهُ: منعها من الخروجِ من منزله.

ويُستحبُ بإذنه:

١. إن تُمرِّضَ محرَمَهَا.

٢. وتَشهَدَ جنازَتَهُ.

وله منعُهَا:

١. من إجارَةِ نفسِها.

٢. و من إرضاعِ ولدها من غيرهِ إلا لضرورةٍ.

فصل في القسم

و عليه:

١) أن يُساويَ بين زوجاته في القَسْمِ.

٢) لا في الوطءِ.

وعمادُهُ:

١) الليلُ لمن معاشُهُ النَّهارُ.

٢) والعكسُ بالعكسِ.

ويَقسمُ:

١. لحائضٍ.

٢. ونفساءَ.

٣. ومريضةٍ.

٤. ومعيبةٍ.

٥. ومجنونةٍ مأمونةٍ.

٦. وغيرِهَا.

وإن سافرت:

١) بلا إذنه.

٢) أو بإذنهِ في حاجَتِها.

٣) أو أبتِ السفرَ معَهُ.

٤) أو المبيتَ عندهُ في فراشهِ.

فلا:

١) قَسْمَ لها.

٢) ولا نفقةَ.

ومن وهبت قَسْمَهَا:

١) لضرتِهَا بإذنه.

٢) أو لَهُ فجعلهُ لأخرى.

جازَ.

فإن رجعت: قَسَمَ لها مستقبلًا.

ولا قسمَ:

١. لإمائِه.

٢. وأمهاتِ أولادِهِ.

بل يَطَأُ:

١) من شاءَ.

٢) متى شاءَ.

وإن تزوجَ:

١. بكرًا: أقام عندها سبعًا ثم دار.

٢. و ثيبًا:

- ثلاثًا.
- وإن أحبت سبعًا: فعل، وقضى مثلهُنَّ للبواقي.

فصل في النشوز

النشوز: معصيتها إياهُ فيما يجبُ عليها.

فإذا ظهرَ منها أَماراتُهُ:

1) بأن لا تُجيبهُ إلى الاستمتاعِ.
2) أو تجيبهِ متبرمةً.
3) أو متكرهةً.

وعظها.

فإن أصرَّت؛ هجرها:

١. في المضجعِ ما شاءَ.
٢. وفي الكلامِ ثلاثةَ أيامٍ.

فإن أصرَّت؛ ضربها غير مبرِّحٍ.

باب الخلع

من صحَّ تبرعهُ من زوجةٍ، وأجنبيٍّ: صحَّ بذلُهُ لعوضِهِ.

فإذا كرهت:

١. خُلُق زوجها.
٢. أو خَلْقَهُ.
٣. أو نقصَ دينه.
٤. أو خافت إثمًا بترك حقه:

أُبيحَ الخُلعُ.

وإلا كُرِهَ، وَوَقَعَ.

فإن عضلها ظُلمًا للافتداء، ولم يكن:

1) لزناها.
2) أو نشوزِها.
3) أو تركها فرضًا.

- ففعلت.
- أو خالعت:

1) الصغيرةُ.
2) والمجنونةُ.
3) والسفيهةُ.
4) أو الأمةُ بغير إذن سيدها.

لم يصحَّ.

ووقعَ الطلاقُ رجعيًّا إن كان: بلفظِ الطلاق، أو نيتهِ.

فصل فيما يقع به الخلع

والخُلعُ بلفظِ:

١) صريحِ الطلاقِ.
٢) أو كنايتِهِ، وقصده.

طلاقٌ بائنٌ.

وإن وقعَ بلفظِ:

١. الخُلع.
٢. أو الفسخِ.
٣. أو الفداءِ.

ولم ينوِهِ طلاقًا:

كان فسخًا، لا ينقصُ عددَ الطلاقِ.

- ولا يقعُ بمعتدةٍ من خلعٍ: طلاقٌ ولو واجهَهَا به.
- ولا يصحُّ: شرطُ الرجعةِ فيه.
- وإن خالعها بغيرِ عوضٍ، أو بمُحرَّمٍ: لم يصحَّ.
- ويقع الطلاقُ رجعيًّا: إن كان بلفظِ الطلاق، أو نيته.
- وما صحَّ مهرًا: صحَّ الخُلعُ به.
- ويكرهُ بأكثرِ مما أعطاها.
- وإن خالعت حاملٌ بنفقةِ عدتها: صحَّ.
- ويصحُّ بالمجهول كالوصية.

فإن خالعته على:

١) حملِ: شجرَتِهَا أو أمَتِهَا.
٢) أو ما في يدها أو بيتِهَا من دراهمَ، أو متاعٍ.
٣) أو على عبدٍ.

صحَّ.

ولهُ:

١. مع عَدمَ الحملِ و المتاعِ و العبدِ: أقلُّ مسماهُ.
٢. ومع عَدَمِ الدراهمِ: ثلاثةٌ.

فصل في تعليق الطلاق أو الخلع بالعوض

وإذا قال:

١) "متى".
٢) أو"إذا".
٣) أو"إن أعطيتني ألفًا، فأنتِ طالقٌ":

طَلُقَت بعطيته، وإن تراخى.

وإن قالت:

١) "اخلَعْني على ألفٍ".
٢) أو"بألفٍ".
٣) أو"ولك ألفٌ".

ففعلَ:

- بانت.
- واستحقها.

٤) و"طلقني واحدةً بألفٍ"، فطلَّقها ثلاثًا: استحقها.

وعكسُهُ بعكسِهِ، إلا في واحدةٍ بقيت.

وليسَ للأبِ:

١. خلعُ زوجةِ ابنهِ الصغير.
٢. ولا طلاقُها.
٣. ولا خَلعُ ابنتِهِ الصغيرةِ بشيءٍ من مالها.

ولا يُسقِطُ الخلعُ غيرهُ من الحقوقِ.

وإن علَّقَ طلاقَها بصفةٍ:

١) ثم أبانَها فَوُجِدَت.
٢) ثم نكَحَها فَوُجِدَت بعدهُ.

طَلَقَت كعتقٍ.

وإلا، فلا.

كتابُ الطلاق

حكمه

١) يباح: للحاجةِ.

٢) ويُكرهُ: لعدمها.

٣) ويستحبُّ: للضَّررِ.

٤) ويجبُ: للإيلاءِ.

٥) ويحرمُ: للبدعةِ.

ممن يصح

ويصحّ من:

١. زوجٍ مكلفٍ.

٢. و مميزٍ يعقلهُ.

ومن زالَ عقلهُ معذورًا: لم يقع طلاقهُ.

وعكسُهُ: الآثمُ.

ومن أُكرِهَ عليه ظلمًا:

١) بإيلامٍ لَهُ.

٢) أو لولدِهِ.

٣) أو أخذِ مالٍ يضرُّهُ.

٤) أو هدَّدهُ بأحدِهَا.

قادرٌ، يظنُّ إيقاعَهُ به.

فطلَّق تبعًا لقوله: لم يقع.

ويقعُ الطلاق:

١) في نكاحٍ مختلفٍ فيه.

٢) و من الغضبان.

ووكيلُهُ:

❖ ك: هوَ.

❖ ويطلِّقُ واحدةً.

❖ و متى شاء.

إلا أن يعيِّنَ له:

١) وقتًا.

٢) وعددًا.

وامرأته: كوكيله في طلاقِ نفسها.

فصل في سنة الطلاق وبدعته

الطلاق السني

إذا طلقها:

١. مرةً.

٢. في طهرٍ.

٣. لم يجامع فيه.

٤. وتركها حتى تنقضي عِدَّتُهَا.

فهو: سنّةٌ.

وتَحرمُ: الثلاثُ إذن.

الطلاق البدعي

وإن طلَّقَ من دخلَ بها في:

❖ حيضٍ.

❖ أو طُهرٍ وطئَ فيه.

١. فبدعةٌ.

٢. يقعُ.

٣. وتُسنُّ رجعتها.

طلاق لا سني ولا بدعي

ولا سنةَ ولا بدعةَ:

١. لصغيرةٍ.

٢. وآيسةٍ.

٣. وغيرِ مدخولٍ بها.

٤. ومن بانَ حملُها.

وصريحهُ:

١. لفظُ:"الطلاق".

٢. وما تَصرَّفَ منه.

غيرَ:

١) أمرٍ.

٢) و مضارعٍ.

٣) و"مُطَلِّقةٌ"، اسمُ فاعلٍ.

فيقعُ بهِ، وإن لم ينوهِ، جادٌّ، أو هازلٌ.

فإن نوى بـ: "طالقٍ":

١. من وثاقٍ.

٢. أو في نكاحٍ سابقٍ منه.

٣. أو أرادَ طاهِرًا: فغلط.

لم يقبل حُكمًا.

ولو سُئِلَ:

١. "أطلَّقتَ امرأتَكَ؟"، فقالَ:"نعم"، وقعَ.

٢. أو:"ألكَ امرأةٌ؟" فقال:"لا" وأرادَ الكذبَ؛ فلا.

فصل في كنايات الطلاق

وكناياتُهُ الظاهرة نحو،"أنتِ:

١. "خليَّةٌ".
٢. و"بريَّةٌ".
٣. و"بائنٌ".
٤. و"بتَّةٌ".
٥. و"بتلَةٌ".
٦. و"أنتِ حرةٌ".
٧. و"أنت الحَرَجُ".

و الخفيةُ نحو:

١. "اخرجي".
٢. و"اذهبي".
٣. و"ذُوقِي".
٤. و"تجرَّعي".
٥. و"اعتدِّي".
٦. و"استَبرئِي".
٧. و"اعتزِلي".
٨. و"لستِ لي بامرأةٍ".
٩. و"الحقي بأهلِكِ".
١٠. وما أشبَهَهُ.

ولا يقعُ بكنايةٍ ولو ظاهرةً: طلاقٌ: إلا بنيةٍ مقارِنَةٍ للفظِ.

إلا في حالِ:

١. خصومةٍ.
٢. أو غضبٍ.
٣. أو جوابِ سؤالِها.

فلو:

١. لم يُردهُ.
٢. أو أرادَ غيرهُ في هذه الأحوالِ.

لم يُقبل حُكمًا.

ويقعُ مع النيةِ:

١. بالظاهرة: ثلاثٌ، وأن نوى واحدةً.
٢. و بالخفيةِ: ما نواه.

فصل فيما لا يصلح أن يكون كناية عن الطلاق

وإن قال:

١. "أنتِ عليَّ حرامٌ".
٢. أو"كظهرِ أُمِّي".

فهو ظهارٌ، ولو نوى به الطلاق.

٣. وكذلك:"ما أحلَّ اللهُ عليَّ حرامٌ":

وإن قال:"ما أحل الله عليَّ حرامٌ":

١. "أعني به الطلاقَ": طَلَقت ثلاثًا.
٢. وإن قال:"أعني به طلاقًا": فواحدةً.

وإن قال:"كالميتةِ، والدّمِ، والخنزيرِ":

- وقعَ ما نواه من:
  ١. طلاقٍ.
  ٢. وظهارٍ.
  ٣. ويمينٍ.
- وإن لم ينو شيئًا: فظهارٌ.

وإن قال:"حلفتُ بالطلاقِ"؛ وكذبَ: لزمَهُ حكمًا.

وإن قال:"أمرُك بيدكِ":

١. ملكت ثلاثًا، ولو نوى واحدةً.
٢. ويتراخى: ما لم يطأْ، أو يُطَلِّق، أو يَفسَخ.

ويختصُّ:"اختاري نفسكِ":

١. بواحدةٍ.
٢. وبالمجلسِ المتصلِ.
٣. ما لم يزدِها فيهما.

فإن:

١. ردَّت.
٢. أو وَطِئَ.
٣. أو طَلَّقَ.
٤. أو فسخَ.

بَطَلَ خيارُهَا.

باب ما يختلف به عدد الطلاق

يَملِكُ:

١. مَنْ كُلُّهُ حرٌّ.
٢. أو بعضُهُ.

ثلاثًا.

٣. و العبدُ: اثنتين.
- حُرَّةً كانت زوجتَاهُمَا.
- أو أَمَةً.

فإذا قال:

١. "أنت الطلاقُ".
٢. أو "طالقٌ".
٣. أو "عليَّ".
٤. أو "يلزمني".

وقعَ:

١. ثلاثًا بنيَّتِها.
٢. وإلا فواحدةٌ.

ويقعُ بلفظ:

١. "كلِّ الطلاقِ".
٢. أو "أكثرِهِ".
٣. أو "عددِ:
❖ الحصى".
❖ أو "الريحِ".
٤. أو نحو ذلك.

ثلاثًا، ولو نوى واحدةً.

وإن طلَّقَ:

١. عضوًا.
٢. أو جزءًا:
- مشاعًا.
- أو معينًا.
- أو مبهمًا.
٣. أو قال: "نصفَ طلقةٍ".
٤. أو "جزءًا من طلقةٍ".

طَلَقَت.

وعكسهُ:

١. الروحُ.
٢. والسنُّ.
٣. والشعرُ.
٤. والظفرُ، ونحوه.

تكرار الطلاق

وإذا قال:

لمدخول بها: "أنت طالقٌ"، وكرره:

١. وقع العدد.
٢. إلا أن ينوي: تأكيدًا يصحُّ، أو إفهامًا.

وإن كررَهُ:

١. بـ: "بل".
٢. أو بـ"ثُمَّ".
٣. أو بـ"الفاءِ".

أو قالَ:

١. "بعدها".
٢. أو "قبلها".
٣. أو "معها".

"طلقةٌ": وقع ثنتان.

وإن لم يدخل بها:

١. بانت بالأولى.
٢. ولم يلزمهُ ما بعدها.

والمُعلَّقُ: كالمنجزِ في هذا.

فصل في الاستثناء في الطلاق

ويصحُّ منه استثناء النِّصفِ فأقلَّ من:

- عددِ الطلاق.
- و المطلَّقاتِ.

١) فإذا قالَ: "أنت طالقٌ طلقتين إلا واحدةً": وقعت واحدةً.

٢) وإن قال: "ثلاثًا إلا واحدةً": فطلقتان.

٣) وإن استثنى بقلبهِ من عددِ المطلقاتِ: صحَّ الاستثناءُ، دون عدد الطلقاتِ.

٤) وإن قال: "أربعتكنَّ إلا فلانةٌ طوالقٌ": صحَّ الاستثناء.

ولا يصحُّ استثناءٌ لم يتصل عادةً، فلو انفصل؛ وأمكنَ الكلامُ دونَهُ: بطلَ.

وشرطُهُ: النيةُ قبلَ كمالِ ما استثنى منه.

فصل في تعليقه بمستحيل

و إن قالَ: "أنتِ طالقٌ:

١. إن طرتِ".
٢. أو "صعدتِ السماءَ".
٣. أو "قلبتِ الحجرَ ذهبًا".

ونحوه من المستحيل: لم تطلق.

وتطلقُ: في عكسهِ فورًا.

وهو على النَّفي في المستحيل مثل:

١. "لأقتلنَّ الميتَ".
٢. أو "لأصعدنَّ السماءَ"، ونحوهما.

تعليق الطلاق بالزمان

و"أنتِ طالقٌ اليومَ إذا جاءَ غدٌ": لغوٌ.

وإذا قال:"أنت طالقٌ في هذا الشهر" أو"اليومَ"، طلَقَت في الحال.

وإن قال:"في غدٍ" أو،"السبتِ"، أو"رمضانَ"، طَلَقت في أولِه.

وإن قالَ:"أردتُ آخر الكلِّ": دُيِّنَ، وقُبلَ.

- ❖ و"أنت طالقٌ إلى شهرٍ": طلقت عند انقضائهِ؛ إلا أن ينوي في الحالِ فيقع.
- ❖ و"طالقٌ إلى سنةٍ": تطلق باثني عشر شهرًا.
- ❖ فإن عَرفهَا باللام: طلقت بانسلاخِ ذي الحجة.

باب تعليق الطلاق بالشروط

١. لا يصحُّ: إلا من زوجٍ.
٢. فإذا علقه بشرطٍ: لم تطلق قبله.
٣. ولو قالَ:"عجَّلتُه".
٤. وإن قال:"سبقَ لساني بالشرطِ، ولم أُرِدْهُ": وقعَ في الحال.
٥. وإن قالَ:"أنت طالقٌ"، وقال:"أردتُ إن قمتِ": لم يُقبل حُكمًا.

وأدواتُ الشرطِ:

١. إن.
٢. و إذا.
٣. و متى.
٤. و أيُّ.
٥. و مَنْ.
٦. و كلما، وهي وحدَهَا: للتكرارِ.

و:

١. كُلُّهَا.
٢. و مهما.

١. بلا:
- "لمْ".
- أو نيةِ الفور.
- أو قرينتهِ.

للتراخي.

٢. و مع"لم": للفورِ.

إلا"إن" مع عدم:

١. نية فورٍ.
٢. أو قرينته.

فإذا قال:

١. "إن قمت".
٢. أو"إذا".
٣. أو"متى".
٤. أو"أيَّ وقتٍ".
٥. أو"من قامت".
٦. أو"كُلَّما قمت فأنتِ طالقٌ".

فمتى وجدت: طلَقَت.

وإن تكررَ الشرطُ: لم يتكرَّر الحِنثُ، إلا في"كُلَّما".

و"إن لم أُطَلِّقْكِ فأنتِ طالقٌ":

١. ولم ينوِ وقتًا.
٢. ولم تقم قرينةٌ بفورٍ.
٣. ولم يطلِّقها.

طَلُقت في آخرِ حياةِ أوَّلهما موتًا.

١. و"متى لم".
٢. أو"إذا لم".
٣. أو"أي وقت لم أُطلقكِ فأنتِ طالقٌ".

ومضى زمن يمكنُ إيقاعهُ فيه، ولم يفعل: طلقت.

و"كلما لم أطلقكِ فأنت طالقٌ" ومضى ما يمكنُ إيقاع ثلاثٍ مرتبةٍ فيه ولم يطلقها:

١. طلَقَت المدخول بها ثلاثًا.
٢. وتبينُ غيرُهَا بالأُولى.

- و"إن قمتِ: فقعدتِ"، أو"ثُمَّ قعدتِ".
- أو "قعدتِ إذا قُمتِ".
- أو"إن قعدتِ إن قمت فأنتِ طالقٌ":

لم تطلق حتى تقوَم ثم تقعدَ.

- ▪ و ب"الواو": تطلقُ بوجودِهما ولو غير مرتبين.
- ▪ و ب"أو": بوجود أحدهما.

فصل في تعليقه بالحيض	فصل في تعليقه بالحمل	فصل في تعليقه بالولادة
إذا قال: ١. "إن حضتِ فأنت طالقٌ": طلَقَت بأول حيضٍ متيقنٍ. ٢. و"إذا حضتِ حيضةً": تطلقُ بأولِ الطُهرِ من حيضةٍ كاملةٍ. ٣. و"فيما إذا حضتِ نصفَ حيضةٍ": تطلقُ في نصفِ عادتِها.	إذا علقه بالحملِ فولدت لأقلَّ من ستةِ أشهرٍ: طلُقَت منذُ حلَف. وإن قال:"إن لم تكوني حاملًا فأنت طالقٌ": ١. حرمُ وطؤها قبلَ استبرائِها بحيضةٍ في البائن. ٢. وهي عكسُ الأولى في الأحكام. وإن علّق: ١. طلقةً، إن كانت حاملًا بذكرٍ. ٢. وطلقتين، بأنثى. فولدتهما: طلَقَت ثلاثًا. وإن كانَ مكانه: ١. "إن كانَ حملُكِ". ٢. أو"ما في بطنِكِ". لم تطلُق بهما.	إذا علَّقَ: ١. طلقةً على الولادةِ بذكرٍ. ٢. وطلقتينِ بأنثى. فولدت ذكرًا ثم أُنثى حيًّا أو ميتًا: ١. طلُقَت بالأول. ٢. وبانت بالثاني، ولم تطلُق به. وإن أشكلَ كيفيةُ وضعِهما: فواحدةً.

فصل في تعليقه بالطلاق	فصل في تعليقه بالحلف	فصل في تعليقه بالكلام
١. إذا علَّقهُ على الطلاقِ، ثم علَّقهُ على القيام. ٢. أو علَّقهُ على القيام، ثم على وقوعِ الطلاقِ. فقامت: طلَقَت طلقتين فيهما. ٣. وإن علَّقه على قيامها، ثم على طلاقهِ لها: فقامت فواحدةً. وإن قالَ: ١. "كلما طلقتُكِ". ٢. أو"كلما وقع عليكِ طلاقي فأنت طالقٌ ". فوُجِدَا: ١. طلقت في الأولى: طلقتين. ٢. وفي الثانية: ثلاثًا.	إذا قالَ: ١. "إذا حلفتُ بطلاقِك فأنت طالقٌ"، ثم قال:"أنت طالقٌ إن قمت": طَلُقَت في الحال. لا إن علَّقه بطلوعِ الشمسِ ونحوه، لأنَّه شرطٌ لا حَلْفٌ. ٢. و"إن حلفتُ بطلاقِك فأنت طالقٌ". ٣. أو"إن كلمتكِ فأنت طالقٌ". وأعادهُ: ١. مرةً أخرى: طلَقَت واحدةً. ٢. و مرتين: فثنتان. ٣. و ثلاثًا: فثلاث.	١. إذا قالَ:"إن كلمتكِ فأنت طالقٌ: ❖ فتحققي". ❖ أو قال:"تَنَحَّيْ". ❖ أو"اسكتي". طلقت. ٢. و"إن بدأتُكِ بكلامٍ فأنت طالقٌ"، فقالت:"إن بدأتك به فعبدي حرٌّ": انحلت يمينه؛ ما لم ينوِ عدم البَداءة في مجلسٍ آخَر.

فصل في تعليقه بالإذن

إذا قال:

١) "إن خرجتِ بغير إذني".

٢) أو "إلا بإذني".

٣) أو "حتى آذنَ لكِ".

٤) أو "إن خرجتِ إلى غير الحمّامَ بغير إذني. فأنتِ طالقٌ".

١. فخرجت مرةً بإذنه، ثم خرجت بغيرِ إذنه.

٢. أو أذنَ لها ولم تعلم بالإذن.

٣. أو خرجت تريدُ الحمامَ وغيرهُ.

٤. أو عدلتَ منه إلى غيرهِ.

طلَقَت في الكلِّ.

لا:

١. إن أذن فيه كلما شاءت.

٢. أو قال: "إلا بإذنِ زيدٍ"، فمات زيدٌ ثم خرجت.

فصل في تعليقه بمشيئتها

إذا علَّقهُ بمشيئتها: بـ"إنْ"، أو غيرها من الحروف:

١. لم تطلق حتى تشاء، ولو تراخى.

٢. فإن قالت: "قد شئتُ إن شئتَ"، فشاءَ: لم تطلق.

وإن قالَ: "إن شئتِ وشاءَ أبوكِ أو زيدٌ":

- لم يقع حتى يشاءا معًا.
- وإن شاء أحدهما: فلا.

١. و"أنت طالقٌ إن شاء الله".

٢. أو قال: "عبدي حرٌّ إن شاء الله".

وقعا.

❖ و"إن دخلتِ الدَّارَ فأنت طالقٌ إن شاء الله": طلَقَت إن دخلت.

❖ و"أنت طالقٌ لرضى زيدٍ" أو "لمشيئته": طلَقَت في الحال.

فإن قال: "أردتُ الشرطَ"؛ قُبِلَ حُكمًا.

❖ و"أنت طالقٌ إن رأيتِ الهلالَ":

١. فإن نوى رؤيتها، لم تطلُقَ حتى تراه.

٢. وإلا طلقت بعد الغروب برؤيةِ غيرها.

فصل مسائل متفرقة

وإن حلفَ:

١. "لا يدخل دارًا".

٢. أو "لا يخرجُ منها":

❖ فأَدخَلَ.

❖ أو أَخرَجَ بعض جسدهِ.

❖ أو دخلَ طاقَ البابِ.

٣. أو "لا يلبسُ ثوبًا من غزلها"، فلبسَ ثوبًا فيه منه.

٤. أو "لا يشرب ماءَ هذا الإناءِ"، فشرب بعضهُ: لم يحنث.

❖ وإن فعلَ المحلوفَ عليه: ناسيًا، أو جاهلًا: حنثَ: في طلاقٍ، وعتاقٍ فقط.

❖ وإن فعلَ بعضهُ: لم يحنث؛ إلا أن ينويَهُ.

٥. وإن حلف ليفعلنَّهُ: لم يبر إلا بفعلهِ كُلِّهِ.

باب التأويل في الحلف بالطلاق أو غيره

ومعناه: أن يريدَ بلفظه ما يخالفُ ظاهره.

١. فإذا حلفَ وتأوَّلَ يمينَهُ: نفعه إلا أن يكون ظالمًا.
٢. فإن حَلَّفه ظالِمٌ: "ما لزيدٍ عندكَ شيءٌ"، ولَهُ عندهُ وديعةٌ بمكانٍ، فنوى:
   - ❖ غَيرَهُ.
   - ❖ أو بـ"ما": "الذي".
٣. أو حلفَ: "ما زيدٌ ها هنا"، ونوى غيرَ مكانِهِ.
٤. أو حلف على امرأتِهِ: "لا سَرقت مني شيئًا"، فخانته في وديعتهِ، ولم ينوها.

لم يحنث في الكُلِّ.

باب الشَّكِ في الطلاقِ

١. من شكَّ في: طلاقٍ، أو شرطِهِ: لم يلزمهُ.
٢. وإن شكَّ في عددِهِ:
   ١) فطلقةٌ.
   ٢) وتباحُ لهُ.

١. فإذا قال لزوجتيهِ: "إحداكما طالقٌ"، طلَقَت:
   - ❖ المنويةُ.
   - ❖ وإلا من قَرَعت.

كمن طَلَّقَ إحداهما بائنًا وأُنسيها.

وإن تبينَ أن المطلَّقةَ غيرُ التي قَرَعَت: رُدَّت إليهِ:
   - ❖ ما لم تتزوج.
   - ❖ أو تكن القرعةُ بحاكمٍ.

٢. وإن قال:
   - "إن كان هذا الطائرُ غرابًا، ففلانةٌ طالقٌ".
   - "وإن كان حمامًا، ففلانةٌ".

وجُهِلَ: لم تطلقا.

٣. وإن قالَ لزوجتهِ وأجنبيةٍ اسمهما هندٌ: "إحداكما" أو "هندٌ طالقٌ":
   - ❖ طلقت امرأتُهُ.
   - ❖ وإن قال: "أردتُ الأجنبيةَ": لم يُقبل حكمًا إلا بقرينةٍ.
٤. وإن قال لمن ظنهَا زوجتَهُ: "أنت طالقٌ"، طلقت الزوجةُ.
٥. وكذا عكسُهَا.

باب الرَّجعةِ

من طلَّق: بلا عوضٍ، زوجةً:

١. مدخولًا بها.
٢. أو مخلوًّا بها.

دون ما له من العدد: فلهُ رجعتها في عدتها، ولو كرهت.

بلفظِ:

١. "راجعتُ امرأتي"، ونحوه.
٢. لا"نكحتها"، ونحوه.

ويُسنُّ: الإشهادُ.

وهي:

١. زوجةٌ لها وعليها حُكمُ الزوجات.
٢. لكن لا قَسْمَ لها.

- وتحصلُ الرجعة أيضًا: بوطئها.
- ولا تصحُّ: معلَّقةً بشرطٍ.

١. فإذا طَهرت من الحيضةِ الثالثةِ ولم تغتَسل: فله رجعتُهَا.
٢. وإن فرغت عِدَّتُها قبل رجعتها: بانت، وحَرُمت قبل عقدٍ جديدٍ.

ومن طلَّق دون ما يملكُ ثم:

١. راجَعَ.
٢. أو تزوَّجَ.

لم يملك أكثرَ مما بقيَ:

١. وَطِئَهَا زوجٌ غيرُهُ.
٢. أَوْ لا.

فصل في بيان حكم ادعاء انقضاء العدَّة

١. وإن ادعت انقضاءَ عدتها:

- في زمنٍ يمكنُ انقضاؤها فيه.
- أو بوضعِ الحملِ الممكنِ.

وأنكرهُ: فقولها.

٢. وإن ادعتهُ الحرةُ بالحيضِ في أقلَّ من تسعةٍ وعشرين يومًا ولحظةٍ: لم تُسمع دعواهَا.

٣. وإن:

- بدأته فقالت:"انقضت عِدَّتي"؛ فقال: "كنتُ راجعتُكِ".
- أو بدأَهَا به.

فأنكرتْهُ.: فقولُها.

فصل في أحكام ما إذا استوفى ما يملك من الطلاق

إذا استوفَى ما يملكُ من الطلاقِ: حَرُمت عليهِ حتى يطأَها زوجٌ في قُبلٍ، ولو مراهِقًا.

ويكفي:

١. تغييبُ الحشفةِ، أو قدرها مع جَبٍّ.
٢. في فرجها مع انتشارٍ، وإن لم يُنزِل.

ولا تَحِلُّ بوطءِ:

١. دُبُرٍ.
٢. و شُبْهَةٍ.
٣. و مِلكِ يمينٍ.
٤. و نكاحٍ فاسدٍ.
٥. ولا في حيضٍ.
٦. ونفاسٍ.
٧. وإحرامٍ.
٨. وصيام فرضٍ.

ومن ادعت مُطَلَّقَتُهُ المحرَّمَةُ وقد غابت:

١. نكاحَ من أحلَّها.
٢. و انقضاءَ عِدَّتها مِنهُ.

فلَهُ نكاحُهَا؛ إن صدَّقَهَا، وأَمكَنَ.

كتاب الإيلاء وهو: حلفُ زوجٍ باللهِ تعالى، أو صفتهِ، على تركِ وطءِ زوجته، في قُبُلها، أكثرَ من أربعةِ أشهرٍ.

ممن يصح	ممن لا يصح	من أحكام الإيلاء
ويصحُّ من: ١. كافرٍ. ٢. و قِنٍّ. ٣. و مميزٍ. ٤. وغضبانَ. ٥. وسكرانَ. ٦. ومريضٍ مرجوٍّ برؤهُ. ٧. وممن لم يدخل بها.	لا مِن: ١. مجنونٍ. ٢. ومغميٍّ عليه. ٣. و عاجزٍ عن وطءٍ لجبٍّ كاملٍ، أو شَلَلٍ.	فإذا قال: ١."واللهِ لا وطئتُكِ أبدًا". ٢. أو عيَّنَ مدةً تزيدُ على أربعةِ أشهرٍ. ٣. أو"حتى ينزلَ عيسى". ٤. أو"حتى يخرج الدجال". ٥. أو"حتى تشربي الخمرَ". ٦. أو"تعطيني دينكِ". ٧. أو"تهبي مالكِ" ونحوه. ف: مُولٍ. ١. فإذا مضى أربعةَ أشهرٍ من يمينه؛ ولو قِنًّا: ❖ فإن وطئَ ولو بتغييبِ حشفةٍ في الفرجِ: فقد فاءَ. ❖ وإلا أُمِر بالطلاقِ. ❖ فإن أبى: طلَّق حاكمٌ عليه واحدةً، أو ثلاثًا، أو فسخَ. ٢. وإن وطئَ في الدُّبرِ، أو دونَ الفرجِ: فما فاءَ. ٣. وإن ادَّعى بقاءَ المدةِ، أو أنَّهُ وطِئهَا وهي ثيبٌ: صُدِّقَ مع يمينه. ٤. وإن كانت بكرًا، أو ادعت البكارةَ، وشهدَ بذلك امرأةٌ عدلٌ: صُدِّقت. ٥. وإن تركَ وطأَهَا إضرارًا بها بلا يمينٍ ولا عذرٍ: فكَ: "مُولٍ".

كتابُ الظهار

حكمه وحقيقته

وهو: محرمٌ.

فمن شبهَ زوجتهُ، أو بعضها:

١. ببعض.
٢. أو بكلِّ.

من تحرمُ عليه أبدًا:

١) بنسبٍ.
٢) أو رضاعٍ.

١. من:ظهرٍ.
٢. أو بطنٍ.
٣. أو عضوٍ آخرَ لا ينفصلُ.

بقوله لها:

١. "أنتِ عليَّ".
٢. أو"معي".
٣. أو"منيِّ كظهرِ أُمي" .
٤. أو"كيدِ أُختي".
٥. أو"وجه حماتي" ونحوه.
٦. أو"أنت عليَّ حرامٌ".
٧. أو"كالميتةِ والدّمِ" .

فهو مُظاهِرٌ.

وإن قالتهُ لزوجها:

١. فليسَ بظهارٍ.
٢. وعليها كفارتُهُ.

ويصحُّ: من كل زوجةٍ.

فصل في تعجيل الظهار

ويصحُّ الظهارُ:

١. معجلًا.
٢. و معلقًا بشرطٍ: فإذا وُجِدَ: صارَ مظاهرًا.
٣. و مطلَقًا.
٤. و مؤقتًا:
   - ✓ فإن وطئَ فيه: كفَّرَ.
   - ✓ وإن فرغَ الوقتُ: زال الظهار.

ويحرمُ قبل أن يُكفِّرَ: وطءٌ، ودواعيه ممن ظاهرَ منها.

ولا تثبتُ الكفارةُ في الذمةِ إلا بالوطءِ، وهو: العودُ.

ويلزمُ إخراجُهَا: قبلَهُ عند العزمِ عليه.

وتلزمُهُ:

١. كفارةٌ واحدةٌ:
   - ✓ بتكريرِهِ قبلَ التكفيرِ من واحدةٍ.
   - ✓ و لظهارِهِ من نسائهِ بكلمةٍ واحدةٍ.
٢. وإن ظاهرَ منهنَّ بكلماتٍ: فكفاراتٌ.

فصل في أحكام كفارة الظهار

١. كفارتهُ:عتقُ رقبةٍ، فإن لم يجد.
٢. صامَ شهرين متتابعين، فإن لم يستطع.
٣. أطعم ستين مسكينًا.

ولا تلزمُ الرقبةُ:

١. إلا لمن ملكها.
٢. أو أمكنهُ ذلكَ بثمن مثلها.
٣. فاضلًا عن:
   - كفايته دائمًا.
   - و كفايةِ من يمونُهُ.
   - و عما يحتاجه من: مسكنٍ، وخادمٍ ومركوبٍ، وعَرْضِ بِذلَتِهِ، وثيابِ تجملٍ، و مالٍ يقومُ كسبُهُ بمؤنتهِ، وكُتُب علمٍ، ووفاءِ دينٍ.

ولا يُجزئهُ في الكفارات كُلِّها، إلا رقبةٌ:

١. مؤمنةٌ.
٢. سليمةٌ من عيبٍ يضرُّ بالعملِ ضررًا بينًا:
   - كالعمى.
   - والشلل ليدٍ، أو رجلٍ.
   - أو أقطعهما.
   - أو أقطعَ:
     ١. الأصبعِ الوسطى.
     ٢. أو السبَّابةِ.
     ٣. أو الإبهامِ.
     ٤. أو الأُنمُلَةِ من الإبهامِ.
     ٥. أو أقطعِ الخنصرِ والبنصرِ من يدٍ واحدةٍ.

ولا يُجزئُ:

١. مريضٌ ميؤوسٌ منه ونحوه.
٢. ولا أمُّ ولدٍ.

ويُجزئُ:

١. المدبَّرُ.
٢. وولدُ الزّنا.
٣. والأحمقُ.
٤. والمرهونُ.
٥. والجاني.
٦. والأمةُ الحاملُ، ولو استُثْنِيَ حملُهَا.

يجب: التتابعُ في الصوم، فإن تخلله:

١. رمضانٌ.
٢. أو فطرٌ يجبُ:
   ١. كعيدٍ.
   ٢. وأيامِ تشريقٍ.
   ٣. وحيضٍ.
   ٤. وجنونٍ.
   ٥. ومرضٍ مخوفٍ ونحوه.
٣. أو أفطرَ ناسيًا، أو مُكرهًا، أو لعذرٍ يبيحُ الفطرَ.

لم ينقطع.

ويجزئُ التكفيرُ: بما يجزئُ في فِطْرَةٍ فقط.

ولا يُجزئُ:

١. من البُرِّ: أقلُّ من مُدٍّ.
٢. ولا من غيره: أقلُّ من مُدَّينِ.

لكل واحدٍ: ممن يجوزُ دفع الزكاةِ إليهم.

وإن غَدَّى المساكينَ أو عشاهم: لم يُجزئهُ.

وتجبُ النيةُ في التكفيرِ من صومٍ وغيره.

وإن أصابَ المُظاهِرُ منها:

١. ليلًا أو نهارًا: انقطع التتابُعُ.
٢. وإن أصابَ غيرَهَا ليلًا: لم ينقطعْ.

كتابُ اللعانِ

	فصل في بيان شروط اللعان	فصل فيما يلحق من النسب
• ويشترطُ في صحتهِ: أن يكون بين زوجين. • ومن عرفَ العربيةَ: لم يصحَّ لعانه بغيرها. • وإن جهلها، فَبِلُغَتِهِ. فإذا قذفَ امرأته بالزنا: فله إسقاطُ الحدِّ باللعان: فيقول: ١. قبلها، أربعَ مراتٍ:"أشهدُ بالله لقد زنت زوجتي هذهْ"، ويشيرُ إليها، ومع غيبتها يُسميها ويَنْسِبُها. ٢. و في الخامسةِ: "وأنَّ لعنةَ الله عليهِ إن كانَ من الكاذبين". ثم تقولُ هي: ١. أربعَ مراتٍ: "أشهدُ بالله لقد كذبَ فيما رماني به من الزنا". ٢. ثم تقولُ في الخامسةِ:"وأن غضبَ الله عليها إن كان من الصادقين". فإن: ١. بدأت باللعانِ قبله. ٢. أو نقصَ أحدهُما شيئًا من الألفاظِ الخمسةِ. ٣. أو لم يَحضُرهُما حاكم أو نائبُهُ. ٤. أو أبدل لفظةَ:"أشهدُ"، بـ:"أقسمُ" أو"أحلف". ٥. أو لفظةَ"اللعنةِ" بـ:"الإبعادِ". ٦. أو"الغضبِ" بـ:"السخطِ": لم يصحَّ.	وإن قذفَ زوجتهُ الصغيرةَ أو المجنونة: عُزرَ ولا لعانَ. ومن شرطِهِ: قذفُها بالزنا لفظًا كـ: ١. "زنيتِ". ٢. أو"يا زانيةُ". ٣. أو"رأيتكُ تزنين في قبلٍ أو دبرٍ". ❖ فإن قال:"وطئتِ بشبهةٍ"، أو"مكرهةً"، أو"نائمةً". ❖ أو قال:"لم تزنِ، ولكن ليسَ هذا الولدُ مني". فشهدت امرأةٌ ثقةٌ أنه وُلِدَ على فراشه: ١. لَحِقَهُ نسبهُ. ٢. ولا لعان. ومن شرطِهِ: أن تُكذِّبهُ الزوجةُ. وإذا تمَّ: سقطَ عنهُ: ١. الحدُّ. ٢. والتعزيرُ. وتثبتُ الفرقةُ بينهما بتحريمٍ مؤبَّدٍ.	من ولدت زوجتُهُ من أمكن أنه منه: لحِقهُ. بأن تلدهُ: ١. بعد نصفِ سنةٍ منذ أمكن وطؤُهُ. ٢. أو دونَ أربع سنين منذ أبانها. وهو ممن يُولدُ لمثله كابن عشرٍ. ولا يُحكمُ ببلوغهِ إن شُكَّ فيه. ومن اعترفَ بوطءِ أمتهِ في الفرجِ أو دونَهُ فولدت لنصفِ سنةٍ أو أزيد: ١. لحقهُ ولدها. ٢. إلا أن يَدَّعي الاستبراءَ، ويحلفَ عليه. وإن قال:"وطئتُها دون الفرجِ"، أو"فيه ولم أُنزل"، أو"عزلتُ": لحقهُ. وإن أعتقها، أو باعها بعد اعترافِهِ بوطئِهَا فأتت بولدٍ لدون نصفِ سنةٍ: ١. لحقهُ. ٢. والبيعُ باطلٌ.

كتاب العِدَدِ

تلزمُ العدَّةُ:

1) كلَّ امرأةٍ.
2) فارقت زوجًا.
3) خلا بها.
4) مطاوعةً.
5) مع علمه بها.
6) و قُدرتِهِ على وطئها.

ولو معَ ما يمنعُهُ:

1. منهما.
2. أو من أحدهما حِسًّا، أو شرعًا.
3. أو وطِئهَا.
4. أو ماتَ عنها حتى في نكاحٍ فاسدٍ فيه خلافٌ، وإن كان باطلًا وِفَاقًا: لم تعتد للوفاةِ.

ومن فارقها حيًّا:

1. قبل وطءٍ وخلوةٍ.
2. أو بعدهما.
3. أو بعد أحدهما.
4. وهو ممن لا يُولد لمثله.
5. أو تحمَّلَت بماءِ الزوجِ.
6. أو قبَّلهَا أو لمَسهَا بلا خَلوةٍ.

فلا عِدَّة.

تابع، كتاب العِدَدِ، فصل والمعتداتُ ستٌّ:

الأولى، الحاملُ	الثانية: المتوفّى عنها زوجُها	الثالثةُ: الحائلُ ذاتُ الأقراءِ	الرابعةُ، الصغيرة والآيسة	الخامسة، من انقطع حيضها لسبب مجهول	السادسة: امرأةُ المفقودِ
: وعدَّتُها من موتٍ وغيره إلى وضعِ كلِّ الحملِ بما تصيرُ به أمةٌ: أمَّ ولدٍ. ١) فإن لم يلحقهُ لصغرِهِ، أو لكونهِ ممسوحًا. ٢) أو ولدت لدونِ ستةِ أشهرٍ منذُ نكَحَهَا ونحوه، وعاشَ. لم تنقضِ به. وأكثرُ مدةِ الحملِ: أربعُ سنينَ. وأقلُّها: ستَّةُ أشهرٍ. وغالبُها: تسعةُ أشهرٍ. ويباحُ: إلقاءُ النطفةِ قبلَ أربعينَ يومًا بدواءٍ مباحٍ.	بلا حملٍ منه قبل الدخول وبعدَه. ١. للحُرَّةِ: أربعةُ أشهرٍ وعشرَةٌ. ٢. وللأَمَةِ: نصفُها. فإن مات زوج رجعيةٍ في عدةِ طلاقٍ: • سقطت. • وابتدأت عدةَ وفاةٍ منذ مات. وإن مات في عدةِ من أبانها في الصحة: لم تنتقل. وتعتدُّ: من أبانها في مرضِ موته: الأطولَ من عدةِ: ١. وفاةٍ. ٢. وطلاقٍ. ما لم تكن: ١) أمةً. ٢) أو ذميةً. ٣) أو جاءت البينونةُ منها. فطلاقٌ لا غير. ٣. وإن طلَّقَ بعضَ نسائهِ: مبهمةً، أو معيَّنةً، ثم نسيها، ثم مات قبل قُرعةٍ: اعتدَّ كلٌّ منهنَّ - سوى حاملٍ - الأطولَ منهُما.	؛ وهي: الحِيَضُ، المفارَقَةُ في الحياةِ. فعدَّتُها: ▪ إن كانت حرةً، أو مبعَّضةً: ثلاثةُ قروءٍ كاملةٍ. ▪ وإلا قُرآنِ.	: من فارقها حيًّا ولم تَحِضْ لصغرٍ أو إياسٍ. فتعتدُّ: ١. حرةٌ: ثلاثةَ أشهرٍ. ٢. و أمةٌ: شهران. ٣. و مبعَّضةٌ: بالحساب، ويجبر: الكسر.	من ارتفع حيضها ولم تدر سببه. فعدَّتُها: سنةٌ: - تسعةُ أشهرٍ للحمل. - وثلاثةٌ للعدَّةِ. وتنقصُ الأمةُ شهرًا. وعدةُ: ١. من بلغت ولم تحض. ٢. و المستحاضةِ الناسيةِ. ٣. و المستحاضةِ المبتدأةِ. ثلاثةُ أشهرٍ. ٤. والأمةِ: شهران. وإن علمت ما رفعه من مرضٍ، أو رَضَاعٍ، أو غيرِهِمَا: ١. فلا تزال في عدةٍ حتى يعودَ الحيضُ فتعتدَّ به. ٢. أو تبلغَ سنَّ الإياسِ فتعتدَّ عدَّتَه.	تتربصُ ما تقدَّمَ في ميراثه، ثم تعتدُّ للوفاةِ. وأمةٌ: ١. كحرةٍ: في التربص. ٢. و في العدة: نصفُ عدة الحرةِ. ولا تفتقر إلى حُكمِ حاكمٍ بضرب المدة، وعدةِ الوفاةِ. وإن تزوجت فقَدِمَ الأول: ١. قبل وطءِ الثاني: فهيَ للأولِ. ٢. و بعدهُ: له أخذُهَا زوجةً بالعقدِ الأول، ولو لم يُطلِّق الثاني. ٣. ولا يطأُ: قبلَ فراغِ عدةِ الثاني. ٤. ولَهُ تركُهَا معه مِن غيرِ تجديدِ عقدٍ. ٥. ويأخذُ قدرَ الصداقِ الذي أعطاها من الثاني. ٦. ويرجعُ الثاني عليها بما أخذَهُ منه.

فصل

ومن مات زوجها الغائب أو طلقها: اعتدت منذُ الفُرقَةِ وإن لم تُحِدَّ.

وعدةُ موطوءةٍ:

١. بشبهةٍ.
٢. أو زنا.
٣. أو بعقدٍ فاسدٍ:

كـ: مطلقةٍ.

- ❖ وإن وطِئت مُعتدَّةٌ بشبهةٍ أو نكاحٍ فاسدٍ: فُرِّقَ بينهما، وأتمت عِدَّةَ الأول.
- ❖ ولا يُحتسبُ منها مقامُهَا عندَ الثاني.
- ❖ ثم اعتدت للثَّاني.
- ❖ وتحلُّ لهُ بعقدٍ بعدَ انقضاءِ العِدَّتين.
- ❖ وإن تزوجت في عدَّتها: لم تنقطع حتى يدخُلَ بها.

فإذا فارقها:

١. بَنَتْ على عدتها من الأول.
٢. ثم استأنفت العدَّةَ من الثاني.

- وإن أتت بولدٍ من أحدهما: انقضت منه عدَّتها به، ثم اعتدت للآخر.
- ومن وطئَ معتدتهُ البائنَ بشبهةٍ: استأنفت العدةَ بوطئهِ، ودخلت فيها بقيةُ الأولى.
- وإن نكحَ من أبانها في عدَّتِها، ثم طلقها قبل الدخول: بَنَتْ.

فصل في حكم الإحداد وأحكامه

يلزمُ الإحدادُ: مُدَّةَ العِدَّةِ.

١. كلَّ: متوفى زوجُهَا عنها، في نكاحٍ صحيحٍ، ولو ذميةً، أو أمةً أو غيرَ مكلَّفةٍ.
٢. ويُباحُ: لبائنٍ من حي.

ولا يجب على:

١. رجعيةٍ.
٢. و موطوءةٍ:
   - بشبهةٍ.
   - أو زنا.
   - أو في نكاحٍ فاسدٍ.
   - أو باطلٍ.
   - أو مُلكِ يمينٍ.

والإحدادُ اجتنابُ:

١. ما يدعو إلى جماعِها.
٢. ويُرغِّبُ في النَّظر إليها، من الزينةِ والطيبِ، والتحسينِ، والحناءِ، وما صُبغَ للزينةِ، و حُلي، وكُحلٍ أسودَ.

لا:

١) تُوتيا [كحل معدني].
٢) ونحوها.
٣) ولا نقابَ.
٤) و أبيضَ.

ولو كانَ حسنًا.

فصل إقامة الوفاة

وتجبُ: عدةُ الوفاةِ في المنزل حيثُ وجَبَت.

فإن تحولت:

- ✓ خوفًا.
- ✓ أو قهرًا.
- ✓ أو بحقٍ.

انتقلت حيثُ شاءت.

ولها الخروجُ لحاجتها نهارًا لا ليلًا.

وإن تركت الإحدادَ: أثِمت، وتمت عِدَّتُهَا بمضي زمانها.

باب الاستبراء

من ملكَ أمةً يوطأُ مثلها، من:

١) صغيرٍ.
٢) وذكرٍ.
٣) وضدهما.

حَرُمَ عليه:

١) وطؤُها.
٢) ومقدماتُهُ.

قبل استبرائها.

واستبراءُ:

١. الحاملِ: بوضعها.
٢. و من تحيضُ: بحيضةٍ.
٣. و الآيسةِ، والصغيرةِ: بمضيِّ شهرٍ.

كتاب الرضاع

الرضاع المحرم	حكم الرضيع	من أحكام الرضاع	قول أحد الزوجين للآخر: أنت أخي من الرضاع
يَحرُمُ من الرضاع، ما يَحرُمُ من النسب. والمُحرِّمُ: ✓ خمسُ رضعاتٍ. ✓ في الحولين. ١. والسَّعوطُ. ٢. والوَجورُ. ٣. ولبنُ: ❖ الميتةِ. ❖ و الموطوءَةِ: ١) بشبهةٍ. ٢) أو بعقدٍ: فاسدٍ، أو باطلٍ. ٣) أو بزنا. مُحَرِّمٌ. وعكسهُ: ١) البهيمةُ. ٢) و غيرُ حُبلَى. ٣) ولا موطُوءةٍ.	فمتى أرضعت امرأةٌ طفلًا صار ولدها في: ١. النكاح. ٢. و النظر. ٣. والخلوة. ٤. و المحرميةِ. و: ١) ولدَ من نُسب لبنُها إليه بحملٍ أو وطءٍ، و محارمُه في النكاحِ: محارمُها. ٢) و محارمُها: محارمُه. دونَ: ١) أبويهِ. ٢) وأُصُولهما. ٣) وفروعِهما.	فتباحُ: ١) المرضعةُ: لأبي المرتضعِ، وأخيه من النسبِ. ٢) و أُمهُ، وأُختهُ من النسب لأبيهِ، وأخيهِ. ومن حَرُمَت عليه بنتها فأرضعت طفلةً: ١) حرَّمتهَا عليه. ٢) وفسخت نكاحَهَا منه إن كانت زوجتَهُ. وكلُّ امرأةٍ أفسدت نكاحَ نفسِهَا برضاعٍ: ١. قبلَ الدخولِ: فلا مهرَ لها، وكذا إن كانت طفلةً فدبَّت فرضعت من نائمةٍ. ٢. و بعد الدُّخول: فمهرها بحالهِ. وإن أفسدهُ غيرها: ١. فلها على الزوجِ نصفُ المسمَّى قبله. ٢. و جميعهُ بعدهُ، ويرجعُ الزوج به على المفسِدِ.	ومن قال لزوجته:"أنتِ أُختي لرضاعٍ": بطلَ النكاحُ. • فإن كان قبلَ الدُّخولِ: ١. وصدَّقتهُ: فلا مهرَ. ٢. وإن أكذبتهُ: فلها نصفهُ. • ويجب كلُّه: بعده. وإن قالت هي ذلكَ وأكذبها: فهي زوجتهُ حكمًا. ١) وإذا:شكَّ في الرضاعِ، أو كماله. ٢) أو شكَّت المرضعةُ ولا بينةَ. فلا تحريم.

كتاب النفقات

نفقة الزوجة	فصل في حكم نفقة الرجعية وغيرها	فصل في بيان متى تجب نفقة الزوجة
يلزمُ الزوجَ نفقةُ زوجتهِ: ١. قوتًا. ٢. وكسوةً. ٣. وسكناها بما يَصلُحُ لمثلِها. ويعتبرُ الحاكمُ ذلكَ بحالِهما عند التنازعِ. فَيَفْرِضُ: ١. للموسرةِ تحت الموسرِ؛ قدرَ كفايتها: • من أرفعِ خبزِ البلدِ، وأدُمِهِ، و لحمًا عادةَ الموسرين بِمَحَلِّهِمَا. • و ما يَلبسُ مثلُهَا من حريرٍ وغيرِهِ. • وللنومِ: فراشٌ، ولحافٌ، وإزارٌ، ومِخدَّةٌ. • وللجلوسِ: حصيرٌ جيدٌ وزِلِّيٌّ. ٢. و للفقيرةِ تحتَ الفقيرِ: • من أدنى خبزِ البلدِ، و أُدُمٌ يُلائِمهُ. • و ما يَلبسُ مثلها ويَجلِسُ عليه. ٣. و للمتوسطةِ مع المتوسطِ: ٤. والغنيةِ مع الفقيرِ: ٥. وعكسُهَا. ما بينَ ذلك عُرفًا. ١. وعليهِ: مؤنةُ نظافةِ زوجتهِ، دونَ خادمِهَا. ٢. لا دواءٌ، وأجرةُ طبيبٍ.	١. ونفقةُ المطلقة الرجعيةِ، وكسوتُهَا، وسكناها: كالزوجة، ولا قَسمَ لها. ٢. والبائنُ بفسخٍ، أو طلاقٍ: لها ذلك إن كانت حاملًا. ٣. والنفقةُ: للحملِ، لا لها من أجلهِ. ومن: ١. حُبِست، ولو ظُلمًا. ٢. أو نَشزت. ٣. أو تطوعَت بلا إذنهِ بصومٍ، أو حجٍّ. ٤. أو أحرمت بنذرِ حَجٍّ، أو صومٍ. ٥. أو صامت عن كفارةٍ أو قضاءِ رمضانَ، مع سَعةِ وقتِهِ. ٦. أو سافرت لحاجتها، ولو بإذنهِ: سقطت. ١. ولا نفقةَ، ولا سُكنى: لمتوفَّى عنها. ٢. ولها أخذُ: نفقةِ كلِّ يومٍ من أوَّلِهِ. ٣. وليس لها قيمتُهَا، ولا عليها أخذُهَا. ٤. فإن اتفقا عليه، أو على تأخيرِهَا، أو تعجيلِهَا مدةً طويلةً، أو قليلةً: جازَ. ٥. ولها الكسوةُ: كُلَّ عامٍ مرةً في أولِهِ. ٦. وإذا غابَ ولم يُنفق: لزمه نفقةُ ما مضى. ٧. وإن أنفقت في غيبتهِ من مالِهِ فبان ميتًا: غرَّمها الوارثُ ما أنفقته بعدَ موته.	ومن: ١) تَسلَّمَ زوجته. ٢) أو بذلت نفسها. ومِثلُها يُوطأُ: ١. وجبت نفقتها. ٢. ولو معَ صغرِ الزوجِ، ومرضهِ، وجَبِّهِ، وعِنَّتِهِ. ولها منعُ نفسِهَا: حتى تقبضَ صَدَاقها الحالَّ. فإن سَلَّمت نفسها طوعًا، ثم أرادت المنع: لم تملِكهُ. وإذا أعسرَ بنفقةِ: ١. القوتِ. ٢. أو بالكسوةِ. ٣. أو بعضِها. ٤. أو المسكنِ. فلها فسخُ النكاحِ. فإن غابَ، ولم يَدَعْ لها نفقةً، وتعذرَ أخذُها من مالهِ، و استدانتها عليهِ: فلها الفسخُ بإذنِ الحاكمِ.

باب نفقة الأقارب والمماليك من الآدميين والبهائم

نفقة الأقارب

تجبُ، أو تَتِمَّتُها:

١. لأبويهِ وإن عَلَوا.
٢. و لولدهِ وإن سَفَلَ.
٣. حتى ذوي الأرحام منهم، حَجَبهُ معسرٌ أَوْ لا.
٤. و كلُّ من يرثُهُ: بفرضٍ، أو تعصيبٍ.

لا برَحِمٍ، سوى عَمُودَي نَسَبِهِ.

سواءٌ:

١) ورثهُ الآخرُ: كأخٍ.
٢) أَوْ لا: كعمَّةٍ وعتيقٍ.

بمعروفٍ، مع فقرِ من تجبُ له، وعجزهِ عن تكسُّبٍ.

إذا فضلَ عن:

١) قوتِ نفسهِ، وزوجتهِ، ورقيقهِ يومَهُ وليلته.
٢) و كسوةٍ وسُكنى من حاصلٍ، أو مُتحصِّلٍ.

لا من:

١) رأسِ مالٍ.
٢) و ثمنِ ملكٍ.
٣) و آلةِ صنعةٍ.

ومَن لهُ وارثٌ غيرُ أبٍ: فنفقتُهُ عليهم على قدرِ إرثهم:

١. فعلى الأمِّ: الثلث.
٢. والثلثان على: الجدَّ.
٣. و على الجدَّة: السُدس.
٤. والباقي: على الأخ.

✓ والأبُ ينفردُ بنفقةِ ولده.
✓ ومن له ابنٌ فقيرٌ، وأخٌ موسرٌ: فلا نفقةَ لهُ عليهما.
✓ ومن أُمُّه فقيرةٌ، وجدَّته موسرةٌ: فنفقتهُ على الجدَّةِ.
✓ ومن عليه نفقةُ زيدٍ: فعليهِ نفقةُ زوجتهِ، كظئرٍ لحولين.
✓ ولا نفقةَ: مع اختلاف دينٍ، إلا بالولاءِ.

و على الأبِ:

١. أن يسترضع لولده.
٢. ويؤديَ الأُجرةَ.
٣. ولا يمنع أُمَّه إرضاعهُ.
٤. ولا يلزمها إلا ضرورةً؛ كخوفِ تلفهِ.

ولها:

١) طلبُ أجرةِ المثل.
٢) ولو أرضعهُ غيرها مجانًا بائنًا كانت أو تحتهُ.

وإن تزوجت آخرَ: فله منعها من إرضاعِ ولدِ الأول، ما لم يضطرَ إليها

فصل في نفقة الرقيق

و عليهِ نفقةُ رقيقهِ:

١. طعامًا.
٢. وكسوةً.
٣. وسكنى.

وأن لا يكلفه مُشِقًّا كثيرًا.

وإن اتفقا على المخارجة: جاز.

ويريحهُ:

١. وقتَ القائلةِ.
٢. و النومِ.
٣. و الصلاةِ المفروضةِ.
٤. ويركبهُ في السفرِ عُقْبَةً.

وإن طلب نكاحًا:

١. زوجه.
٢. أو باعه.

وإن طلبتهُ الأمةُ:

١. وطِئَهَا.
٢. أو زوجها.
٣. أو باعها.

فصل في نفقة البهائم

و عليهِ:

١. عَلَفُ بهائمِهِ.
٢. وسَقيُهَا.
٣. وما يُصلِحُها.
٤. و أن لا يُحمّلَهَا ما تعجزُ عنه.
٥. ولا يحلبُ من لبنها ما يضرُّ ولدها.

فإن عجزَ عن نفقتها: أُجبرَ على:

١. بيعها.
٢. أو إجارتِها.
٣. أو ذبحها، إن أُكِلَت.

باب الحضانة

لم تجب	والأحقُّ بها:		ولا حضانةَ:	فصل تخيير الغلام بعد السابعة
تجبُ لحفظِ: ١) صغيرٍ. ٢) ومعتوهٍ. ٣) ومجنونٍ.	١. أمٌّ. ٢. ثم أمهاتُها القربى فالقربى. ٣. ثم أبٌ. ٤. ثم أمهاتُهُ كذلك. ٥. ثم جدٌّ. ٦. ثم أمهاته كذلك. ٧. ثم أختٌ: • لأبوين. • ثم لأمٍّ. • ثم لأبٍ. ٨. ثم خالةٌ: • لأبوين. • ثم لأمٍّ. • ثم لأبٍ. ٩. ثم عماتٌ كذلك. ١٠. ثم خالات أمه. ١١. ثم خالاتُ أبيه. ١٢. ثم عماتُ أبيه. ١٣. ثم بناتُ إخوته، و أخواته. ١٤. ثم بناتُ أعمامه، و عماته. ١٥. ثم بناتُ أعمام أبيه، وبناتُ عمات أبيه. ١٦. ثم لباقي العصبةِ، الأقربُ فالأقرب.	١. فإن كانت أنثى: فمن محارمها. ٢. ثم لذوي أَرحامه. ٣. ثم للحاكمِ. وإن: ١) امتنعَ من له الحضانةُ. ٢) أو كانَ غيرَ أهلٍ. انتقلت إلى مَنْ بعدهُ.	١. لمن فيه رق. ٢. ولا لفاسقٍ. ٣. ولا لكافرٍ على مسلمٍ. ٤. ولا لمزوجةٍ بأجنبيٍّ من مَحضُونٍ، من حينِ عقدٍ. فإن زالَ المانعُ: رجع إلى حَقِّهِ. وإن أرادَ أحدُ أبويه سفرًا طويلًا إلى بلدٍ بعيدٍ، ليسكُنَهُ، وهوَ وطريقُهُ آمنان: فحضانتُهُ لأبيهِ. وإن بعُدَ السَّفَرُ، لحاجةٍ، أو قَرُبَ لها، أو للسُّكنَى: فلأُمِّهِ.	• وإذا بلغَ الغلامُ سبعَ سنينَ عاقلًا: خُيِّرَ بين أبويهِ، فكان مع من اختار منهما، ولا يُقَرُّ: بيدِ من لا يصُونهُ ويُصلحُهُ. • وأبو الأنثى: أحقُّ بها بعد السبعِ. ويكونُ: ١. الذكرُ بعدَ رُشدِهِ: حيثُ شاءَ. ٢. والأنثى عندَ أبيها: حتى يتسلَّمَهَا زَوجُهَا.

كتاب الجنايات وهي

١. : عمدٌ: يختصُّ القودُ به بشرطِ القصدِ.	٢. و شبهُ عمدٍ.	٣. و خطأٌ.	فصل
فالعمدُ: أن يقصِدَ من يعلمُهُ آدميًّا، معصومًا، فيقتلهُ بما يغلبُ على الظنِّ موتهُ به. مثل: ١. أن يجرحهَ بما له مَوْرٌ [نفوذ] في البدنِ. ٢. أو يضربهُ بحجرٍ كبيرٍ ونحوه. ٣. أو يُلقيَ عليه حائطًا. ٤. أو يلقيهُ من شاهقٍ. ٥. أو في نارٍ أو ماءٍ يُغرِقُهُ، ولا يُمكِنُهُ التخلُّصُ منهُمَا. ٦. أو يخنِقَهُ. ٧. أو يحبِسَهُ ويمنعَهُ الطعامَ، أو الشرابَ: فيموتُ من ذلكَ في مدةٍ يموتُ فيها غالبًا. ٨. أو يقتُلَهُ بسحرٍ. ٩. أو سُمٍّ. ١٠. أو شهدت عليه بَيِّنةٌ بما يُوجبُ قتلَهُ، ثم رجعُوا وقالوا:"عَمَدنَا قتلهُ" ونحو ذلكَ.	وشبهُ العمدِ: أن يقصدَ جنايةً لا تقتلُ غالبًا ولم يجرحهُ بها: ١. كمن ضربهُ في غيرِ مقتلٍ، بسوطٍ، أو عصا صغيرةٍ. ٢. أو لكزهُ ونحوه.	و الخطأُ: أن يفعلَ ما لهُ فعلُهُ. ١. مثلَ: أن يرميَ صيدًا، أو غرضًا، أو شخصًا، فيصيبَ آدميًا لم يقصدهُ. ٢. و عمدُ الصبيِّ والمجنونِ .	تُقتَلُ الجماعةُ: بالواحدِ. وإن سقطَ القودُ: أدُّوا ديةً واحدةً. ومن أكرَهَ: مكلَّفًا على قتلِ مُكافئهِ فَقَتَلهُ: فالقتلُ أو الدِّيةُ عليهما. وإن أمرَ بالقتلِ: ١. غيرَ مكلَّفٍ. ٢. أو مكلفًا يجهلُ تحريمهُ. ٣. أو أَمَرَ به السلطانُ ظلمًا من لا يعرِف ظلمهُ فيه فقَتَلَ. فالقودُ، أو الدِّيةُ على الآمرِ. ١. وإن قتل المأمورُ المكلفُ عالمًا تحريمَ القتلِ: فالضمان عليهِ دون الآمرِ. ٢. وإن اشترك فيه اثنان، لا يجب القودُ على أحدهما منفردًا لأبُوةٍ أو غيرها: فالقودُ على الشريكِ. ٣. فإن عدلَ إلى طلبِ المالِ: لزمهُ نصف الدِّيةِ.

باب شروط وجوب القصاص

وهي أربعةٌ:

الأول؛ عصمةُ المقتولِ: فلو قتلَ مسلمٌ، أو ذميٌّ: حربيًا أو مرتدًا، لم يضمنه بقصاصٍ ولا ديةٍ.

الثاني؛ التكليفُ: فلا قصاص على صغيرٍ ولا مجنونٍ.

الثالث؛ المكافأةُ: بأن يساويهِ في:

١) الدينِ.
٢) والحُريةِ.
٣) والرِّقِ.

فلا يُقتلُ:

١. مسلمٌ بكافرٍ.
٢. ولا حُرٌّ بعبدٍ.

وعكسه يُقتلُ.

ويقتلُ:

١) الذكرُ بالأنثى.
٢) والأنثى بالذكر.

الرابع؛ عدمُ الولادةِ:

١. فلا يقتلُ: أحدُ الأبوين وإن علا، بالولد وإن سفلَ.
٢. ويُقتلُ الولدُ: بكلٍّ منهما.

باب شروط استيفاء القصاص

ويشترطُ له ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: كون مستحقهِ مكلفًا: فإن كان صبيًا، أو مجنونًا:

١) لم يستوفه.
٢) وحُبس الجاني إلى البلوغ و الإفاقة.

الشرط الثاني: اتفاقُ الأولياءِ المشتركين فيه على استيفائه.

وليس لبعضهم أن ينفردَ به.

وإن كان من بقي:

١. غائبًا.
٢. أو صغيرًا.
٣. أو مجنونًا.

انتُظِرَ:

١. القدومُ.
٢. والبلوغُ.
٣. والعقلُ.

الثالث: أن يُؤمَنَ في الاستيفاءِ أن يتعدَّى الجاني.

١. فإذا وجبَ على حاملٍ، أو حائلٍ فحملت: لم تُقتل حتى تضعَ الولَدَ، وتُسقيهُ اللَّبأ.
٢. ثم إن وُجِدَ من يُرضِعُهُ، وإلا تُركت حتى تفطِمهُ.
٣. ولا يُقتصُّ منها في الطَّرَفِ: حتى تضعَ.

والحدُّ في ذلك: كالقصاصِ.

فصل

ولا يُستوفى قصاصٌ، إلا:

١) بحضرةِ سلطانٍ، أو نائبه.
٢) و بآلةٍ ماضيةٍ.

ولا يُستوفى في النفسِ إلا بضربِ العنقِ، بسيفٍ، ولو كان الجاني قتلَهُ بغيرِهِ.

باب العفو عن القصاص

يجبُ بالعمدِ:

١. القودُ.
٢. أو الدِّيةُ.

فيخيرُ الوليُّ بينهما.

وعفوه مجانًا أفضل.

فإن اختارَ:

- القودَ.
- أو عفا عن الدِّيةِ فقط:

١. فلهُ أخذها.
٢. و الصُّلحُ على أكثر منها.
٣. وإن اختارها، أو عفا مطلقًا، أو هلكَ الجاني: فليسَ له غيرها.

وإذا قطعَ:

١. أُصبعًا عمدًا.
٢. فعفا عنها.
٣. ثم سَرَت إلى الكفِّ، أو النفسِ.
٤. وكان العفوُ على غيرِ شيءٍ:

فَهَدرٌ.

وإن كان العفوُ على مالٍ: فلَهُ تمامُ الدِّيةِ.

وإن وَكَّلَ من يقتص ثم عفا، فاقتصَ وكيلهُ ولم يعلم: فلا شيءَ عليهما.

وإن وجبَ لرقيقٍ قودٌ، أو تعزيرُ قذفٍ:

١. فطلَبُهُ، وإسقاطهُ إليهِ.
٢. فإن ماتَ فلسيده.

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس من أُقِيدَ بأَحدٍ في النفسِ: أُقيدَ به في الطَّرَفِ والجِراحِ، ومن لا فَلا، ولا يجبُ إلا بما يُوجِبُ القَوَدَ في النفسِ، وهو نوعان:

أحدُهما: في الطَّرَف

فتؤخذُ:

١. العينُ.
٢. والأنفُ.
٣. والأذنُ.
٤. والسنُّ.
٥. والجفنُ.
٦. والشفةُ.
٧. واليدُ.
٨. والرجلُ.
٩. والأصبعُ.
١٠. والكفُّ.
١١. والمرفقُ.
١٢. والذكرُ.
١٣. والخصيةُ.
١٤. والأليةُ.
١٥. والشُّفْرُ (منبت الأهداب).

كُلُّ واحدٍ من ذلكَ بمثلِهِ.
عكسهُ، ولا أرشَ.

وللقصاصِ في الطَّرَفِ شروطٌ:

الأول؛ الأمنُ من الحيفِ: بأن يكونَ القطعُ:
من مِفْصَلٍ، أو له حدٌّ ينتهي إليه كمارنِ الأنفِ
وهو: ما لانَ منهُ.

الثاني ؛ المماثلةُ في الاسم، والموضِع: فلا تؤخذُ:

١. يمينٌ بيسارٍ.
٢. ولا يسارٌ بيمينٍ.
٣. ولا خِنصرٌ ببنصرٍ.
٤. ولا أصليٌّ بزائدٍ.
٥. ولا عكسُهُ.

ولو تراضَيَا: لم يَجز.

الثالثُ؛ استواؤُهما في الصّحَّةِ والكمالِ: فلا تُؤخذُ:

١. صحيحةٌ بشلاءَ.
٢. ولا كاملةُ الأصابعِ بناقصةٍ.
٣. ولا عينٌ صحيحةٌ بقائمةٍ.
٤. ويؤخذُ عكسهُ، ولا أرشَ

النوع الثاني:

الجِراحُ: فيقتصُّ في كلِّ جرحٍ ينتهي إلى عَظمٍ:

١. كالمُوضِحَةِ.
٢. وجُرحِ العَضُدِ.
٣. و الساقِ.
٤. و الفخِذِ.
٥. و القدَمِ.

ولا يُقتصُّ في غيرِ ذلكَ من الشِّجاجِ، و الجروحِ:

- غيرَ كسرِ سِنٍ.
- إلا أن يكون أعظمَ من الموضِحَةِ:
  1) كالهاشمةِ.
  2) والمنقِّلةِ.
  3) والمأمُومةِ:
     - فلهُ أن يقتصَّ موضِحَةً.
     - وله أرشُ الزائدِ.

وإذا قطعَ جماعةٌ طرفًا، أو جرحوا جرحًا يوجبُ القودَ: فعليهم القودُ.
وسراية الجنايةِ: مضمونةٌ في النفسِ فما دونها بقود أو ديةٍ.
وسرايةُ القودِ: مهدورةٌ.
ولا يُقتصُّ عن عضوٍ وجُرحٍ: قَبلَ بُرئِهِ، كما لا تُطلَبُ لَهُ ديةٌ.

كتاب الديات

حكمها

كلُّ من أتلفَ إنسانًا:

١) بمباشرةٍ.

٢) أو سببٍ.

لزمتهُ ديتهُ.

فإن كانت:

١. عمدًا محضًا: ففي مال الجاني حالَّةً.

٢. وشبهُ العمدِ.

٣. والخطأُ.

على عاقِلَتِهِ.

وإن:

✓ غَصَبَ حرًّا صغيرًا:

١. فنهشتهُ حيَّةٌ.

٢. أو أصابتهُ صاعقةٌ.

٣. أو ماتَ بمرضٍ.

✓ أو غلَّ حُرًّا مُكلفًا: وقيدهُ فماتَ بالصاعقةِ، أو الحيَّةِ:

وجبت الدِّيةُ فيهما.

فصل، حكم: تأديب الوالد ولَدَهُ أو السلطانِ رعيتهُ

وإذا أدَّبَ:

١) الرجلُ ولَدَهَ.

٢) أو سلطانٌ رعيتهُ.

٣) أو معلمٌ صبيةً.

ولم يُسرف: لم يضمن ما تَلِفَ به.

ولو كان التأديبُ لحاملٍ، فأسقطت جنينًا: ضمنه المؤدِّبُ.

وإن:

١) طلبَ السلطانُ امرأةً لكشفِ حقِّ اللهِ.

٢) أو استعدى عليها رجلٌ بالشُّرطِ في دعوى له.

فأسقطت ضَمِنهُ:

١) السلطانُ.

٢) و المستعدي.

ولو ماتت فزعًا: لم يضمنا.

ومن أمر شخصًا مكلفًا أن ينزل بئرًا، أو يصعدَ شجرةً فهلكَ به: لم يضمنهُ.

ولو أن الآمرَ سلطانٌ، وكما لو استأجرهُ سلطانٌ أو غيرُهُ.

باب مقاديرِ دياتِ النفسِ

ديةُ الحُرِّ المسلمِ:

١. مائةُ بعيرٍ.

٢. أو ألفُ مثقالٍ ذهبًا.

٣. أو اثنا عشر ألفَ درهمٍ فضةً.

٤. أو مائتا بقرةٍ.

٥. أو ألفا شاةٍ.

هذه أصول الدِّيةِ.

فأيها أحضر من تلزمه: لزمَ الوليَّ قبولُهُ.

فتُغلَّظُ في قتلِ العمدِ وشبهِهِ:

١. خمسٌ وعشرونَ: بنتُ مخاضٍ.

٢. وخمسٌ وعشرونَ: بنتُ لبونٍ.

٣. وخمسٌ وعشرونَ: حِقَّةٌ.

٤. وخمسٌ وعشرونَ: جَذَعَةٌ.

و في الخطأ، تجبُ أخماسًا:

١. ثمانونَ: من الأربعةِ المذكورةِ.

٢. وعشرونَ: من بني مَخَاضٍ.

ولا تُعتبرُ القيمةُ في ذلك؛ بل السلامةُ.

دية الكتابي والمجوسي والوثني والرقيق

وديةُ الكتابيِّ: نصفُ دية المُسلمِ.

وديةُ المجوسيِّ، و الوثنيِّ: ثمانمائةِ درهمٍ.

ونساؤُهم: على النصفِ كالمسلمين.

وديةُ الرقيقِ: قيمتُهُ.

و في جراحِهِ: ما نَقَصَهُ بعدَ البُرءِ.

ويجبُ في الجنين ذكرًا كان أو أنثى:

١. عُشرُ ديةِ أُمِّهِ: غُرَّةً.

٢. و عُشرُ قيمتها: إن كان مملوكًا.

وتُقدَّرُ الحرة أمَةً.

وإن جنى رقيقٌ:

✓ خطأً.

✓ أو عمدًا:

١. لا قودَ فيه.

٢. أو فيه قودٌ واختيرَ فيه المالُ.

أو أتلفَ مالًا بغيرِ إذن سيده.

تعلَّقَ ذلكَ برقبتهِ.

فيخيرُ سيدهُ بينَ:

١) أن يفديهُ بأرشِ جِنايَتِهِ.

٢) أو يُسلِّمَهُ إلى وليِّ الجنايةِ فيملكُهُ.

٣) أو يبيعَهُ ويدفَعَ ثمنَهُ.

باب دياتِ الأعضاءِ ومنافعها

دية الشعور وأشياء أخرى	فصل في دية المنافع	ديات الأعضاء	
و في كلِّ واحدٍ من الشعور الأربعة: الديةُ، وهي شعرُ: ١. الرأسِ. ٢. و اللّحيةِ. ٣. و الحاجبينِ. ٤. وأهدابُ العينين. فإن عادَ فنبتَ: سقطَ موجبهُ. و في عين الأعورِ: الديةُ كاملةٌ. وإن قلعَ الأعورُ عين الصحيحِ المماثلةِ لعينه الصحيحة عمدًا: - فعليه ديةٌ كاملةٌ. - ولا قِصاصَ. و في قطعِ يدِ الأقطعَ: نصفُ الدية كغيرهِ .	و في كل حاسةٍ: ديةٌ كاملةٌ؛ وهي: ١. السمعُ. ٢. والبصرُ. ٣. والشمُّ. ٤. والذوقُ. وكذا في: ١. الكلامِ. ٢. و العقلِ. ٣. و منفعةِ المشيِ. ٤. و الأكلِ. ٥. و النكاحِ. ٦. و عدم استمساكِ البولِ أو الغائطِ.	وفي المنخرينِ: ثُلُثا الدِّيةِ. وفي الحاجزِ بينهما: ثُلُثُهَا. وفي الأجفانِ: ١. الأربعةِ: الديةُ. ٢. وفي كل جفنٍ: رُبعُها. وفي أصابعِ اليدين: ١. الديةُ، كأصابعِ الرجلين. ٢. وفي كلِّ أصبعٍ: عُشرُ الدِّيةِ. ٣. وفي كلِّ أُنملَةٍ: ثلثُ عُشرِ الدِّيةِ. والإبهامُ: مفصلانِ، وفي كلِّ مفصلٍ: نصفُ عُشرِ الدِّية كديةِ السنِّ.	من أتلفَ ما في الإنسانِ: منهُ شيءٌ واحدٌ: ١. كالأنفِ. ٢. واللسانِ. ٣. والذَّكرِ. ففيه ديةُ النفسِ. وما فيه منهُ شيئان: ١. كالعينين. ٢. و الأذنين. ٣. و الشَّفتين. ٤. و اللحيين. ٥. وثديَي المرأةِ. ٦. وثندؤَتَي الرجلِ. ٧. و اليدين. ٨. والرجلين. ٩. والألْيَتين. ١٠. والأُنثيين. ١١. وإسكَتَي المرأةِ مثنى:إسْكة، شُفْرَان محيطان بالفرج ١. ففيهما: الدِّيَةُ. ٢. وفي إحداهما: نصفُهَا.

باب الشجاج وكسر العظام

الشجاج

الشَّجةُ: الجرحُ في الرأسِ والوجهِ خاصةً، وهي عَشْرٌ:

١. **الحارِصَةُ**: التي تحرِصُ الجلدَ أي: تشقهُ قليلًا ولا تُدميه.
٢. ثم **البازِلَةُ**، وهي: الداميةُ الدامِعَةُ، وهي: التي يسيلُ منها الدَّمُ.
٣. ثم **الباضِعَةُ**: وهي التي تَبضَعُ اللحم.
٤. ثم **المتلاحِمَةُ**: وهي الغائصَةُ في اللَّحمِ.
٥. ثم **السِّمحاقُ**: وهي ما بينَهَا وبينَ العظمِ قشرةٌ رقيقةٌ.

فهذه الخمسُ: لا مُقدَّرَ فيها بل حُكُومَةٌ.

١. وفي **الموضِحَةِ**: وهي ما تُوضِحُ العظمَ وتبرزُهُ: خمسَةُ أبعرَةٍ.
٢. ثم **الهاشِمَةُ**: وهي التي تُوضِحُ العظَمَ وتهشِمُهُ؛ وفيها: عَشَرَةُ أبعرَةٍ.
٣. ثم **المُنَقِّلةُ**: وهي ما تُوضِحُ العظمَ وتَهشمُ وتنقلُ عظامَهَا؛ وفيها: خَمسَ عشرةَ من الإبلِ.
٤. وفي كلِّ واحدةٍ من **المأمُومَةِ والدامِغَةِ**: ثلُثُ الديةِ.
٥. وفي **الجائِفَةِ**: ثلثُ الديةِ؛ وهي: التي تصلُ إلى باطنِ الجوفِ.

كسر العظام

و في **الضِّلَعِ؛ و كلّ واحدةٍ من الترقوتينِ**: بعيرٌ.

و في كسرِ:

١. الذراعِ؛ وهو: "الساعدُ الجامعُ لعظمَي الزندِ والعَضُدِ".
٢. و الفخذِ.
٣. و الساقِ.

إذا جَبَرَ ذلك مستقيمًا: بعيران.

وما عدا ذلك من:

١. الجراحِ.
٢. وكسرِ العظامِ.

ففيه حُكومَةٌ.

والحكومةُ: أن يُقَوَّمَ المجنيُّ عليه كأنَّه عبدٌ لا جنايةَ به، ثم يُقَوَّمُ وهي به قد بَرِئَت، فما نقصَ من القيمةِ فلَهُ مثلُ نسبتِهِ من الديةِ.

كأن كان:

١. قيمته عبدًا سليمًا: ستونَ.
٢. وقيمتُهُ بالجنايةِ: خمسون.

ففيهِ سدسُ ديتهِ.

إلا أن تكون الحُكُومةُ في محلٍّ له مقدَّرٌ فلا يُبلَغُ بها المقدَّرُ.

باب العاقلَةِ وما تحمِلُهُ

عاقِلَةُ الإنسانِ: عصبتُهُ كُلُّهُم من النسبِ والولاءِ، قريبهم وبعيدهم، حاضرهم وغائبهم، حتى عمودَي نسبهِ.

ولا عقلَ على:

١. رقيقٍ.
٢. و غيرِ مكلَّفٍ.
٣. ولا فقيرٍ.
٤. ولا أُنثى.
٥. ولا مخالفٍ لدينِ الجاني.

ولا تحملُ العاقلة:

١. عمدًا محضًا.
٢. ولا عبدًا.
٣. ولا صُلحًا.
٤. ولا اعترافًا لم تُصدِّقهُ به.

ولا ما دون ثلثِ الديةِ التامة.

فصل في كفارة القتل

من قتل نفسًا، محرمةً، خطأً مباشرةً أو تسببًا بغير حقٍّ: فعليه الكفارة.

باب القسامة

وهي: أيمانٌ مكررةٌ في دعوى قتلِ معصومٍ.

١. و من شَرْطِهَا **اللَّوَثُ** وهو: العداوةُ الظاهرةُ، كالقبائلِ التي يَطلبُ بعضها بعضًا بالثأر.
٢. فمن ادُّعِي عليه القتلُ من غيرِ لَوَثٍ: حلفَ يمينًا واحدةً وبَرِئَ.
٣. ويُبدأُ: بأيمانِ الرجالِ من ورثةِ الدَّمِ، فيحلفون خمسينَ يمينًا.
٤. فإن نَكَلَ الورثةُ أو كانوا نساءً: حلفَ المُدَّعَى عليهِ خمسينَ يمينًا وبرئَ.

كتاب الحُدودِ

لا يجبُ الحدُّ إلا على:	وأشدُّ الجلد:
١. بالغٍ. ٢. عاقلٍ. ٣. ملتزمٍ. ٤. عالمٍ بالتحريمِ. فيقيمهُ: الإمامُ أو نائبهُ. في غيرِ مسجدٍ. ويُضْرَبُ الرجلُ في الحدِّ: ١. قائمًا. ٢. بسوطٍ: لا جديدٍ، ولا خلقٍ. ٣. ولا يُمدُّ. ٤. ولا يُربطُ. ٥. ولا يُجردُ؛ بل يكونُ عليه قميصٌ أو قميصان. ٦. ولا يُبالغُ بضربه بحيث يشقُّ الجلدَ. ٧. و يفرَّقُ الضربُ على بدنهِ. وَيُتَّقَى: ١. الرأسُ. ٢. والوجهُ. ٣. والفرجُ. ٤. والمقاتِلُ. والمرأةُ: كالرجلِ فيه؛ إلا: ١. أنها تُضربُ جالسةً. ٢. وتُشدُّ عليها ثيابها. ٣. وتمسكُ يداها لئلا تنكشف.	١. حدُّ الزنا. ٢. ثم القذفُ. ٣. ثم الشربُ. ٤. ثم التعزيزُ. ومن مات في حدٍّ: فالحقُّ قَتَلَهُ. ولا يُحفرُ: للمرجومِ في الزِّنا.

باب حد الزِّنا

حد المحصن وغير المحصن ورقيق ولوطي	ولا يجبُ الحدُّ إلا بثلاثة شروطٍ:
إذا زنى المُحصن: رُجمَ حتى يموتَ. والمحصنُ: من وطئ امرأتهُ المسلمةَ أو الذميةَ، في نكاحٍ صحيحٍ، وهما: ١. بالغان. ٢. عاقلان. ٣. حُرَّانِ. فإن اختلَ شرطٌ منها في أحدهما: فلا إحصان لواحدٍ منهما. وإذا زنى: ١. الحرُّ غيرُ المحصنِ: جُلِد مائة جلدةٍ، وغُرِّبَ عامًا، ولو امرأةً. ٢. و الرقيقُ: خمسينَ جلدةً، ولا يُغَرَّبُ. وحدُّ لوطيٍّ: كزانٍ.	أحدها: تغييبُ حشفتهِ الأصلية كُلِّها؛ في قبلٍ أو دبرٍ أصليين؛ من آدميٍّ حيٍّ، حرامًا محضًا. الثاني: انتفاءُ الشبهة، فلا يحدُّ: ١. بوطءِ أمةٍ له فيها شركٌ أو لولدهِ. ٢. أو وطء: امرأةٍ ظنها زوجته أو سُرِّيَّتَهُ. ٣. أو في نكاحٍ باطلٍ اعتقد صحتهُ. ٤. أو نكاحٍ أو مُلكٍ مختلفٍ فيه ونحوه. ٥. أو أُكرهت المرأةُ على الزنا. الثالث، ثبوت الزنا: ولا يثبت إلا بأحد أمرين: أحدهما: ١. أن يُقِرَّ به أربع مراتٍ. ٢. في مجلسٍ، أو مجالسَ. ٣. و يصرحَ بذكرِ حقيقة الوطء. ٤. و لا ينزعَ عن إقراره حتى يَتِمَّ عليه الحدُّ. الثاني: ١. أن يشهدَ عليه في مجلسٍ واحدٍ. ٢. بزنا واحدٍ. ٣. يصفونَهُ. ٤. أربعةٌ. ٥. ممن تقبلُ شهادتُهم فيه. ٦. سواءٌ أتوا الحاكِمَ جُملةً أو متفرقينَ. وإن حملت امرأةٌ لا زوج لها ولا سيد: لم تُحدَّ بمجردِ ذلك.

باب حدِّ القذف

إذا قذف المكلفُ بالزنا محصنًا جُلِدَ:

١. ثمانينَ جلدَةً: إن كان حرًّا.
٢. وإن عبدًا: أربعين.
٣. و المعتقُ بعضُهُ: بحسابه.

وقذفُ غيرِ المحصنِ: يوجبُ التعزيرَ.

وهو: حقٌ للمقذوفِ.

والمحصن هنا:

١. الحرُّ.
٢. المسلم.
٣. العاقل.
٤. العفيف.
٥. الملتزم.
٦. الذي يُجامعُ مثله.

ولا يشترطُ: بلوغه.

وصريحُ القذف:

١. "يا زاني".
٢. "يا لوطيّ"، ونحوه.

وكنايتهُ:

١. "يا قحبةُ".
٢. "يا فاجرةُ".
٣. "يا خبيثةُ فضحتِ زوجكِ".
٤. أو"نكستِ رأسه".
٥. أو"جعلت له قرونًا"، ونحوه.

إن فسَّرَهُ بغير القذف: قبل.

- وإن قذفَ أهلَ بلدٍ، أو جماعةً لا يتصورُ منهم الزنا عادة: عزرَ.
- ويسقطُ حدُّ القذفِ: بالعفو.
- ولا يُستوفى: بدونِ الطَّلب.

باب حدِّ المسكرِ

كلُّ شرابٍ أسكر كثيره: فقليله حرامٌ.

وهو: خمرٌ من أي شيءٍ كان.

ولا يباح شربهُ:

١. للذةٍ.
٢. ولا لتداوٍ.
٣. ولا عطشٍ.
٤. ولا غيرهِ.

إلا لدفعِ لُقمةٍ غصَّ بها، ولم يحضُرهُ غيرُهُ.

وإذا شربَهُ:

١. المسلمُ.
٢. المكلفُ.
٣. مختارًا.
٤. عالمًا أن كثيرهُ يُسكر.

فعليه الحدُّ:

١. ثمانون جلدةً مع الحرية.

و أربعون مع الرقِ.

باب التعزير

وهو: التأديبُ.

وهو: واجبٌ في كل معصيةٍ لا حدَّ فيها،

ولا كفارة.

١. كاستمتاعٍ لا حدَّ فيه.
٢. و سرقةٍ لا قطعَ فيها.
٣. و جنايةٍ لا قودَ فيها.
٤. و إتيانِ المرأةِ المرأةَ.
٥. والقذفِ بغير الزنا، ونحوه.

ولا يزادُ في التعزيرِ: على عشرِ جلداتٍ.

ومن استمنى بيدهِ بغيرِ حاجةٍ: عزرَ.

باب القطع في السرقة

	ويشترطُ: أن يكون المسروقُ:		**ما لا قطع فيه، وشروط القطع**
إذا أخذَ: ١. الملتزمُ. ٢. نصابًا. ٣. من حرزِ مثله. ٤. من مالٍ معصومٍ. ٥. لا شبهةَ له فيه. ٦. على وجهِ الاختفاءِ. قُطِعَ. فلا قَطعَ على: ١. مُنتهِبٍ. ٢. ولا مُختلسٍ. ٣. ولا غاصبٍ. ٤. ولا خائنٍ: • في وديعةٍ. • أو عاريةٍ أو غيرها. ويقطع: الطَّرَّارُ الذي يَبُطُّ الجيبَ أو غيره، ويأخذُ منه.	١. مالًا محترمًا، فلا قطعَ بسرقةِ: • آلة لهوٍ. • ولا محرمٍ كالخمر. ٢. ويشترطُ: أن يكون نصابًا، وهو: ثلاثةُ دراهم، أو ربعُ دينارٍ، أو عَرَضٍ قيمتهُ كأحدهما. وإذا نقصت قيمة المسروق، أو مَلكها السارقُ: لم يسقط القطعُ. وتعتبرُ قيمتها: وقتَ إخراجها من الحرزِ: ١) فلو ذبح فيه كبشًا. ٢) أو شقَّ فيه ثوبًا. فنقصت قيمته عن نصابٍ ثم أخرجه. ٣) أو أتلف فيه المال. لم يقطع.	٣. و أن يخرجهُ من الحرز: فإن سرقهُ من غير حرزٍ: فلا قطعَ. وحرز المالُ: ما العادةُ حفظهُ فيه. ويختلفُ، باختلاف: • الأموالِ. • والبلدانِ. • وعدلِ السلطانِ. • وجورهِ. • وقوتهِ وضعفه. ١) فحرزُ الأموال، والجواهر، والقماش: في الدُّورِ، والدكاكين، والعمران، وراء الأبواب، والأغلاق الوثيقة. ٢) وحرزُ البقلِ، وقدور الباقلاء ونحوهما: وراء الشرائح إذا كان في السوق حارسٌ. (شريحة: باب من قصب للدكان) ٣) وحرزُ الحطبِ والخشبِ: الحظائرُ. ٤) وحرز المواشي: الصِّيَرُ. ٥) وحرزها في المرعى: بالراعي، ونظره إليها غالبًا. ٤. و أن تنتفي الشبهةُ: ✓ فلا يقطعُ بالسرقة من مالِ أبيه وإن علا، ولا من مال ولده وإن سفل. ✓ والأبُ والأمُّ في هذا سواءٌ. ✓ ويقطعُ الأخُ و كلُّ قريبٍ بسرقةِ مال قريبه. ✓ ولا يُقطعُ أحدٌ من الزوجين بسرقته من مالِ الآخرَ، ولو كان محرزًا عنه.	وإذا سرق: ١. عبدٌ من مال سيده. ٢. أو سيدٌ من مال مكاتَبِه. ٣. أو حرٌ مسلمٌ من بيتِ المال. ٤. أو من غنيمةٍ لم تخمَّس. ٥. أو فقيرٌ من غَلَّةِ وقفٍ على الفقراء. ٦. أو شخصٌ من مالٍ له فيه شركةٌ له، أو لأحدٍ ممن لا يقطعُ بالسرقة منه. لم يقطع. ولا يُقطعُ إلا: ١) بشهادةِ عدلين. ٢) أو بإقرارٍ مرتين. ٣) ولا ينزعُ عن إقرارهِ حتى يُقطعَ. ٤) و أن يُطالِبَ المسروقُ منهُ بمالِهِ. وإذا وجبَ القطعُ: قُطعت يدُهُ اليمنى، من مفصلِ الكفِّ، وحُسمت. ومن سَرَقَ شيئًا من غير حرزٍ ثمرًا كان أو كَثَرًا أو غيرهما: ١) أضعِفت عليهِ القيمةُ. ٢) ولا قطعَ.

باب حدِّ قُطَّاعِ الطريقِ (الحرابة)

وهم: الذينَ يعرِضُونَ للناسِ بالسِّلاحِ، في الصحراءِ أو البنيانِ، فيغصبونَهُم المالَ، مجاهرةً لا سَرِقَةً.

١) فمن منهم قتلَ مكافئًا، أو غيرهُ كالوَلِدِ و العبدِ و الذميِّ وأخذَ المالَ: قُتِلَ ثم صلبُ حتى يشتهرَ أمرهُ.
٢) وإن قَتَلَ، ولم يأخذِ المالَ: قُتِلَ حتمًا، ولم يُصلب.
٣) وإن جنوا بما يُوجبَ قودًا في الطرف: تحتَّم استيفاؤهُ.
٤) وإن أخذَ كلُّ واحدٍ من المالِ قدرَ ما يُقطعُ بأخذِهِ السارقُ، ولم يَقْتُلُوا: قُطِعَ من كلِّ واحدٍ يدُهُ اليمنى، ورجلهُ اليسرى، في مقامٍ واحدٍ، وحُسمتا، ثم خُلِّيَ.
٥) فإن لم يُصيبوا نفسًا، ولا مالًا يبلغُ نصابَ السرقةِ: نُفُوا بأن يُشرَّدوا فلا يتركوا يأوونَ إلى بلدٍ.

ومن تاب منهم، قبلَ أن يُقْدَرَ عليهِ:

١) سقطَ عنه ما كان لله من نفيٍ وقطعٍ وصلبٍ وتحتُّمِ قتلٍ.
٢) وأُخذِ بما للآدميينَ من نفسٍ، وطَرَفٍ، ومالٍ إلا أن يُعفىَ له عنها.

ومن صالَ على نفسِهِ، أو حُرمتِهِ، أو مالِهِ آدميٌّ، أو بهيمةٌ:

١) فلهُ الدفعُ عن ذلكَ بأسهلَ ما يغلبُ على ظنهِ دفعهُ بهِ.
٢) فإن لم يندفع إلا بالقتلِ:
٣) فله ذلكَ.
٤) ولا ضمانَ عليه.
٥) وإن قُتِلَ فهو شهيدٌ.

ويلزمهُ الدفع عن نفسهِ و حرمتِهِ دونَ ماله.

ومن دخلَ منزلَ رجل متلصصًا: فحكمُهُ كذلك.

باب قتال أهل البغي

إذا خرجَ قومٌ لهم شوكةٌ ومنعةٌ، على الإمامِ، بتأويلٍ سائغٍ: فهم بُغاةٌ.

و عليه أن يراسلهم فيسألهم ما ينقمون منه:

١) فإن ذكروا مظلمةً: أزالها.
٢) وإن ادعوا شبهةً: كشفها.
٣) فإن فاءُوا وإلا قاتلهم.

وإن اقتتلت طائفتان لعصبيَّةٍ أو رئاسةٍ:

١) فهما ظالمتانِ.
٢) وتضمنُ كلُّ واحدةٍ ما أتلفت على الأُخرى.

باب حكمِ المرتدِّ

وهو: الذي يكفرُ بعد إسلامه، فمن:

١) أشرك باللهِ.
٢) أو جحدَ ربوبيته.
٣) أو وحدانيته.
٤) أو صفةً من صفاته.
٥) أو اتخذَ لله صاحبةً أو ولدًا.
٦) أو جحد بعض كتبه أو رسله.
٧) أو سبَّ الله، أو رسوله.

فقد كفرَ.

ومن جحدَ تحريم الزنا، أو شيئًا من المحرمات الظاهرة، المُجمعِ عليها:

١) بجهلٍ: عُرِّفَ ذلكَ.
٢) وإن كان مثلُهُ لا يجهلُهُ: كفرَ.
٣) فإن لم يسلم: قتلُ بالسيف.

ولا تقبلُ توبةُ:

١) من سبَّ اللهَ أو رسوله.
٢) ولا من تكررت ردَّتُهُ.
٣) بل يقتلُ بكلِ حالٍ.

وتوبة المرتدِّ و كلِّ كافرٍ إسلامه بأن يشهد: "أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله".

ومن كان كفرهُ بجحدِ فرضٍ ونحوه:

١) فتوبتهُ مع الشهادتين إقرارهُ بالمجحودِ بهِ.
٢) أو قوله: 'أنا بريءٌ من كلِّ دينٍ يخالفُ دينَ الإسلام'.

فصل

فمن ارتدَّ عن الإسلام وهو:

١. مكلفٌ.
٢. مختارٌ.

رجلٌ أو امرأةٌ.

دُعيَ إليه:

١) ثلاثةَ أيامٍ.
٢) وضيقُ عليه.

كتاب الأطعمة

والأصلُ فيها: الحِلُّ.

فيباحُ: كلُّ طاهرٍ، لا مضرةَ فيه، من حبٍّ وثمرٍ وغيرهما.

ولا يَحِلُّ:

1) نجسٌ: كالميتةِ، والدَّم.
2) ولا ما فيه مضرةٌ: كالسُّمِ ونحوه.

وحيوانات البر: مباحةٌ إلا:

الحُمرُ الإنسيةُ.

و ما لهُ نابٌ يفترسُ به، غيرَ الضبعِ:

1. كالأسدِ.
2. والنمر.
3. والذئب.
4. والفيل.
5. والفهد.
6. والكلب.
7. والخنزير.
8. وابن آوى.
9. وابن عرس.
10. والسنور.
11. والنمس.
12. والقرد.
13. والدُّب.

و ما لهَ مخلبٌ من الطيرِ يصيدُ به:

1. كالعقاب.
2. والبازي.
3. والصقر.
4. والشاهين.
5. والباشق.
6. والحدأةِ.
7. والبومة.

و ما يَأكلُ الجيفَ:

1. كالنسر.
2. والرخم.
3. واللقلق.
4. والعقعق.
5. والغراب الأبقع.
6. والغُدَافِ وهو: أسودٌ صغيرٌ أغبرُ.
7. والغرابِ الأسودِ الكبير.

و ما يستخبثُ:

1. كالقنفذِ.
2. والنِّيص.
3. والفأرةِ.
4. والحيَّة.
5. والحشرات كلها.
6. والوطواطِ.

و ما تولَّد من مأكولٍ وغيره: كالبغلِ.

وما عدا ذلكَ فحلالٌ:

1. كالخيلِ.
2. وبهيمةِ الأنعامِ.
3. والدجاج.
4. والوحشيِّ من:
   - ❖ الحُمرِ.
   - ❖ و البقرِ.
   - ❖ و الظباء.
5. والنعامة.
6. والأرنب.
7. وسائرِ الوحش.

ويباحُ حيوانُ البحرِ كلُّه إلا:

1. الضفدعُ.
2. و التمساحُ.
3. و الحيَّة.

فصل

المضطر، ومن مر ببستان، الخ

ومن اضطر إلى محرَّمٍ، غير السُّمِ: حلَّ لَهُ منهُ ما يَسد رمقهُ.

ومن اضطرُ إلى نفعِ مالِ الغيرِ مع بقاءِ عينهِ، لدفعِ بردٍ أو استسقاءِ ماءٍ ونحوه: وجبَ بذله له مجانًا.

ومن مرَّ بثمرِ بستانٍ في شجرة أو متساقطٍ عنه ولا حائطَ عليه ولا ناظرَ: فلهُ الأكلُ منه مجانًا، من غير حَملٍ.

وتجبُ ضيافةُ المسلمِ المجتازِ به في القرى يوما وليلة.

باب الذكاة:

حكمها

لا يباحُ شيءٌ من الحيوان المقدورِ عليه بغير ذكاةٍ إلا:

١) الجرادُ.

٢) والسمك.

٣) وكلُّ ما لا يعيش إلا في الماء.

ويشترطُ للذكاةِ أربعةُ شروطٍ

الأول: أهليةُ المُذكي: بأن يكونَ:

١) عاقلًا.

٢) مسلمًا، أو كتابيًا.

٣) ولو مراهقًا، أو امرأةً، أو أقلفَ، أو أعمى.

ولا تباحُ ذكاةُ:

١) سكرانَ.

٢) ومجنونٍ.

٣) و وثنيٍّ.

٤) و مجوسيٍّ.

٥) و مرتدٍ.

الثاني: الآلةُ:

١) فتباحُ الذكاة: بكل مُحدَّدٍ.

٢) ولو مغصوبًا.

٣) من حديدٍ، وحجرٍ، وقصبٍ، وغيره.

٤) إلا السنَّ. والظُفرَ.

الثالثُ: قطعُ الحلقومِ، و المريءِ، فإن أبانَ الرأسَ بالذبحِ، لم يَحرُمِ المذبوحُ.

وذكاةُ ما عُجِزَ عنه من الصيدِ، والنَّعَمِ المتوحشةِ، و الواقعةِ في بئرٍ ونحوِها:

١) بجرحه في أيِّ موضعٍ كان من بدنه.

٢) إلا أن يكونَ رأسُهُ في الماءِ ونحوه: فلا يُباحُ.

الرابعُ: أن يقولَ عندَ الذبحِ: "بِسمِ اللّهِ".

١) لا يُجزئه غيرها.

٢) فإن تركها سهوًا: أبيحت، لا عمدًا.

ويكرهُ:

١. أن يذبح بآلةٍ كالَّةٍ.

٢. و أن يُحدَّها والحيوان يُبصرهُ.

٣. و أن يُوجهَهُ إلى غيرِ القبلةِ.

٤. و أن يَكسرَ عُنقَهُ أو يسلَخهُ قبلَ أن يَبرُدَ.

باب الصَّيدِ

لا يحلُّ الصيدُ المقتولُ في الاصطياد إلا بأربعةِ شروطٍ:

أحدها: أن يكون الصائدُ من أهل الذكاة.

الثاني: الآلةُ، وهي نوعان:

النوع الأول: مُحدَّدٌ:

١) يشترطُ فيه ما يُشترطُ في آلةِ الذبحِ.

٢) و أن يجرحَ.

٣) فإن قتله بثُقلِهِ: لم يُبَح.

وما ليس بمحدَّدٍ: كالبُندُقِ، والعصا، والشَّبَكةِ، والفَخِّ: لا يحلُّ ما قُتِلَ به.

والنوع الثاني: الجارحة فيباح ما قَتَلتهُ إن كانت مُعَلَّمَةً.

الثالث: إرسالُ الآلةِ قاصدًا:

فإن استرسلَ الكلبُ أو غيرهُ بنفسهِ: لم يُبح إلا أن يزجُرَهُ فيزيدَ في عدوهِ في طلبه فيحلُّ.

الرابع: التسميةُ عند إرسالِ السهمِ، أو الجارحةِ:

فإن تركها عمدًا أو سهوًا: لم يُبح.

ويُسنُّ أن يقولَ معها:"اللّهُ أكبرُ"، كما في الذكاةِ.

كتاب الأَيْمان

اليمينُ التي تجبُ بها الكفارة إذا حنثَ هي:	ويشترطُ لوجوب الكفارةِ ثلاثة شروطٍ:	فصل في كفارة اليمين
١) اليمينُ باللهِ. ٢) أو صفةٍ من صفاتهِ. ٣) أو بالقرآن. ٤) أو بالمصحف. والحلِفُ بغير الله: محرمٌ، ولا تجب به كفارةٌ.	الأول: أن تكونَ اليمينُ منعقدةً، وهي: التي قصد عقدها على مستقبل ممكن. ١) فإن حلفَ على أمرٍ ماضٍ كاذبًا عالمًا فهي الغموسُ. ٢) ولغوُ اليمين: الذي يجري على لسانه بغيرِ قصدٍ: كقولهِ:"لا والله"،"وبلى والله". ٣) وكذا: يمينٌ عَقَدَها يظنُّ صدق نفسه فبان بخلافه: فلا كفارةَ في الجميع. الثاني: أن يحلف مختارًا: فإن حلفَ مكرهًا: لم تنعقد يمينه. الثالث: الحنثُ في يمينهِ: ١) بأن يفعل ما حلفَ على تركهِ. ٢) أو يترك ما حلفَ على فعله؛ مختارًا، ذاكرًا. فإن حنث مكرهًا، أو ناسيًا، فلا كفارة. ومن قال في يمينٍ مُكَفَّرةٍ:"إن شاء الله": لم يحنث. ✓ ويسنُّ الحنثُ في اليمين: إذا كان خيرًا. ✓ ومن حَرمَ حلالًا سوى زوجته؛ من أمةٍ، أو طعامٍ، أو لباسٍ، أو غيره: لم يَحرُم. ✓ وتلزمه كفارةُ يمين إن فعله.	يخيرُ من لزمته كفارةُ يمينٍ بين: ١. إطعامِ عشرةِ مساكين. ٢. أو كسوتهم. ٣. أو عتقُ رقبةٍ. ٤. فمن لم يجد فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ متتابعةٍ. ومن لزمته أيمانٌ قبلَ التكفيرِ: ١. موجِبُهَا واحدٌ: فعليه كفارةٌ واحدةٌ. ٢. وإن اختلفَ موجِبُهَا: كظهارٍ ويمينٍ بالله: لَزِمَاهُ ولم يتداخَلا.

باب جامعِ الأيمانِ

يُرجعُ في الأيمانِ إلى:

١) نيةِ الحالِفِ إذا احتملها اللَّفظُ.

٢) فإن عُدِمت النيةُ: رُجِعَ إلى سببِ اليمينِ وما هيَّجها.

٣) فإن عُدِمَ ذلك رُجِعَ إلى التعيين.

فإذا حلفَ:

١. "لا لبستُ هذا القميصَ"، فجعله: سراويل أو رداءً أو عمامةً، ولبسهُ.

٢. أو:"لا كلمتُ":

١) "هذا الصبيَّ: فصار شيخًا.

٢) أو"زوجةَ فلانٍ هذهِ".

٣) أو"صديقهُ فلانًا".

٤) أو"مملوكَهُ سعيدًا".

فزالت:

١. الزوجيةُ.

٢. والملكُ.

٣. والصداقةُ.

ثم كلَّمهم.

أوْ"لا أكلتُ":

١) "لحمَ هذا الحمَلِ"، فصار: كبشًا.

٢) أو"هذا الرطبَ" فصار: تمرًا، أو دبسًا أو خلًا.

٣) أو"هذا اللبنَ" فصار: جبنًا أو كَشكًا ونحوه.

ثم أكلهُ: حنثَ في الكلِّ، إلا أن ينويَ مادامَ على تلكَ الصفةِ.

فإن عُدِمَ ذلكَ رُجِعَ إلى ما يتناولُهُ الاسمُ، وهو ثلاثةٌ:

أولا، شرعيٌّ

فالشرعيُّ، ما لهُ:

١) موضوعٌ في الشرعِ.

٢) وموضوعٌ في اللغة.

١. فالمطلقُ: ينصرفُ إلى الموضوعِ الشرعيِّ الصحيح.

٢. فإذا حلفَ لا يبيعُ أوْ لا ينكحُ، فعقدَ عقدًا فاسدًا: لم يحنث.

٣. وإن قيَّد يمينهُ بما يمنعُ الصحةَ، كأن حلفَ لا يبيعُ الخمرَ أو الحرَّ: حنثَ بصورةِ العقدِ.

ثانيا، وحقيقيٌّ

و الحقيقيُّ هو: الذي لم يغلب مجازُهُ على حقيقتِهِ كـ: "اللَّحم".

❖ فإذا حلفَ:"لا يأكلُ لحمًا"؛ فأكل شحمًا، أو مخًّا، أو كبدًا، أو نحوه: لم يحنث.

❖ وإن حلفَ:

١) "لا يأكلُ أُدُمًا": حَنِثَ بأكلِ البيضِ، والتمرِ، والملحِ، والزيتون ونحوه، وكل ما يُصطَبَغُ به.

٢) و"لا يَلبسُ شيئًا" فلَبِسَ ثوبًا أو درعًا أو جوشنًا أو نعلًا: حنث.

❖ وإن حلفَ"لا يُكلِّمُ إنسانًا": حنث بكلامِ كلِّ إنسانٍ؛ ولو قال لهُ: "تنحَّ"، أو"اسكت"، أو"لا كلمت زيدًا".

❖ و"لا يفعل شيئًا" فوكَّلَ من يفعلُهُ: حَنِثَ؛ إلا أن ينويَ مباشرتهُ بنفسهِ.

ثالثا، وعرفيٌّ

و العرفيُّ: ما اشتهرَ مجازُهُ، فغلبَ الحقيقة، كـ: "الراويةِ"، و"الغائطِ" ونحوهما.

فتتعلق اليمينُ: بالعرفِ.

فإذا حلفَ على:

١) وطءِ زوجتهِ.

٢) أو وطء دارٍ:

تعلقت يمينهُ:

١) بجماعِهَا.

٢) و بدخولِ الدارِ.

وإن حلفَ، لا يأكل شيئًا، فأكلهُ مستهلَكًا في غيره، كمن حلفَ:

١. "لا يأكُلُ سمنًا" فأكلَ: خبيصًا فيه سمنٌ، لا يظهرُ فيه طعمهُ.

٢. أو"لا يأكلُ بيضًا" فأكل ناطفًا.

لم يحنث.

وإن ظهر طعمُ شيءٍ من المحلوفِ عليه: حَنثَ.

فصل في حكم من حنث ناسياً أو مكرهاً

وإن حلفَ "لا يفعلُ شيئًا"، ككلام زيدٍ، ودخولِ داره ونحوه: ففعله مكرهًا؛ لم يحنث.

وإن حلفَ:

١) على نفسه، أو غيره ممن يقصدُ منعهُ؛ كالزوجةِ، والولد أن لا يفعل شيئًا، ففعله ناسيًا أو جاهلًا: حنث في الطلاقِ، والعتاقِ فقط.

٢) و على من لا يمتنعُ بيمينهِ من سلطانٍ وغيره ففعلَهُ: حنثَ مطلقًا.

وإن فعل هو أو غيره ممن قصدَ منعهُ بعضَ ما حلف على كُلِّهِ: لم يحنث؛ ما لم تكن نيةً.

باب النذر

ممن يصح

لا يصحُّ إلا من:

١. بالغٍ.
٢. عاقلٍ.

ولو كافرًا.

والصحيح منه خمسة أقسامٍ:

الأول المطلق: مثل أن يقول: "للهِ عليَّ نذرٌ"، ولم يسَمِّ شيئًا: فيلزمُهُ كفارةُ يمينٍ.

الثاني: نذرُ اللِّجاجِ والغضَبِ، وهو تعليقُ نذرهِ بشرطٍ يقصدُ المنعَ منه، أو الحملَ عليه، أو التصديقَ أو التكذيبَ.

فيخيَّرُ:

١. بين فعله.
٢. وبين كفارة يمينٍ.

الثالث: نذرُ المباحِ.

١. كلُبسِ ثوبهِ، وركوب دابتهِ.
٢. فحكمهُ: كالثاني.
٣. وإن نذرَ مكروهًا من طلاقٍ أو غيره: استُحِبَّ أن يُكَفِّرَ، ولا يفعلَهُ.

الرابع: نذرُ المعصية.

١. كشربِ الخمرِ، و صومِ: يوم الحيضِ، و النَّحرِ.
٢. فلا يجوز الوفاء به، ويُكَفِّرُ.

الخامس: نذرُ التبرُّرِ مطلقًا أو معلقًا، كفعلِ الصلاةِ، والصيامِ، والحجِّ ونحوه، كقوله:

١) "إن شفى الله مريضي".
٢) أو "سلَّم ماليَ الغائب فللهِ عليَّ كذا".

فوجدَ الشرطَ:

١) لزمه الوفاءُ بهِ.
٢) إلا إذا نذرَ الصدقةَ بماله كُلِّهِ، أو بمُسمَّى منه يزيدُ على ثلثِ الكُلِّ:
   - ✓ فإنَّه يُجزئه قدر الثلث.
   - ✓ وفيما عداها: يلزمه المسمَّى..

نذر الصوم

ومن نذر صومَ شهرٍ: لزمهُ التتابعُ.

وإن نذر أيامًا معدودةً: لم يلزمهُ التتابع إلا: بشرطٍ، أو نيةٍ.

كتاب القضاء

وهو فرضُ كفايةٍ.

١) يلزَمُ الإمامَ أن يَنْصِبَ في كل إقليمٍ قاضيًا.
٢) ويختارُ أفضلَ من يجده علمًا، وورعًا.

ويأمرهُ:

١) بتقوى الله.
٢) و بأن يتحرى العدلَ، ويجتهدَ في إقامته.

فيقول:"وليتكَ الحكمَ"، أو"قلَّدتُكَ" ونحوه، ويكاتِبَهُ في البُعدِ.

وتُفيدُ ولايةُ الحكمِ العامَّة:

١. الفصلَ بينَ الخصومِ.
٢. وأخذَ الحقِّ لبعضهم من بعضٍ.
٣. والنظرَ في أموالِ غيرِ المرشدينَ.
٤. والحجرَ على من يستوجبهُ لسفهٍ، أو فلسٍ.
٥. والنظرَ في وقوفِ عملهِ ليعملَ بشرطِهَا.
٦. وتنفيذُ الوصايا.
٧. وتزويجُ من لا ولي لها.
٨. وإقامة الحدود.
٩. وإمامة الجمعة، والعيد.
١٠. والنظر في مصالح عمله بكفِّ الأذى عن الطرقات وأفنيتها ونحوه.

ويجوزُ:

١) أن يولَّى عمومَ النظرِ في عمومِ العمل.
٢) و أن يولَّى خاصًا فيهما، أو في أحدهِمَا.

ويشترط في القاضي عشرُ صفاتٍ، كونه:

١. بالغًا.
٢. عاقلًا.
٣. ذكرًا.
٤. حرًا.
٥. مسلمًا.
٦. عدلًا.
٧. سميعًا.
٨. بصيرًا.
٩. متكلمًا.
١٠. مجتهدًا ولو في مذهبه.

وإذا حَكَّمَ اثنان بينهما رجلًا يصلحُ للقضاء:

١) نفذَ حكمهُ في المالِ.
٢) والحدود.
٣) واللعان، وغيرها.

باب أدب القاضي

ينبغي أن يكون:

١. قويًّا من غير عنف.
٢. ليِّنًا من غير ضعف.
٣. حليمًا ذا أناة و فطنة.

وليكن مجلسه: في وسط البلد، فسيحًا.

و يعدل بين الخصمين في:

١. لحظهِ.
٢. ولفظهِ.
٣. ومجلسهِ.
٤. ودخولهما عليه.

وينبغي أن يَحضُر مجلسه فقهاءُ المذاهب، و يشاورهم فيما يُشكلُ عليه.

ويَحرمُ القضاءُ وهو:

١. غضبانُ كثيرًا.
٢. أو حاقنٌ.
٣. أو في شدةِ جوعٍ، أو عطشٍ.
٤. أو همٍّ.
٥. أو مللٍ.
٦. أو كسلٍ.
٧. أو نعاسٍ.
٨. أو بردٍ مؤلمٍ.
٩. أو حرٍّ مزعجٍ.

وإن خالفَ فأصابَ الحقَّ: نفذَ.

ويَحرمُ:

١. قبولُ رشوةٍ.
٢. وكذا هديةٍ؛ إلا ممن كان يهاديه قبل ولايته، إذا لم تكن له حُكُومة.

ويستحبُ أن لا يحكم إلا بحضرةِ الشهودِ.

ولا ينفذُ حُكْمُهُ:

١. لنفسهِ.
٢. ولا لمن لا تقبل شهادتُهُ لهُ.

ومن ادعى على:

غيرِ بَرزَةٍ:

١. لم تحضُر.
٢. وأُمِرَت بالتوكيل.
٣. وإن لزمها يمينٌ أرسلَ من يُحَلِّفُها.

وكذا المريض.

باب طريقِ الحُكم وصفتهِ

١) إذا حضر إليه خصمانِ قال: "أيُّكما المدَّعِي".
٢) فإن سكت حتى يُبدَأَ: جازَ.
٣) فمن سبقَ بالدعوى: قدَّمهُ.
٤) فإن أقرَّ لهُ: حكمَ لهُ عليهِ.
٥) وإن أنكر، قال للمُدَّعِي: "إن كان لك بينةٌ فأحضرها إن شئتَ".
٦) فإن أحضرها: سمعها وحكم بها.
٧) ولا يحكُمُ بعلمه.
٨) وإن قال المدعي: "ما لي بينةٌ"، أعلمهُ الحاكمُ أن له اليمينَ على خصمه على صفةِ جوابهِ.
٩) فإن سألَ إحلافَهُ: أحلفه وخلَّى سبيلَهُ.
١٠) ولا يُعتَدُّ بيمينه: قَبْلَ مسألةِ المدَّعي.
١١) وإن نكل: قَضَى عليه.
١٢) فيقول: "إن حلفت وإلا قضيت عليك".
١٣) فإن لم يحلف: قضى عليه.
١٤) فإن حلف المنكِرُ ثم أحضرَ المدَّعِي بَيِّنته: حكمَ بها.
١٥) ولم تكن اليمينُ مزيلةً للحقِّ.

فصل فيما تصح به الدعوى والبينة

ولا تصحُّ الدَّعوى إلا:

١. محررةً.
٢. معلومَةَ المدَّعى به.
٣. إلا ما نُصَحِّحُهُ مجهولًا؛ كالوصيةِ، و عبدٍ من عبيدهِ مهرًا، ونحوه.

- وإن ادعى عقدَ نكاحٍ، أو بيعٍ، أو غيرهما: فلا بدَّ من ذكر شروطه.
- وإن ادَّعت امرأةٌ نكاحَ رجلٍ لطلب نفقةٍ أو مهرٍ أو نحوهما: سُمعت دعواها.
- وإن لم تدَّعِ سوى النكاحِ لم تُقبل.
- وإن ادَّعى الإرثَ: ذكرَ سَبَبَهُ.
- وتعتبرُ عدالةُ البينةِ ظاهرًا وباطنًا.
- ومن جُهلَت عدالتهُ: سَأَلَ عنه، وإن عَلِمَ عدالته: عمِلَ بها.

وإن جَرَحَ الخصمُ الشهودَ:

١. كُلِّفَ البينةَ به.
٢. وأُنظِرَ لهُ ثلاثًا؛ إن طلبه.

وللمُدَّعِي ملازمتُهُ، فإن لم يأت ببينةٍ: حُكِمَ عليهِ.

وإن جَهِلَ حالَ البينةِ:

١. طَلَبَ من المدعي تزكيتهم.
٢. ويكفي فيها عدلان يشهدان بعدالته.

ولا يُقبلُ:

١. في الترجمةِ.
٢. وفي التزكيةِ.
٣. و الجرحِ.
٤. والتعريفِ.
٥. والرسالةِ.

إلا قول عدلين.

ويُحكمُ على الغائبِ: إذا ثبت عليه الحقُّ.

وإن ادَّعى على حاضرٍ في البلدِ غائبٍ عن مجلسِ الحكمِ وأتى ببينةٍ: لم تُسمع الدَّعوى ولا البينةُ.

باب حكم كتابِ القاضي إلى القاضي

فيُقبلُ كتابُ القاضي إلى القاضي: في كلِّ حقٍ حتى القذف.

لا في حدودِ الله؛ كحد الزنا ونحوه.

ويُقبلُ: فيما حَكَمَ به لينفذهُ، وإن كان في بلدٍ واحدٍ.

ولا يقبلُ: فيما ثبتَ عندهُ ليحكُمَ بهِ، إلا أن يكونَ بينهُمَا مسافةُ القصرِ.

ويجوزُ:

١. أن يكتبَ إلى قاضٍ معينٍ.

٢. و إلى كلِّ من يصلُ إليه كتابُهُ من قضاةِ المسلمين.

ولا يُقبلُ إلا أن يُشهِدَ به القاضي الكاتبُ شاهدين يحضرُهُما فيقرأهُ عليهما ثم يقول: "اشهدا أنَّ هذا كتابي إلى فلان ابن فلانٌ"، ثم يدفعه إليهما.

باب القسمة

لا تجوزُ قسمةُ الأملاكِ التي لا تنقسمُ إلا:

١. بضررٍ.

٢. أو ردِّ عوضٍ:

إلا برضى الشركاء؛ كالدورِ الصغار، والحمامِ والطاحون الصغيرين والأرضِ التي لا تتعدلُ بأجزاءٍ ولا قيمةٍ كبناءٍ أو بئرٍ في بعضها: فهذه القسمة في حكمِ البيع.

ولا يُجبرُ: من امتنعَ من قسمتهما.

وأما ما لا ضررَ ولا ردَّ عوضٍ في قسمته:

١) كالقريةِ، والبستان، والدارِ الكبيرةِ، والأرضِ، والدكاكين الواسعةِ.

٢) والمكيلِ والموزون من جنس واحدٍ؛ كالأدهان والألبان ونحوها.

٣) إذا طلبَ الشريكُ قسمتها: أُجبِرَ الآخر عليها.

٤) وهذه القسمةُ: إفرازٌ، لا بيعٌ.

ويجوزُ للشركاء:

١) أن يتقاسموا بأنفسهم و بقاسمٍ ينصبونَهُ.

٢) أو يسألوا الحاكمَ نَصبَهُ وأُجرتُهُ على قدرِ الأملاك.

٣) فإذا اقتسموا واقترعوا: لزمت القسمةُ، وكيف اقترعوا: جازَ.

باب الدعاوى والبينات

والمدَّعِي: من إذا سكتَ تُرِكَ.

والمدَّعَى عليه: من إذا سَكَتَ لم يُترك.

ولا تَصحُّ الدعوى و الإنكار: إلا من جائزِ التصرفِ.

وإذا تداعيا عينًا بيد أحدهما:

١. فهي لَهُ مع يمينه.

٢. إلا أن تكون له بينةٌ فلا يحلِفُ.

وإن أقامَ كلُّ واحدٍ بينةً أنها له:

١. قُضيَ للخارجِ بِبَيِّنَتِهِ.

٢. ولَغَت بينةُ الداخلِ.

كتاب الشهادات

تحمل الشهادة وأداؤها

تحمُّلُ الشهادة في غير حقِّ الله: فرضُ كفايةٍ.

فإن لم يُوجد إلا من يكفي: تعين عليه.

وأداؤُهَا: فرضُ عينٍ على من تحمَّلَهَا:

١. متى دُعِيَ إليه.

٢. و قَدِرَ بلا ضررٍ في بدنِهِ، أو عِرضِهِ، أو مالِهِ، أو أهلِهِ.

وكذا في التَّحمُّلِ، يعتبر انتفاء الضرر.

ولا يحلُّ:

١. كتمانُهَا.

٢. ولا أن يشهدَ إلا بما يعلَمُهُ:

- برؤيةٍ.
- أو سماعٍ.
- أو استفاضةٍ؛ فيما يتعذرُ علمهُ بدونها: كنسبٍ، وموتٍ، وملكٍ مطلقٍ، ونكاحٍ، ووقفٍ، ونحوها.

ومن شَهِدَ بنكاحٍ أو غيره من العقود: فلا بُدَّ من ذكرِ شروطه.

وإن شهدَ:

١. برضاعٍ.

٢. أو بسرقةٍ.

٣. أو شربٍ.

٤. أو قذفٍ.

فإنَّه يصفهُ.

ويَصِفُ الزنا بذكرِ:

١. الزمان.

٢. والمكان.

٣. و المزنيِّ بها.

ويذكرُ ما يعتبرُ للحُكمِ، ويختلفُ به، في الكُلِّ.

فصل في شروط من تقبل شهادته

شروطُ من تقبل شهادته ستةٌ:

الأول؛ البلوغُ: فلا تقبل شهادة الصبيان.

الثاني: العقلُ، فلا تقبلُ شهادةُ: مجنونٍ، ولا معتوهٍ، وتُقبلُ ممن يُخنقُ أحيانًا في حال إفاقته.

الثالث: الكلامُ، فلا تقبل شهادةُ الأخرسِ؛ ولو فُهمت إشارتهُ إلا إذا أداها بخطهِ.

الرابع: الإسلامُ.

الخامس: الحفظُ.

السادس: العدالةُ، ويعتبر لها شيئان:

الأول: الصلاحُ في الدين، وهو:

١) أداءُ الفرائض بسننها الراتبة.

٢) و اجتنابُ المحارمِ بأن لا يأتي كبيرةً، ولا يُدمنُ على صغيرةٍ، فلا تقبلُ شهادةُ فاسقٍ.

الثاني: استعمالُ المروءة، وهو:

١. فعلُ ما يُجملُهُ، ويزينهُ.

٢. واجتناب ما يدنسهُ ويشينهُ.

ومتى زالت الموانع:

١. فبلغَ الصبي.

٢. وعقلَ المجنون.

٣. وأسلمَ الكافر.

٤. وتابَ الفاسق.

قُبلت شهادتُهم.

باب موانع الشهادة

لا تقبلُ:

١. شهادةُ عَمُودَي النسبِ: بعضهم لبعضٍ.

٢. ولا شهادةُ أحدِ الزوجين لصاحبهِ.

وتُقبلُ عليهم.

٣. ولا مَن يجرُّ إلى نفسه نفعًا أو يدفعُ عنها ضررًا.

٤. ولا عدوٌّ على عدوٍّ: كمن شهدَ على من:

- قذفَهُ.
- أو قطعَ الطريقَ عليه.

ومن سَرَّهُ مساءةُ شخصٍ، أو غمَّهُ فرحُهُ: فهو عدُوُّهُ.

فصل في عدد الشهود

الزنا

١) ولا يقبلُ في الزنا، والإقرارِ به: إلا أربعةٌ.

قضايا متعددة

٢) ويكفي على من أتى بهيمةً: رجلانِ.

ويُقبلُ:

٣) في بقيةِ الحدودِ.

٤) و القصاصِ.

٥) وما ليس بعقوبة، ولا مال، ولا يُقصدُ به المالُ، ويطَّلعُ عليه الرجالُ غالبًا:

- كنكاحٍ.
- وطلاقٍ.
- ورجعةٍ.
- وخلعٍ.
- ونسبٍ.
- وولاءٍ.
- وإيصاءٍ إليهِ.

يقبلُ فيه رجلانِ.

المال وما يقصد به

٦) ويقبلُ في المالِ وما يُقصدُ به كالبيعِ والأجلِ والخيارِ فيه ونحوِهِ:

١. رجلان.

٢. أو رجلٌ وامرأتان.

٣. أو رجلٌ ويمينُ المُدَّعِي.

ما لا يطلع عليه الرجال

٧) وما لا يطلعُ عليه الرجالُ غالبًا:

١) كعيوبِ النساءِ تحتَ الثيابِ.

٢) والبكارةِ.

٣) والثيوبةِ.

٤) والحيضِ.

٥) والولادةِ.

٦) والرّضاعِ.

٧) والاستهلالِ، ونحوه.

يُقبلُ فيه شهادةُ امرأةٍ عدلٍ.

والرجلُ فيه كالمرأةِ.

حالات خاصة

ومن أتى:

١) برجل وامرأتين.

٢) أو شاهدٍ ويمينٍ.

فيما يوجب القودَ: لم يثبت به:

١) قودٌ.

٢) ولا مالٌ.

وإن أتى بذلك في سرقةٍ: ثبت المالُ دون القطعِ.

وإن أتى بذلكَ رجلٌ في خلعٍ:

١. ثبتَ له العوضُ.

٢. وتثبتُ البينونةُ بمجرد دعواه.

فصل في الشهادة على الشهادة

ولا تقبلُ الشهادةُ على الشهادةِ: إلا في حقٍّ يقبلُ فيه كتابُ القاضي إلى القاضي.

ولا يُحكم بها: إلا أن تتعذَّرَ شهادةُ الأصلِ بموتٍ أو مرضٍ أو غيبةٍ مسافة قصرٍ.

ولا يجوزُ لشاهدِ الفرع أن يشهد إلا:

١. أن يسترعيَهُ شاهدُ الأصلِ؛ فيقولُ:"اشهد على شهادتي بكذا".

٢. أو يسمعُهُ يُقِرُّ بها عند الحاكم.

٣. أو يعزوها إلى سببٍ من قرضٍ، أو بيعٍ، أو نحوِهِ.

وإذا رجع شهودُ المالِ بعد الحُكمِ:

١. لم يُنقض.

٢. ويلزمهم الضمانُ، دونَ مَن زكَّاهم.

وإن حَكَمَ بشاهدٍ ويمينٍ، ثم رجعَ الشاهدُ: غُرِّمَ المالَ كُلَّهُ.

باب اليمين في الدعاوى

ما لا يستحلف فيه	متى يستحلف المنكر	اليمين المشروعة، وفيم تغلظ
لا يستحلفُ: ١. في العبادات. ٢. ولا في حدود الله.	ويستحلفُ المنكر: في كلِّ حقٍ لآدمي، إلا: ١. النكاحَ. ٢. والطلاقَ. ٣. والرَّجعة. ٤. والإيلاءَ. ٥. وأصلَ الرِّقِّ. ٦. والولاء. ٧. والاستيلاد. ٨. والنسب. ٩. والقودِ. ١٠. والقذف.	واليمينُ المشروعةُ: اليمينُ بالله. ولا تغلَّظُ إلا فيما له خطرٌ.

كتاب الإقرار

ممن يصح

ويصحُّ من:

١.مكلفٍ.

٢.مختارٍ.

٣.غيرِ محجورٍ عليه.

ولا يصحُّ: من مُكرهٍ.

وإن أُكرِهَ على وزنِ مالٍ فباع ملكهُ لذلك: صحَّ.

وإن أقرَّ في مرضه بشيءٍ: فكإقراره في صحته، إلا في إقرارهِ بالمال لوارثٍ فلا يُقبلُ.

وإن أقر لامرأتهِ بالصَّداقِ: فلها مهرُ المثلِ بالزوجية؛ لا بإقرارهِ.

ولو أقرَّ أنه كان أبانها في صحته: لم يسقط إرثُها.

وإن أقر لوارثٍ فصارَ عند الموت أجنبيًا: لم يلزم إقرارهُ؛ لأنه باطلٌ.

وإن أقرَّ لغيرِ وارثٍ أو أعطاهُ: صحَّ، وإن صارَ عند الموتِ وارثًا.

وإن أقرت امرأةٌ على نفسها بنكاحٍ ولم يَدَّعِهِ اثنان: قُبِلَ.

وإن أقر وليُّها المُجْبِرُ بالنكاحِ، أو الذي أذنت له: صحَّ.

وإن أقرَّ بنسبِ صغيرٍ، أو مجنونٍ مجهولِ النسبِ أنه ابنُهُ:

١.ثبتَ نسبهُ منه.

٢.فإن كان ميتًا ورثه.

وإن ادَّعى على شخصٍ بشيءٍ فصدَّقَهُ: صحَّ.

فصل

إذا وصل بإقراره ما يسقطُهُ، مثلَ أن يقول له: "عليَّ ألفٌ لا يلزَمُني" ونحوه: لَزِمَه الألفُ.

وإن قالَ: "كان لهُ عليَّ وقضيتهُ"، فقوله بيمينهِ، ما لم تكن بينةٌ، أو يعترف بسبب الحقِّ.

وإن قال: "له عليَّ مئةٌ"، ثم سكت سكوتًا يُمكنهُ الكلامُ فيه، ثم قال: "زُيُوفًا"، أو "مؤجلةً": لزمهُ مائةٌ جيدةٌ حالَّةٌ.

وإن أقرَّ بدينٍ مؤجلٍ، فأنكرَ المقرُّ لهُ الأجلَ: فقولُ المقرِّ مع يمينهِ.

وإن أقرَّ:

١) أنه وهبَ، أو رهَنَ وأقبضَ.

٢) أو أقر بقبض ثمن، أو غيره، ثم أنكرَ القبضَ، ولم يجحدِ الإقرارَ، وسألَ إحلافَ خصمه: فلهُ ذلك.

وإن باع شيئًا، أو وهبهُ، أو عتقهُ، ثم أقرَّ أن ذلك كان لغيرهِ:

١. لم يقبل قولُهُ.

٢. ولم ينفسخ البيعُ ولا غيرُهُ.

٣. ولزمته غرامته للمقرِّ لهُ.

وإن قال: "لم يكن ملكي ثم ملكته بعد"، وأقامَ بينةً:

١) قبلت.

٢) إلا أن يكون قد أقرَّ أنه ملكهُ أو أنهُ قبضَ ثمنَ ملكهِ: لم يُقبل منه.

فصل في الإقرار بالمجملِ

إذا قالَ: "له عليَّ شيءٌ" أو "كذا"، قيلَ له: "فَسِّرهُ".

فإن أبى، حُبسَ حتى يفسِّرهُ:

١. فإن فَسَّرهُ بحقِّ شفعةٍ أو بأقلِّ مالٍ: قُبلَ.

٢. وإن فَسَّرهُ بميتةٍ أو خمرٍ أو قشرِ جوزةٍ: لم يُقبل.

ويقُبلُ بكلبٍ مباح نفعُهُ، أو حدِّ قذفٍ.

وإن قالَ: "له عليَّ ألفٌ"، رُجِعَ في تفسير جنسِهِ إليهِ: فإن فسرهُ بجنسٍ واحدٍ أو بأجناسٍ: قُبلَ منهُ.

وإذا قالَ: "له عليَّ ما بينَ درهمٍ وعشرةٍ": لَزِمَهُ ثمانيةٌ.

وإن قالَ: "ما بين دِرهمٍ إلى عشرةٍ"، أو "من درهمٍ إلى عشرةٍ": لَزِمَهُ تسعةٌ.

وإن قالَ: "له عليَّ درهمٌ أو دينارٌ": لزِمَهُ أحدُهُما ويعيّنه.

وإن قالَ: "لهُ عليَّ تمرٌ في جرابٍ"، أو "سِكِّينٌ في قرابٍ"، أو "فَصٌّ في خاتمٍ"، ونحوُهُ: فهو مُقِرٌّ بالأولِ.

أهم المراجع

١) أدلة الروض المربع وتعليلاته على زاد المستقنع، مساعد بن عبد الله السلمان، دار كنوز اشبيليا، الرياض/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢) حاشية الروض المربع، شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي ت١٣٩٢هـ، الطبعة الرابعة: ١٤١٠هـ.

٣) الروض المربع بشرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق: محمد الإسكندراني، ومحمد عوض، دار الكتاب العربي/ بيروت، طبعة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

٤) الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتي، تخريج عبد القدوس محمد نذير، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان.

٥) زاد المستقنع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد الحجاوي [ت٦٩٠هـ]، تحقيق: محمد بن عبد الله الهبدان، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ، دار ابن الجوزي، السعودية.

٦) زاد المستقنع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد الحجاوي [ت٦٩٠هـ]، تحقيق عبد الرحمن العسكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، دار الوطن/ الرياض.